هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
الدورة الثانية
روما، 19-20 يونيو/حزيران 2023

نموذج العمل والإطار المالي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

الوثيقة: IFAD13/2/R.2

بند جدول الأعمال: 3

التاريخ: 24 مايو/أيار 2023

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

مراجع مفيدة: الصندوق في منتصف فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (IFAD13/1/R.2/Rev.1)؛ توجهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (IFAD13/1/R.6/Rev.1)

الأسئلة التقنية:

Donal Brown
نائب الرئيس المساعد
دائرة إدارة البرامج
البريد الإلكتروني: d.brown@ifad.org

Satu Santala
نائبة الرئيس المساعدة
دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة
البريد الإلكتروني: s.santala@ifad.org

Nigel Brett
مدير
شعبة سياسات العمليات والنتائج
البريد الإلكتروني: n.brett@ifad.org

Chitra Deshpande
المستشارة الرئيسية النتائج والموارد
شُعبة سياسات العمليات والنتائج
البريد الإلكتروني: c.deshpande@ifad.org

جدول المحتويات

موجز تنفيذي II
أولا- مقدمة 1
ألف- الاستثمار في الصندوق لتعزيز سُبل العيش الريفية 1
باء- التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: فرصة لتسريع وتيرة التمويل والعمل 2
ثانيا- تضخيم الأثر على سُبل العيش الريفية في النُظم الغذائية 3
ألف- تعزيز فرص سبل العيش الريفية المجزية 4
باء- بناء قدرة سُبل العيش الريفية على الصمود 6
جيم- ضمان الشمول لعدم ترك أي شخص خلف الركب 12
ثالثا- تحقيق الأثر من خلال التحسينات الرئيسية 15
ألف - مواءمة الأداء التشغيلي 15
باء - تعزيز الفعالية المؤسسية 25
جيم - تجميع التمويل الإنمائي والاستفادة منه 27
رابعا- تحقيق طموحات أثر التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق 31
خامسا - خاتمة 38

الملاحق

الملحق الأول- الالتزامات المقترحة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق 39
الملحق الثاني- المؤشرات المقترحة لإطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (2025-2027) 40
الملحق الثالث- برنامج تمويل القطاع الخاص: نموذج التمويل وترتيبات تنفيذه 45
الملحق الرابع- السيناريوهات المالية 54
الملحق الخامس- شروط وأحكام قروض الشركاء الميسرة 57
الملحق السادس- مذكرة تقنية بشأن التحصيل المبكر لمساهمات تجديد الموارد 62
الملحق السابع- المساهمات المناخية الإضافية 65

موجز تنفيذي

1- **تُطل علينا فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لموارد الصندوق في لحظة عصيبة.** وتتزامن أزمات متداخلة - تتراوح بين تغيُّر المناخ والجوائح والنزاعات - مع الوعي المتزايد بأن نُظمنا الغذائية غير قادرة على توفير سُبل عيش منصفة وأغذية مغذية للجميع على نحو مستدام بيئيا. ومن يعانون أشد المعاناة - وهم السكان الريفيون الفقراء - هم الأكثر ضعفا. ويجمع بين أهداف التنمية المستدامة طموح واحد مشترك - عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

2- **ويلزم اتخاذ إجراءات جماعية وملموسة وهادفة لتلبية الاحتياجات العاجلة وبناء القدرة على الصمود في المستقبل.** ولا يمكن للمساعدات الإنسانية وحدها، وإن كانت مهمة، أن تكون هي الحل. فالحاجة ملحة إلى استثمارات في بناء سُبل عيش السكان الريفيين الفقراء وقدرتهم على الصمود على نطاق واسع من أجل إحداث تحول في النُظم الغذائية وعكس مسار اتجاهات هدفي التنمية المستدامة 1 و2 المقلقة لإنهاء الفقر وللقضاء التام على الجوع.

3- **ويسعى الصندوق جاهداً في مواجهة هذا التحدي.** ويدعو مقترح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى إجراء تحسينات في نموذج عمل الصندوق بحيث يجمع بين التمويل والتنفيذ والنتائج لتوسيع أثره. وهو بذلك يُركز بقوة على تهيئة فرص العمل اللائق والفرص الاقتصادية الإنتاجية لتعزيز سُبل العيش الريفية وحمايتها. ولإطلاق هذه الإمكانات، سيجري إعطاء الأولوية لثلاثة مجالات خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: (1) مشاركة القطاع الخاص في تعزيز سُبل العيش الريفية المحسنة؛ (2) التكيُّف مع تغيُّر المناخ لبناء قدرة السكان الريفيين على الصمود؛ (3) الدعم في السياقات الهشة للحفاظ على استدامة المجتمعات المحلية الريفية. وتُطرح هذه المجالات الثلاثة ذات الأولوية لما لها من أهمية بارزة بين التحديات التي تواجهها حاليا البلدان التي يمكن، بل وينبغي، أن يقدم فيها الصندوق المزيد بما يتماشى مع مهمته وميزته النسبية.

4- وفيما يلي موجز للرسائل العشر الرئيسية لنموذج العمل والإطار المالي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

الرسالة الرئيسية 1: للصندوق دور حاسم الأهمية في دعم الدول الأعضاء للمساعدة في التغلب على الفقر والجوع في المناطق الريفية.

5- دأب الصندوق، منذ أكثر من 40 عاما، على دعم صغار المنتجين والفقراء الريفيين الذين يساهمون بدور حاسم الأهمية في النظم الغذائية المحلية، ولكنهم رغم ذلك أكثر من يعاني من الحرمان. وسيواصل الصندوق تركيزه على مجالاته الأساسية: زيادة المداخيل، والإنتاج المحلي، والأسواق، والقدرة على الصمود. وسيستثمر في تحسين الإنتاجية الزراعية الذكية مناخيا وإدماج صغار المنتجين في سلاسل القيمة التجارية، وإنشاء الأسواق المحلية والحفاظ على استدامتها. وخلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وحدها، زادت العمليات الممولة من الصندوق مداخيل أكثر من 77 مليونا من السكان الريفيين، وزادت فرص الوصول إلى الأسواق لصالح 64 مليون شخص، وزادت قدرة 38 مليون شخص على الصمود.

الرسالة الرئيسية 2: الاحتياجات التمويلية هائلة والطلب على دعم الصندوق واضح.

6- تُشير التقديرات إلى الحاجة إلى ما يتراوح بين 300 و400 مليار دولار أمريكي[1] سنويا حتى عام 2030 لجعل النُظم الغذائية شاملة للجميع ومستدامة وقادرة على الصمود. وبدون هذه الاستثمارات، لن تكون نُظمنا الغذائية قادرة على إنتاج أغذية مغذية وحماية سُبل العيش والكوكب. وللصندوق دور فريد في البُنيان الإنمائي الدولي، وهناك طلب قوي ومتزايد على الدعم الذي يقدمه في جميع المناطق وبين جميع مجموعات الدخل

[1] https://documents1.worldbank.org/curated/en/868581632341928753/pdf/Food-Finance-Architecture-Financing-a-Healthy-Equitable-and-Sustainable-Food-System-Executive-Summary.pdf.

القطري. ويمكن للصندوق أن يُلبي هذا الطلب ما دام قادرا على توفير المزيج السليم من الموارد التيسيرية وغير التيسيرية والدعم غير الإقراضي الذي يناسب احتياجات المقترضين.

الرسالة الرئيسية 3: في ضوء هذه الاحتياجات التمويلية الكبيرة، سيعزز الصندوق استثمارات القطاع الخاص على نطاق واسع.

7- لا تزال استثمارات القطاع العام حاسمة الأهمية، ولكنها غير كافية للتغلب على التحديات التي تواجهها المجتمعات المحلية الريفية. ولا بد من الاستفادة من موارد القطاع العام لحشد استثمارات القطاع الخاص على نطاق واسع. وخلال فترة التجديد الثالث لموارد الصندوق، سيأخذ الصندوق بنهج ثلاثي الأبعاد حيال القطاع الخاص: (1) العمل مع الحكومات للاستفادة من استثمارات برنامج القروض والمِنح لتهيئة بيئة تُمكن القطاع الخاص من التعاون مع صغار المنتجين والاستثمار فيهم على نحو مستدام؛ (2) توفير التمويل لكيانات القطاع الخاص من أجل إطلاق استثماراتها وخدماتها المالية وحشدها لصالح صغار المنتجين والسكان الريفيين الفقراء؛ (3) دعم أو قيادة إنشاء منصات الاستثمار الواسعة النطاق وهيكلتها لاجتذاب أعمال القطاع الخاص والممولين كجهات مشاركة في الاستثمار أو كجهات موازية مشاركة في التمويل. وسيتطلب ذلك أيضا نموذجا تمويليا جديدا لبرنامج تمويل القطاع الخاص.

الرسالة الرئيسية 4: الصندوق سيزيد الدعم التقني والمالي الذي يقدمه إلى البلدان في مجال الزراعة الذكية مناخيا والاستدامة البيئية وإدارة التنوع البيولوجي

8- إن ازدياد شدة الصدمات العالمية، بما فيها تغيُّر المناخ، يستدعي العمل باستمرار من أجل بناء قدرة صغار المنتجين والسكان الريفيين الفقراء على الصمود على المدى الطويل. وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سينصب التركيز على تعزيز زيادة إدماج التمويل المناخي في المراحل الاستهلالية، وضمان الإدماج الكامل للتمويل المناخي في التمويل الكلي الذي يقدمه الصندوق إلى البلدان المتعاملة معه. وستشكل المساهمات المناخية الإضافية الجديدة جزءا لا يتجزأ من موارد الصندوق الأساسية وستوفِّر تمويلا مناخيا يمكن التنبؤ به في المراحل الأوّلية. وسيجري توجيه هذا التمويل المخصص نحو التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره والتنوع البيولوجي.

الرسالة الرئيسية 5: الصندوق سيواصل تعزيز بناء قدرة سُبل العيش الريفية والمؤسسات الريفية على الصمود على المدى الطويل في السياقات الهشة.

9- اشتدت دوافع الهشاشة في العديد من المناطق الريفية، مدفوعة في ذلك بأزمات متعددة وذلك نتيجة المخاطر البيئية والجيوسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وسيواصل الصندوق تعزيز قدرة سُبل العيش والمؤسسات الريفية على الصمود على الأجل الطويل في السياقات الهشة من دون أن يبتعد عن العمل الإنساني. وسيقوم الصندوق، من أجل تعزيز قدرته على الأداء الفعال في السياقات الهشة، باستخدام أدوات ونُهج تشخيصية أكثر ذكاء، وإدارة دورات البرامج والمشروعات القطرية بطريقة تكيفية، وتعزيز قدراته الداخلية، ورعاية شراكات جديدة في محور الترابط بين التنمية والعمل الإنساني والسلام ومع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وأخيرا، سيسعى الصندوق إلى زيادة الموارد إلى أقصى حد، من خلال برنامج العمل، من أجل البلدان المتأثرة بالهشاشة.

الرسالة الرئيسية 6: للصندوق دور عالمي رائد في ضمان الدفع نحو تحقيق أثر من خلال تركيزه على الاعتبارات الجنسانية والشباب والإدماج الاجتماعي والتغذية.

10- سيواصل الصندوق، عبر أولويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، تكريس الاهتمام للمساواة بين الجنسين والشباب والإدماج الاجتماعي، وكذلك التغذية. وسيساعد ذلك على ضمان دعم السكان الريفيين الفقراء ليس فقط في التغلب على الفقر، بل تمكينهم أيضا، أفرادا وجماعات، من إحداث تغيير إيجابي. وسيُعزز الصندوق بصفة خاصة عمله مع النساء والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة. وستظل

الشراكات مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين والشعوب الأصلية سمة تُميّز عمل الصندوق، وستُساعد على تعزيز الملكية والمساءلة.

الرسالة الرئيسية 7: البرامج القطرية ستُشكل الأداة الأساسية لتحقيق نتائج لصالح الفقراء الريفيين في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

11- سيُركز الصندوق، على المستوى التشغيلي، على مواءمة تنفيذ البرامج مع ثلاثة تحسينات رئيسية. أولا، سيجري إدماج النطاق الكامل للتمويل الذي يشمل برنامج عمل الصندوق بصورة أفضل في البرامج القطرية التحويلية. وثانيا، سيواصل الصندوق تعزيز إدارته التكيُّفية للبرامج بالاستناد إلى بيانات أكثر دقة وفي الوقت المناسب للتمكين من اتخاذ إجراءات مبكرة ومستنيرة. وثالثا، سينصب التركيز بقوة أكبر على تعزيز استدامة استثمارات الصندوق وقابليتها للتوسع. وسيعني ذلك رعاية إقامة شراكات وتحالفات ذكية بوسائل تشمل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتوفير منصة للابتكارات. وستظل المشاركة في السياسات على المستوى القطري أولوية للصندوق.

الرسالة الرئيسية 8: الشراكات الذكية ستكون محركا للأثر.

12- يُدرك الصندوق أن تحقيق أثر على نطاق واسع يتطلب زيادة الشراكات الذكية. وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيجري تعزيز الشراكات من أجل المشاركة في السياسات والتمويل والتنفيذ. وسينصب التركيز على العمل مع المؤسسات المالية الدولية والصناديق العالمية الأخرى في فرص التمويل المشترك والإجراءات التآزرية. وسيواصل الصندوق تعزيز التعاون والتنسيق مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما ومع وكالات الأمم المتحدة من خلال أُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

الرسالة الرئيسية 9: الصندوق سيُعزز إصلاحاته لمواصلة تعزيز فعاليته المؤسسية

13- من منظور مؤسسي، نُفذت بالفعل إصلاحات طموحة خلال الدورات السابقة. وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيجري توطيد هذه الإصلاحات في الوقت الذي سيجري فيه تعزيز الفعالية المؤسسية. ومن شأن زيادة إمكانية التنبؤ بالميزنة الاستراتيجية أن تدعم أولويات تنفيذ البرامج بصورة كافية وفعالة. وبالإضافة إلى ذلك، سيزيد الصندوق دعمه لقواه العاملة، ولا سيما من خلال تعزيز المهارات وتجديدها. وسيجري أيضا توفير دعم شامل لتوجيه الموظفين الجُدد في سياق اللامركزية.

الرسالة الرئيسية 10: التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق يُمثل فرصة لتوسيع نطاق التمويل المقدم إلى من هم في أمس الحاجة إليه والمساهمة في خطة عام 2030: الاستثمار الآن في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق يعني الاستثمار في مستقبل قادر على الصمود.

14- لتمويل الطموحات المتعلقة بالأثر خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يلزم وضع برنامج عمل أكبر بكثير نظرا لارتفاع التكاليف وزيادة الجوع والفقر. وتُقدم الإدارة أربعة سيناريوهات مستدامة ماليا. ولا سبيل أمام الصندوق لتحقيق أقصى مستوى لموارد الصندوق المقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل والمِنح للبلدان المثقلة بالديون والوصول بالتيسيرية إلى أقصى حدودها إلاّ من خلال تجديد قوي لموارده الأساسية. وبدعم قوي من الدول الأعضاء، سيتمكّن الصندوق من تجميع التمويل الإنمائي والاستفادة منه وتقديمه بالحجم والجودة المطلوبين لمن هم في أمس الحاجة إليه. ومن خلال الاستفادة من موارده الأساسية وتصنيفه الائتماني في الفئة +AA، سيكون الصندوق قادرا على توسيع الاقتراض - وهو أمر حاسم الأهمية لضمان العالمية.

15- **ويتيح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق فرصة لتوسيع نطاق التمويل المقدم إلى من هم في أمس الحاجة إليه والمساهمة في تحقيق خطة عام 2030.** وسيتيح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق فرصة لتقديم استثمارات بالحجم والجودة المطلوبين. ويمكن للصندوق زيادة برنامج عمله إلى مستوى يحقق زيادة في

المداخيل لصالح 116 مليونا من النساء والرجال الريفيين وبناء القدرة على الصمود لما يصل إلى 57 مليون شخص.

أولا- مقدمة

1- **يُمثِّل نموذج العمل والإطار المالي الواردان في هذه الوثيقة رؤية الصندوق وطموحه لفترة التجديد الثالث عشر لموارده.** ويُشكل نموذج العمل والإطار المالي إطارا تشغيليا ومؤسسيا وماليا سيفي الصندوق من خلاله بالتزاماته بتحقيق الأثر في الفترة من 2025 إلى 2027. وتستند هذه الوثيقة والملاحق المصاحبة لها إلى وثيقة التوجهات المقدمة إلى الاجتماع الأول لهيئة المشاورات الذي عُقد في فبراير/شباط 2023، وتُعبِّر عن تعقيبات الدول الأعضاء بشأن أولويات الصندوق لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

ألف- الاستثمار في الصندوق لتعزيز سُبل العيش الريفية

2- **أنشأت الأمم المتحدة الصندوق منذ أكثر من 40 عاما استجابة لأزمة الغذاء في سبعينات القرن الماضي**[2] ويضطلع الصندوق بمهمة فريدة باعتباره المؤسسة الإنمائية المتعددة الأطراف الوحيدة التي تُركز على بناء سُبل العيش والقدرة على الصمود للسكان الريفيين.

3- **ويأتي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في مرحلة دقيقة.** ويواجه العالم مرة أخرى أزمة غذاء، ولكن على مستويات غير مسبوقة هذه المرة. وضاقت السُبل أمام معظم البلدان النامية في العالم اليوم بعد أن اجتاحتها في آن واحد أزمات متفاقمة. وتفضي حالات الانكماش الاقتصادي إلى مديونية حرجة أو إلى ازدياد خطر المديونية الحرجة، وتزايد انعدام الأمن الغذائي والفقر. ويعاني حاليا ما لا يقل عن 54 اقتصادا ناميا من مشاكل ديون شديدة.[3] وهذه الاقتصادات معا هي اقتصادات أكثر من 50 في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، وتسود في 28 بلدا من أصل خمسين بلدا تعتبر أكثر بلدان العالم ضعفا في وجه تغيُّر المناخ.[4] وإزاء هذه الخلفية، يجب على الصندوق تعزيز الدور الذي أنشئ من أجله، ولكن لا يمكنه تسريع العمل إلا من خلال تجديد طموح لموارد الصندوق يستند إلى تمويل أساسي قوي. وبفضل التمويل الأساسي القوي، سيكون الصندوق قادرا على الوصول بمستوى المِنح المقدمة إلى البلدان المثقلة بالديون إلى أقصى حدودها، ولا سيما للبلدان الأكثر احتياجا، والحفاظ على مستوى مرتفع من التيسيرية.

4- **ونجح الصندوق خلال السنوات الأخيرة في توسيع قدرته على تجميع الموارد والاستفادة منها وتقديمها من أجل بناء سُبل العيش الريفية والقدرة على الصمود.** ولا يزال الدعم المقدم من الصندوق يهيئ فرصا اقتصادية للسكان الريفيين من خلال تعزيز قدراتهم الإنتاجية؛ وتحسين وصولهم إلى الأسواق، وتمكينهم من الحصول على التمويل؛ وتحسين منظماتهم على العمل مع القطاع الخاص. ويعمل الصندوق أيضا على بناء قدرة سُبل العيش الريفية على الصمود في السياقات الهشة وكذلك في مواجهة الصدمات المناخية والأزمات العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل الصندوق تكريس اهتمام خاص لضمان عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب. وأثبت بشكل قاطع قدرته على الوفاء بمهمته من خلال دورات تجديد الموارد السابقة. وتؤكد تقديرات الأثر أن الصندوق كان قادرا خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وحدها على زيادة دخل 77.4 مليون من السكان الريفيين، وقدرة 38 مليون شخص على الصمود. وفي حين أن الصندوق يواصل تكييف استراتيجياته وخططه الإنمائية مع السياق العالمي المتغيّر، سيستمر في حماية رسالته الأساسية وشحذ تركيزه على أثر تدخلاته.

---

[2] تُحدد اتفاقية إنشاء الصندوق هدف الصندوق بأنه "تعبئة موارد إضافية وتوفيرها بشروط ميسّرة لتنمية الزراعة في الدول الأعضاء النامية ... لإدخال نُظم لإنتاج الأغذية أو توسيع هذه النُظم أو تحسينها ولتعزيز السياسات والمؤسسات المتصلة بذلك ... مع مراعاة: الحاجة إلى زيادة إنتاج الأغذية في أفقر البلاد التي تعاني من نقص الغذاء؛ وإمكانيات زيادة إنتاج الأغذية في البلاد النامية الأخرى؛ وأهمية تحسين مستوى التغذية وأحوال المعيشة لدى أفقر مجموعات السكان في البلاد النامية".

[3] متاح في: https://www.undp.org/publications/dfs-avoiding-too-little-too-late-international-debt-relief.

[4] المرجع نفسه.

5- **ويُشكل السكان الريفيون قوة تغيير مؤثرة،** وهو ما أكده التقرير الاجتماعي العالمي الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة بشأن إعادة النظر في التنمية الريفية (2021).[5] ويؤكد التقرير أن: "معظم رأس المال الطبيعي للبشرية يكمن في المناطق الريفية".[6] ويؤدي صغار المنتجين دورا حاسما في النُظم الغذائية المحلية في البلدان النامية ويعالجون بذلك انعدام الأمن الغذائي في الحالات التي تشتد فيها الاحتياجات. وينتج صغار المزارعين ما يتراوح بين 30 و35 في المائة من الإمدادات الغذائية العالمية، وما يصل إلى 70 في المائة من الأغذية المستهلكة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. والأكثر من ذلك أن الأغذية التي ينتجها أصغر المزارعين تُساهم بدور حاسم الأهمية لأمنهم الغذائي والتغذوي وللأسواق المحلية.[7] ويمكن لنجاح تحويل النُظم الغذائية أن يولِّد 4.5 تريليون دولار من فرص الأعمال الجديدة سنويا.[8] وهذا من شأنه أن يهيئ أكثر من 120 مليون فرصة عمل لائق في المناطق الريفية ويساعد على الحد من الاحترار العالمي وعلى تجديد النُظم الإيكولوجية الطبيعية والتنوع البيولوجي، ويُقلل أيضا في الوقت نفسه من التكاليف والنفايات التي يولدها النظام الغذائي حاليا كل عام والتي تُقدَّر بنحو 12 تريليون دولار أمريكي.

باء- التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: فرصة لتسريع وتيرة التمويل والعمل

6- **سينصب التركيز في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على الاستثمار من أجل مستقبل قادر على الصمود ومن أجل أن يصبح الصندوق أكثر مرونة وابتكارا في تضخيم الأثر وتحقيقه** (الشكل 1). ويتزامن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مع الانتهاء من الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025. ولذلك سيجري وضع إطار استراتيجي جديد خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لكي يُعبِّر عن السياق العالمي والاحتياجات المتطورة لدى البلدان المتعاملة معه.

الشكل 1: إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

[5] متاح في: https://www.un.org/development/desa/dspd/world-social-report/2021-2.html.
[6] المرجع نفسه.
[7] الصندوق. 2021. تقرير التنمية الريفية: تحويل النُظم الغذائية لتحقيق الازدهار في الريف.
[8] البنك الدولي: https://documents1.worldbank.org/curated/en/879401632342154766/pdf/Food-Finance-Architecture-Financing-a-Healthy-Equitable-and-Sustainable-Food-System.pdf.

7- **وتؤكد تقديرات الأثر الأخيرة أن الصندوق يواصل تحسين الإنتاج والوصول إلى الأسواق والقدرة على الصمود والأمن الغذائي لعشرات الملايين من السكان الريفيين الفقراء وصغار المنتجين.** وساهم كل مليار دولار أمريكي من الاستثمارات التي قدمها الصندوق من خلال برنامج عمله في زيادة دخل 8.6 مليون مستفيد بما لا يقل عن 20 في المائة. وخلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيقوم الصندوق بتضخيم هذا الأثر على المستوى القطري من خلال الاستفادة من ميزته النسبية. وسيجري إعطاء الأولوية لضمان قدرة سُبل العيش الريفية، ولا سيما في **السياقات الهشة**، على التكيُّف مع **تغيُّر المناخ** والأزمات المتعددة، عن طريق بناء قدرتها على الصمود من خلال ما يناسبها من تمويل وتدخلات. وتحقيقا لهذه الغاية، سيحشد الصندوق استثمارات أكبر من القطاعين العام والخاص في المناطق الريفية من خلال تكثيف **مشاركة القطاع الخاص** لتحقيق أثر مستدام على نطاق واسع.

8- **وفي إطار نموذج العمل والإطار المالي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيستمر تحقيق الأثر من خلال ثلاث ركائز: تشغيلية ومؤسسية ومالية.** وأرست التحسينات في نموذج عمل الصندوق خلال دورات تجديد الموارد الأخيرة، الأساس للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ومع ذلك، سيلزم إجراء تحسينات محددة في جميع الركائز الثلاث لكي يفي الصندوق تماما بالغرض المنشود لتحقيق الأثر.

9- وعلى المستوى التشغيلي، سينصب التركيز على **مواءمة تنفيذ البرامج** مع ثلاثة تحسينات رئيسية. أولا، سيجري إدماج برنامج العمل بصورة أفضل في البرامج القطرية التحويلية. وثانيا، سيواصل الصندوق تعزيز إدارته التكيُّفية للبرامج بالاستناد إلى بيانات أكثر دقة وأنسب توقيتا للتمكين من اتخاذ إجراءات مبكرة ومستنيرة. وثالثا، سيجري التركيز بقوة على تعزيز استدامة استثمارات الصندوق وقابليتها للتوسع. ويعني ذلك رعاية الشراكات والتحالفات الذكية، بوسائل تشمل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتوفير منصة للابتكارات. وستظل المشاركة في السياسات على المستوى القطري تُشكل أولوية لتمكين السكان الريفيين.

10- ومن منظور مؤسسي، نُفذت بالفعل إصلاحات طموحة خلال الدورات السابقة. وخلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيجري توطيد هذه الإصلاحات في الوقت نفسه الذي سيجري فيه **تعزيز الفعالية المؤسسية.** ومن شأن زيادة إمكانية التنبؤ بالميزنة الاستراتيجية دعم أولويات تنفيذ البرامج بصورة كافية وفعالة. وسيوفّر الصندوق مزيدا من الدعم لقواه العاملة، ولا سيما من خلال تعزيز المهارات وتجديدها. وسيجري أيضا تقديم دعم شامل لتوجيه الموظفين الجُدد في سياق اللامركزية.

11- وسيكثف الصندوق بصورة كبيرة **تجميع التمويل الإنمائي والاستفادة منه** لتوسيع نطاق ما يقدمه من خدمات ليشمل قاعدة عملائه المتنوعين. وسيعمل مع دوله الأعضاء للوصول بموارده الأساسية الحاسمة الأهمية إلى أقصى حدودها من أجل زيادة الدعم المقدم إلى البلدان المنخفضة الدخل. وسيكون الصندوق قادرا، من خلال الاستفادة من موارده الأساسية، على زيادة الاقتراض لتوسيع نطاق برنامج القروض والمِنح لديه بين فئات البلدان. وسيواصل الصندوق، بوصفه مجمعا للتمويل، حشد التمويل المشترك وتعبئة الموارد التكميلية.

ثانيا- تضخيم الأثر على سُبل العيش الريفية في النُظم الغذائية

12- **تُحدد النُظم الغذائية طرق إنتاج الأغذية، ونقلها وتجهيزها واستهلاكها.** والغرض من تحويل النُظم الغذائية هو جعل الأغذية الصحية والمغذية متاحة للجميع، وتوفير سُبل عيش لائقة لمن تشملهم هذه النُظم - وذلك كله بطريقة مستدامة بيئيا. وفي هذا السياق فإن مشاركة الصندوق تكون من منظور صغار المنتجين والسكان الريفيين الفقراء الذين يساهمون بدور حاسم الأهمية في النُظم الغذائية المحلية، ولكنهم الأكثر حرمانا.

13- **وسيواصل الصندوق التركيز على مجالاته الأساسية: تعزيز المداخيل، والإنتاج المحلي، والأسواق، والقدرة على الصمود.** وسيستثمر الصندوق في تحسين الإنتاجية الزراعية الذكية مناخيا وإدماج صغار المنتجين في

سلاسل القيمة التجارية، وإنشاء الأسواق المحلية والحفاظ على استدامتها. وستقدم هذه الاستثمارات من خلال تحسين جودة عملية وضع البرامج الأساسية في الصندوق وتعزيزها على النحو الموضح في القسم الثالث (ألف) بشأن مواءمة تنفيذ البرامج.

14- **ويتمتع الاقتصاد الريفي بإمكانات كبيرة غير مستغلة لتهيئة فرص عمل لائقة وفرص اقتصادية منتجة لتعزيز سُبل العيش الريفية.** وفي البلدان النامية، يعمل معظم الأشخاص في النُظم الغذائية في وظائف لحسابهم الخاص و/أو بأجر داخل المزرعة وخارجها، وهو ما أكده تقرير التنمية الريفية لعام 2021.[9] وخلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستنصب أولوية الصندوق على توسيع نطاق عمله في هذه المجالات لتهيئة سبل العيش وفي الوقت نفسه بناء القدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ والهشاشة والصدمات العالمية الأخرى.

ألف- تعزيز فرص سبل العيش الريفية المجزية

15- **يزداد الطلب من المقرضين في بلدان الجنوب العالمي على زيادة الدعم لتمكينهم من إعطاء الأولوية للاستثمارات في قطاع الزراعة وتهيئة فرص العمل والقدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ.** وهذا هو ما يؤكده تقرير التعاون الإنمائي لعام 2023 الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[10]، الذي يُشير إلى أن قادة بلدان الجنوب العالمي ينظرون إلى التنمية في بلدانهم باعتبارها متخلفة بسبب عدم تهيئة فرص كافية للعمل والافتقار إلى التمويل اللازم للاستمرار في تهيئة فرص العمل. وتُظهر استقصاءات أصحاب المصلحة الثلاثة السابقة التي أجراها الصندوق في البلدان المتعاملة معه، هذا الطلب، وتُسلط الضوء على مشاركة القطاع الخاص كمجال من المجالات ذات الأولوية في استثمارات الصندوق في المستقبل.

تعزيز سُبل العيش الريفية من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص

16- **ليس بجديد أن يعمل الصندوق مع القطاع الخاص.[11] وكان الصندوق على مدى عقود يستثمر معظم موارده في مشروعات سلسلة القيمة الشاملة.** وتُصنَّف حاليا عند التصميم نسبة 79 في المائة من مشروعات الصندوق الجارية كمشروعات في سلسلة القيمة. وينطوي معظم هذه المشروعات (93 في المائة) على درجة معيّنة من التعاون مع كيانات القطاع الخاص. وتدعم ستة وثلاثون في المائة من مشروعات سلسلة القيمة الجارية شراكات بين المنتجين من القطاعين العام والخاص.[12] ونجح هذا النهج في بناء فرص سبل عيش مجزية وتعزيز مداخيل السكان الريفيين في سياقات قطرية متنوعة، بما فيها السياقات الهشة (الإطار 1).

[9] تقرير التنمية الريفية 2021- تحويل النُظم الغذائية لتحقيق الازدهار في الريف، الصندوق (متاح في: https://www.ifad.org/ar/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9/).

[10] Development Co-operation Report: Debating the Aid System, OECD, https://www.oecd.org/dac/development-co-operation-report-20747721.htm.

[11] يُعرَّف القطاع الخاص في استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص بأنه "شركات الأعمال الخاصة الساعية للربح والمستثمرين المؤسسين والخواص والمصارف التجارية، وصناديق الاستثمار [...] وغيرها من الأدوات المالية التي تعود ملكياتها بغالبية و/أو إداراتها لكيانات في القطاع الخاص أو أنها تخدم مصالحه". ويؤكد هذا التعريف عدم تجانس الجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي يرتبط الصندوق بعلاقات شراكة معها.

[12] الشراكات بين المنتجين من القطاعين العام والخاص: في إطار هذا الترتيب، يدعم الصندوق صغار المنتجين وشركات الأعمال الخاصة والسلطات العامة للتعاون من أجل الوصول إلى هدف مشترك. وأثناء تقاسم المنافع والموارد والاختصاصات، يتحمل الطرفان أيضا معا المخاطر والمسؤوليات. والهدف من هذه الشراكات هو ضمان الشفافية والإنصاف والمساءلة في اتخاذ القرار وتحديد الأسعار والتكلفة وتقاسم المخاطر وتنفيذ العقود والملكية. وبينما لا يوجد تدخل "واحد يناسب الجميع" في إطار هذا النوع من الشراكات، فإن المشروعات تُركز في العادة تركيزا قويا على الروابط السوقية، وقد تتطلب آليات، مثل الزراعة التعاقدية، واتفاقات الموردين، والمشروعات المشتركة بين منظمات المنتجين وأنشطة الأعمال الزراعية، والتخطيط الجماعي لسلسة القيمة من خلال منصات أصحاب المصلحة المتعددين، وتحسين التنسيق من خلال النُظم القائمة على الإنترنت أو من خلال آليات تمويل سلسلة القيمة.

17- **واستثمر الصندوق أيضا مليار دولار أمريكي في تدخلات التمويل الريفي التي تخدم أغراض الإنتاج والقدرة على الصمود.** وعمل الصندوق مع الوسطاء الماليين من القطاع الخاص، والمؤسسات المالية غير المصرفية (على سبيل المثال، وكالات التأمين)، والمستثمرين المؤثرين، وشركات التكنولوجيا المالية، مما عزز المنتجات المالية المنتظمة والمبتكرة، مثل المعاملات المالية بالهاتف المحمول، والتأمين البالغ الصغر، والتحويلات المالية لتمكين التمويل وتحفيزه.

الإطار 1

دعم مشاركة القطاع الخاص في السياقات الهشة

أقيمت في السودان شراكة مع المنتجين من القطاعين العام والخاص، بين مشروع ممول من الصندوق ومجموعات المنتجين وثلاث من شركات البذور (الشركة العربية السودانية للبذور، وشركة شمس النيل للبذور، ومجموعة نكتر الزراعية). وفي حين أن المشروع الممول من الصندوق ساهم في بناء قدرات المزارعين المشاركين، قدمت شركات البذور مساعدات تقنية إضافية وأشركت المزارعين من خلال الزراعة التعاقدية، لشراء بذور الذرة الرفيعة والفول السوداني والسمسم. وعلى الرغم من إغلاق المشروع قبل أربع سنوات، لا تزال ترتيبات العمل جارية.

وأسفرت الشراكة بين المنتجين وشركات البذور الثلاث عن إنتاج 489 طنا متريا من البذور المعتمدة في مساحة إجمالية بلغت نحو 1 900 هكتار. وبفضل استخدام أصناف البذور المحسّنة والمعتمدة، زاد متوسط الغلة بمقدار 50 في المائة، حتى في ظروف الأمطار غير المواتية. وقدَّرت شركات البذور أن استخدام هذه البذور ازداد بنسبة تراوحت بين 5 في المائة و45 في المائة، وهو ما تجسد في اتساع فرصها في السوق. وعلاوة على ذلك، حصل نحو 269 من مزارعي البذور (79 امرأة و190 رجلا) على خدمات استشارية لإنتاج البذور، ونقلوا ما اكتسبوه من معارف إلى 853 مزارعا إضافيا من مزارعي البذور (323 امرأة و530 رجلا) في 17 مجموعة من مجموعات مزارعي البذور. وتحسن بدرجة كبيرة الأمن الغذائي لمزارعي البذور، من ثمانية إلى 12 شهرا من الأمن الغذائي.

18- **وأطلق الصندوق برنامج تمويل القطاع الخاص خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق للاستثمار مباشرة في القطاع الخاص وحشد استثماراته في مشروعات تخدم صغار المنتجين والسكان الريفيين الفقراء.** وتحقيقا لهذه الغاية، يُقدم برنامج تمويل القطاع الخاص ما يلي: (1) تدخلات مالية تحفيزية مصحوبة بمستوى كبير من تقبل المخاطر وعائدات متوقعة يمكن أن تكون منخفضة، وهي مطلوبة، ولكنها غير متاحة من الشركاء الآخرين؛ و(2) المساعدة التقنية من مرفق تمويل القطاع الخاص نفسه ومن المانحين الآخرين أو المشروعات الممولة من الحكومات التي يدعمها الصندوق، بالاقتران مع الخبرة التقنية للصندوق؛ و(3) زيادة التنسيق مع جهود القطاع الخاص. ويكفل الصندوق ذلك من خلال مبدأ التكامل بين كل مشروع من مشروعات برنامج تمويل القطاع الخاص والمشروعات الاستثمارية للقطاع الخاص التي يدعمها برنامج القروض والمِنح. وجرى حتى الآن استثمار 25.5 مليون دولار أمريكي من برنامج تمويل القطاع الخاص في ست عمليات غير سيادية، بتمويل مشترك من المتوقع أن يبلغ 140.7 مليون دولار أمريكي. ومن المتوقع أن يعود ذلك بفوائد على 403 000 مستفيد مباشر و1.4 مليون مستفيد غير مباشر، ومن المتوقع أن يكون منهم 60 في المائة من النساء و35 في المائة من الشباب.

19- **وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يهدف الصندوق، من خلال استراتيجية محدثة للانخراط مع القطاع الخاص، واستنادا إلى التوجه المحدد في هذه الوثيقة، إلى توسيع نطاق عمله مع القطاع الخاص لتحقيق أثر أكبر.** وتحقيقا لهذه الغاية، سيأخذ الصندوق في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بنهج ثلاثي الأبعاد في عمله مع القطاع الخاص على النحو الموضح بإيجاز أدناه:

- **التمكين:** سيعمل الصندوق مع الحكومات للاستفادة تدريجيا من استثمارات القطاع العام لتهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص من أجل التعاون مع صغار المنتجين والاستثمار فيهم على نحو مستدام وشامل.

وستشمل الاستثمارات ما يلي: بناء قدرات المزارعين ومنظماتهم، وأصحاب المصلحة في النُظم المالية الريفية ووكالات القطاع العام ذات الصلة، وخدمات تطوير أنشطة الأعمال للمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ وإنشاء منصات لأصحاب المصلحة المتعددين؛ والاستثمارات في المنافع العامة، مثل البنية التحتية لأكثر السكان عزلة؛ والاستثمارات في تتبع سلاسل القيمة وتعزيز شفافيتها. وستسعى هذه التدخلات إلى إزالة المخاطر المصاحبة للروابط بين القطاع الخاص والاقتصادات الريفية.

- **التحفيز:** سيوفِّر الصندوق التمويل لكيانات القطاع الخاص من أجل إطلاق استثماراتها وتوفير الخدمات المالية لصغار المنتجين والسكان الريفيين الفقراء وحشدها. وسيتحقق ذلك من خلال أدوات التمويل الريفي الممولة من الإقراض السيادي[13] وبرنامج تمويل القطاع الخاص. ومن التغييرات المهمة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق استكشاف فرص التمويل وفرص التمويل المشترك مع القطاع الخاص للتخفيف من الأعباء المتزايدة الواقعة على كاهل البلدان بسبب الديون. ويعني ذلك، من بين جملة أمور، دورا أقوى لبرنامج تمويل القطاع الخاص، بما يشمل التوسع في تقديم أدوات تخفيف المخاطر (الضمانات، والديون الثانوية، وتقاسم المخاطر، وما إلى ذلك).
- **التجميع:** سيتطلب التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق طموحا أكبر لدعم أو قيادة إنشاء منصات استثمارية واسعة النطاق وهيكلتها لاجتذاب أنشطة أعمال القطاع الخاص والممولين كجهات مشاركة في الاستثمار أو كجهات موازية مشاركة في التمويل. وسينصب التركيز على حشد الأموال من المستثمرين المؤسسين والمؤثرين. ويمكن أن تتخذ هذه المنصات شكل هياكل مالية مختلطة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الصناديق والمرافق. ويعتمد هذا النهج على قدرة أكبر للصندوق في مجال الهيكلة، وهي قدرة سيزداد تعزيزها خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ودور أكبر لأدوات برنامج تمويل القطاع الخاص (ولا سيما الخسارة الأولى، والديون الثانوية، وتقاسم المخاطر).

20- **وسيُحفِّز النهج الثلاثي الأبعاد المذكور أعلاه دورة نمو تدر الدخل وتهيئ فرص العمل للسكان الريفيين.** وستكون المبادئ التوجيهية لتنفيذ هذا النهج هي: (أ) الشفافية والانتقائية والإنصاف والتمكين لصغار المنتجين والسكان الريفيين الفقراء؛ (ب) التركيز على تنمية القطاع الخاص المحلي؛ (ج) بذل العناية الواجبة الصارمة من جانب الشركاء في القطاع الخاص.

21- **ويُدرك الصندوق أن أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين الفقراء ليسوا جميعا جاهزين للعمل مع القطاع الخاص.** وفي هذا الصدد، سيجري خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تمكين المنتجين الريفيين الشديدي الفقر وصغار المنتجين الريفيين الذين يمارسون زراعة الكفاف ولا يمكنهم بالتالي العمل بصورة مباشرة مع القطاع الخاص، من خلال البرامج والتدخلات ذات الصلة، بما في ذلك نُهج تخرجهم من الفقر المدقع التي أثبتت فعاليتها.

باء- بناء قدرة سُبل العيش الريفية على الصمود

22- من الأهمية الحاسمة في ظل ازدياد تواتر الصدمات وشدتها، بما فيها الصدمات الناشئة عن تغيُّر المناخ، الاستثمار في بناء قدرة سُبل العيش الريفية على الصمود. ويوفِّر الآن كل دولار أمريكي يُنفق على بناء القدرة

[13] على سبيل المثال، المِنح المقابلة، والترتيبات الثلاثية لتقاسم التكاليف، وخطوط الائتمان للوسطاء الماليين وصناديق الضمان، وكذلك الأدوات المالية لبرنامج تمويل القطاع الخاص (على سبيل المثال، الديون، وتقاسم المخاطر، والضمانات).

على الصمود ما يصل إلى 10 دولارات أمريكية من المعونة الطارئة في المستقبل.[14] وفي هذا السياق، سيزيد الصندوق في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق طموحه لدعم قدرة صغار المنتجين على التكيُّف مع تغيُّر المناخ، وتعزيز تركيزه على السياقات الهشة التي يكون فيها لبناء القدرة على الصمود أهمية حاسمة في تحقيق التنمية المستدامة على المدى الأطول.

التنوع البيولوجي وقدرة صغار المنتجين على الصمود في وجه تغيُّر المناخ

23- **من المرجح أن يكون انعدام الأمن الغذائي والخسائر والأضرار بين أفقر السكان الضعفاء متركزا في المناطق الريفية، ما لم تُتخذ تدابير قوية للتكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره.**[15] وأثبت الصندوق قدرته على الاستثمار في التكيُّف مع تغيُّر المناخ وضمان وصول التمويل المناخي إلى من هم في أمس الحاجة إليه. ويحقق عمل الصندوق في مجال المناخ أيضا فوائد مشتركة كبيرة للتنوع البيولوجي. ويتخذ الصندوق وضعا جيدا يمكنه من أداء دور أكبر في حماية التنوع البيولوجي واستعادته وتعزيزه واستخدامه المستدام في النُظم الريفية. ويؤثر فقدان التنوع البيولوجي حاليا على صغار المنتجين في جميع أنحاء العالم، مما يُعرّض سُبل عيشهم للخطر ويقوّض إنتاجيتهم وقدرتهم على الصمود.

24- **وسيكون عمل الصندوق في تمكين السكان الريفيين من التكيُّف مع تغيُّر المناخ وزيادة قدرتهم على الصمود في وجه الصدمات المناخية والبيئية الأخرى خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مدفوعا** باستراتيجية موحدة جديدة. وستزيد هذه الاستراتيجية الجديدة دعم الصندوق المقدم إلى البلدان من أجل إدماج التكيُّف مع تغيُّر المناخ بصورة فعالة، وتحقيق الاستدامة البيئية، وإدارة التنوع البيولوجي في السياسات والاستثمارات. وسيواصل الصندوق الاستفادة من النتائج المؤكدة التي تحققت من خلال الاستثمارات والتي تُعزز صون التربة وإدارة المياه والممارسات الزراعية الإيكولوجية[16].

25- **وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، يستثمر الصندوق في التنمية الريفية المستدامة وإنتاج الأغذية، وهما يُشكلان محور معظم أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي.** ومن خلال سياسات وأدوات الإدماج الاجتماعي القوية، يضع الصندوق الناس والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الصدارة ويُمكِّنهم من قيادة عجلة التنمية الواضحة الأهداف. وقام الصندوق مؤخرا بتحديث الضمانات والأُطر المتكاملة لإدارة المخاطر التي تكفل فحص جميع استثمارات الصندوق في ضوء مخاطر التنوع البيولوجي، وتعزيز الاستخدام المستدام للمدخلات، والتخفيف من مخاطر التلوث، واستخدام الأنواع الغريبة، ومنع تحويل الموائل الطبيعية، وتعزيز الزراعة المستدامة.

26- وقطع الصندوق أشواطا واسعة في تعبئة التمويل المناخي الدولي[17] لتكميل عملية وضع البرامج الأساسية في الصندوق، مما أدى إلى زيادة الاستثمار لمعالجة آثار تغيُّر المناخ على سُبل العيش الريفية، ودعم التنمية المنخفضة الكربون، وتحسين قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على التكيُّف. وعلاوة على ذلك، يُشكل نهج الصندوق في قياس القدرة على الصمود أداة فعالة في قياس وتقدير قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود في وجه تغيُّر المناخ والصدمات الأخرى.

---

[14] اللجنة العالمية المعنية بالتكيف في عام 2019: Adapt now: A global call for leadership on climate resilience, https://gca.org/about-us/the-global-commission-on-adaptation/#:~:text=The%20Global%20Commission%20on%20Adaptation's,disaster%20risk%20management%2C%20and%20finance.

[15] تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ لعام 2022 - Sixth Assessment Report: Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability.

[16] يمكن الاطلاع على تقييم الصندوق لنهج الزراعة الإيكولوجية في عملياته في: https://www.ifad.org/documents/38714170/45258342/PMI+Agroecology+assessment.pdf/d39e37dd-8c35-c909-669d-906bb3ad716f?t=1649164401038.

[17] على سبيل المثال، من الصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف، ومرفق البيئة العالمية.

27- **ويُشكل التكيُّف مع تغيُّر المناخ وصون التنوع البيولوجي جزءا لا يتجزأ من جميع عمليات التمويل الزراعي وسيظل يُشكل محور عمل الصندوق.** وخلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيزيد الصندوق المستوى المستهدف للتمويل المناخي لديه من 40 في المائة في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ليصل إلى نسبة لا تقل عن 45 في المائة[18]، منها 30 في المائة للحلول القائمة على الطبيعة بحلول عام 2030.

28- **ولرفع مستوى الطموح المتعلق بالتمويل المناخي، يقترح الصندوق تعبئة المساهمات المناخية الإضافية.** وفي حين أن جميع المشروعات لا تخلو من منظور مناخي، ستُمكّن الموارد الإضافية التي ستجري تعبئتها من أجل المناخ الصندوق من زيادة التمويل المناخي في المشروعات التي يمكن عزوها تماما إلى الأنشطة المناخية استنادا إلى منهجية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وستُشكل المساهمات المناخية الإضافية جزءا من التمويل الأساسي بتوفير أحجام متزايدة من التمويل المناخي الذي يمكن التنبؤ به على نحو أكبر في المراحل الأوّلية، بطريقة متكاملة تماما في الهيكلية المالية للصندوق. ويمكن للبلدان استخدام هذا التمويل المخصص للتكيُّف والتخفيف، بإدماج الأنشطة الإضافية أثناء مرحلة تصميم المشروعات. وإلى جانب الموارد المناخية القائمة على المنح من برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أو من صناديق المناخ الأخرى، يمكن للبلدان أيضا تعزيز الابتكار من خلال دعم تطوير تكنولوجيات ونُهج وأدوات مالية جديدة بتمويل المنح، يمكن بعد ذلك توسيع نطاقها باستخدام المساهمات المناخية الإضافية والتمويل المناخي الأساسي لبرنامج القروض والمنح في الصندوق.

29- وستشمل حُزمة التمويل المناخي الشاملة المقدمة من الصندوق: تصميم مشروعات مبتكرة؛ وإيجاد حلول للتمويل المختلط؛ وتنويع مصادر التمويل؛ وتعزيز استثمارات القطاع الخاص؛ وتجميع التمويل المخصص للمناخ والتنوع البيولوجي؛ وتعزيز السياسات التمكينية للعمل المناخي وإدارة التنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، سيستفيد الصندوق من خبرته في مجال مشروعات الكربون في البرازيل[19]، وإثيوبيا[20]، وفييت نام[21]، لاستكشاف إمكانية ربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بأسواق الكربون. ولتعزيز الشفافية والمساءلة في الصندوق، سيجري استكشاف نهج ذي بُعد منهجي أكبر حيال غازات الدفيئة من خلال التحليلات الاقتصادية والمالية للمشروعات في إطار خارطة طريق سينتهجها الصندوق لتحقيق المواءمة مع اتفاق باريس.

30- وسيجري إيلاء اهتمام كبير للتدخلات المتكاملة للتكيُّف وبناء القدرة على الصمود تبعا لكل سياق وبالاستناد إلى سيناريوهات المخاطر المناخية المحلية والظروف الزراعية الإيكولوجية. وفي هذا السياق، سيوسع الصندوق نطاق عمله عن طريق الجمع بين النُهج التالية:

- الاستمرار في جهود **قياس القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية والصدمات الأخرى وفهمها.** وسيواصل الصندوق قياس قدرة برنامج عمله على الصمود في وجه الصدمات المناخية والاقتصادية والصدمات الأخرى من خلال مؤشر القدرة على التعافي. وسيستمر أيضا توفير التوجيه للأفرقة القطرية من أجل تصميم تدخلات لبناء القدرة على الصمود ورصد أداء تلك التدخلات باستخدام أداة تصميم وقياس القدرة على الصمود.
- الاستثمار في **نُظم الإنذار المبكر وتدابير الحد من مخاطر الكوارث** سيُساعد المجتمعات المحلية على الاستعداد للأخطار الناشئة عن المناخ والتصدي لها (مثل الفيضانات وموجات الجفاف والعواصف).

[18] بما في ذلك المساهمات المناخية الإضافية، على أن تظل حصة المناخ في الموارد التي ليست موارد مناخية إضافية عند نسبة 40 في المائة على الأقل، وعلى أن يكون التمويل المناخي من المساهمات المناخية الإضافية بنسبة 100 في المائة.

[19] مشروع غرس الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ في المجتمعات الريفية في الشمال الشرقي، https://www.ifad.org/ar/-/president-s-report-brazil-planting-climate-resilience-in-rural-communities-of-the-north-east-project.

[20] مشروع الإدارة المجتمعية المتكاملة للموارد الطبيعية، https://www.ifad.org/ar/web/operations/-/project/1100001424.

[21] خفض الانبعاثات من خلال الحراجة الزراعية الذكية مناخيا، https://www.ifad.org/ar/web/operations/-/project/2000002336.

وسيشمل ذلك دعم تطوير نُظم الإنذار المبكر وتنفيذها، ورسم خرائط المخاطر ووضع خطط للتأهب لحالات طوارئ تغيُّر المناخ.

- زيادة الاستثمارات في **الزراعة الذكية مناخيا** سيزيد من جانبه الإنتاجية الزراعية وسيُحسِّن الأمن الغذائي وسيُحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وستتطلب هذه الاستثمارات تعزيز تنويع المحاصيل، وكفاءة تقنيات الري، واستدامة ممارسات إدارة الأراضي.
- الاستثمار في المشروعات التي تُعزز **استعادة النُظم الإيكولوجية والإدارة المستدامة للأراضي وصون التنوع البيولوجي** سيُعزز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وستُحقق هذه المشروعات فوائد مشتركة، مثل احتجاز الكربون، وتحسين جودة المياه، ودعم سُبل العيش الريفية القادرة على الصمود.
- الاستثمار في **تحسين البنية التحتية القائمة وتكييفها**، مثل نُظم إدارة المياه والبنية التحتية والخدمات لأكثر السكان عزلة للوصول إلى أكثر المناطق نأيا والفئات الأكثر ضعفا. وسيشمل ذلك تطوير البنية التحتية اللازمة للصمود في وجه ظواهر الطقس القصوى وإدماج عناصر البنية التحتية الخضراء لتعزيز القدرة على الصمود (الإطار 2).

الإطار 2

دعم الصندوق للبنية التحتية الريفية القادرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ

- في بنغلاديش، نجح مشروع البنى الأساسية الساحلية المقاومة لتغيُّر المناخ في رفع مستويات الطرق وتعزيز أماكن الأسواق. وكان ذلك كفيلا بوصول المستفيدين باستمرار إلى الأسواق ونمو الدخل. وأكد تقييم أداء المشروع الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق في عام 2020 فعالية تلك التدابير أثناء الإعصار.
- وفي أوغندا، وبفضل الدعم المقدم من الصندوق والطرق التي رُفعت كفاءتها لكي تناسب جميع ظروف الطقس، إلى تقليل السفر وزيادة الأسعار على باب المزرعة وتحسين صيانة الطرق، وهو ما أكده تقييم الاستراتيجية القطرية والأداء القطري الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق في عام 2021.
- وفي سري لانكا، ساهم مشروع تنمية الري في إيرانامادو في حماية البنية التحتية من المخاطر المناخية عن طريق توجيه مياه الأمطار الزائدة عبر قنوات الصرف، والحد من أضرار الفيضانات، والحفاظ على المياه لاستخدامها لاحقا.
- وفي مدغشقر، يُموّل برنامج الصندوق لتنمية سلاسل قيمة الأغذية الزراعية الشمولية هياكل تجميع المياه المقاومة للمناخ وتعزيز القدرات التقنية. ويُعزز المشروع أيضا المواد النباتية المحسّنة والطرق الريفية القادرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ، من أجل تحسين سُبل الوصول إلى الأسواق أثناء ظروف الطقس القاسية.

دعم القدرة على الصمود في السياقات الهشة

31- **اشتدت دوافع الهشاشة في المناطق الريفية.** وتشمل هذه الدوافع تغيُّر المناخ والتدهور البيئي[22]، بالإضافة إلى النزاعات التي كانت دافعا رئيسيا لأزمة الغذاء في عام 2021.[23] وتتزامن في كثير من الأحيان الدوافع المختلفة ويُعزز كل منها الآخر للتأثير سلبا على سُبل العيش الريفية، وخاصة للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع.

[22]. التقرير السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، https://www.ipcc.ch/assessment-report/ar6/.
[23] https://www.fsinplatform.org/sites/default/files/resources/files/GRFC%202022%20MYU%20Final.pdf.

32- **ويُعرِّف الصندوق الهشاشة بأنها "وضع يتسم بالضعف الكبير في وجه الهزات الطبيعية وتلك التي يتسبب بها الإنسان، وغالبا ما يتزامن أيضا بمخاطر مرتفعة للعنف والنزاع".**[24] ويشكل العمل في السياقات الهشة ومعالجة الهشاشة جزءا من نموذج عمل الصندوق منذ أمد بعيد.[25] ووفقا لما تكشف عنه تجربة الصندوق، "ينجم عن الأوضاع الهشة نمطيا بيئات تمكينية أضعف للتحول الريفي المستدام، وتتسم بأزمات ممتدة و/أو متكررة، مع ما لذلك من تبعات على الغالب على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والأمن الغذائي".[26]

33- **وتؤكد اتجاهات التوزيع الجغرافي الحالي للفقر المدقع أن بصمة الصندوق في السياقات الهشة ستزداد في المستقبل.** ووفقا لتقديرات البنك الدولي، سيكون نحو ثلثي الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، ومعظمهم ريفيون، من البلدان المدرجة في قائمة البلدان ذات الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات، بحلول عام 2030.[27] ويُشير تقرير دول الهشاشة لعام 2022 الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن هذا الرقم يمكن أن يصل إلى 86 في المائة بناء على تعريفها الأوسع للهشاشة.[28]

34- **وسيعطي الصندوق في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الأولوية لبناء القدرة على الصمود في السياقات الهشة تمشيا مع ما يستجد من تطورات في المؤسسات المالية الدولية.** وأطلقت عدة مؤسسات مالية دولية بما في ذلك بنك التنمية الأفريقي، وبنك الاستثمار الأوروبي، وصندوق النقد الدولي استراتيجيات أو برامج جديدة لمعالجة الهشاشة. وتُشكل الأغذية والزراعة في هذه البرامج والاستراتيجيات بصفة عامة مجالات تركيز مهمة استرشادا بأثر جائحة كوفيد-19 على النُظم الغذائية وأزمة الغذاء العالمية الجارية.

35- وسيدعم الصندوق قدرة سُبل العيش الريفية على الصمود على الأجل الطويل في أوضاع الهشاشة غير الحادة بدلا من أوضاع النزاعات الشديدة الضراوة. ومع ذلك، يمكن للصندوق أن يعمل، بل ويعمل بالفعل، في البلدان التي تعاني من أوضاع نزاعات شديدة الضراوة. وهو بذلك يُركز على المناطق الجغرافية التي يكون فيها نموذج عمله قادرا على الاستمرار في أي نقطة زمنية معيّنة ومن خلال طرائق محددة جيدا، بما في ذلك عمليات التنفيذ التي تضطلع بها أطراف ثالثة.

36- وسيلتزم الصندوق في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بتخصيص ما لا يقل عن 25 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المدرجة في قائمة البنك الدولي للبلدان ذات الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات.[29] وفي إطار التزاماته لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، حُددت 10 نقاط عمل[30] لتحسين عمل الصندوق في السياقات الهشة. ويعكف الصندوق على وضع نهج تشغيلي جديد للهشاشة سيجري الانتهاء منه

---

[24] استراتيجية الصندوق للانخراط في البلدان ذات الأوضاع الهشة لعام 2016، https://webapps.ifad.org/members/eb/119/docs/arabic/EB-2016-119-R-4.pdf.

[25] استحدث الصندوق منذ عام 2006 عدة أدوات لتوجيه عمله في السياقات الهشة، وهي تُركز على أربع نقاط دخول لدعم قدرة السكان الريفيين على الصمود. وهذه تشمل ما يلي: سياسة تفادي الأزمات والإنعاش (2006)، واستراتيجية الانخراط في البلدان ذات الأوضاع الهشة (2016)، والبرنامج الخاص للبلدان ذات الأوضاع الهشة (2019).

[26] المرجع نفسه.

[27] World Bank. 'Data Total Population in Fragile and Conflict Affected Situations'. World Bank Data, World Bank, 2021, Available Here; World Data Lab. World Poverty Clock. IFAD and the German Agency for International Cooperation (GIZ), 2021.

[28] States of Fragility Report 2022. OECD, https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/c7fedf5e-en.pdf?expires=1680679943&id=id&accname=ocid195767&checksum=0E6AE6235D939DD6FA571BD85F77A78F

[29] https://www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence/brief/harmonized-list-of-fragile-situations.

[30] نقاط العمل العشر (بتصرف من المؤلفين) هي: (أ) زيادة التمويل، بما في ذلك 25 في المائة من المخصصات الأساسية؛ و(ب) زيادة البيانات والتوسع في استخدامها؛ (ج) التخطيط الأفضل للاستراتيجيات القطرية لمعالجة دوافع الهشاشة؛ و(د) نهج أكثر ذكاءً حيال الاستراتيجيات القطرية لمعالجة الدعم المؤسسي والسياساتي للتنمية الريفية وتحفيز الاستثمارات العامة والخاصة ودعم الفرص الاقتصادية الشاملة للجميع؛ و(هـ) تعزيز الشراكات؛ و(و) إيجاد أوجه تآزر مع التدخلات الإنسانية؛ و(ز) العمل على أساس متعدد البلدان عند الاقتضاء؛ و(ح) السعي إلى تكوين تحالفات لتعبئة التمويل من أجل بناء القدرة على الصمود في البلدان ذات الأوضاع الهشة؛ (ط) تعزيز بناء قدرات النُظم القطرية؛ و(ي) معايرة الحضور القطري للصندوق في أوضاع الهشاشة.

في عام 2023. وانطلاقا من هذا النهج، سيُركز على عناصر جديدة معيّنة[31] في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، لمواصلة العمل بمزيد من الفعالية في البيئات التي تكون فيها الهشاشة أكثر انتشارا والصدمات أكثر تواترا. وتتلخص هذه العناصر في الآتي:

- **السعي إلى تطبيق أربعة مبادئ للعمل في الأوضاع الهشة**: (أ) بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل؛ (ب) التركيز على الوقاية؛ (ج) عدم الإضرار؛ (د) البحث عن سُبل المشاركة المستمرة ضمن نطاق نموذج عمل الصندوق لدعم البلدان في انتقالها عبر مراحل الهشاشة.
- **استحداث أدوات ونُهج أكثر ذكاء لفهم الهشاشة**. سيُعزز الصندوق استخدام نُظم البيانات الرقمية التي يديرها هو أو شركاؤه في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، لتقييم العوامل الرئيسية للهشاشة في التصميم وعلى مدى دورة حياة البرامج. وستُستخدم هذه النُظم أيضا لدعم الاستهداف والإشراف في الأوضاع التي ينخفض فيها مستوى الأمن.
- **تعزيز الصندوق لخبرته الداخلية في مجال الهشاشة.** سيجري إنشاء وحدة لدعم الهشاشة لتوفير الدعم من أجل التنفيذ التشغيلي والسياسات والتنسيق ولتعزيز المعارف والدروس المستفادة على نطاق الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري تعزيز قدرة الموظفين على إجراء تقديرات دقيقة للهشاشة وتقديرات للمخاطر باستخدام الأدوات التي تُشكل بالفعل جزءا لا يتجزأ من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجيات القطرية وتصميم المشروعات.
- **ضمان الأخذ بمنظور قوي حيال الهشاشة عند تصميم المشروعات والبرامج الاستثمارية الجديدة.** وسيعني ذلك: (أ) الإدماج المنهجي لنتائج تقديرات الهشاشة في نظريات التغيير الخاصة بالمشروع/البرنامج، مع ربطها بعوامل الهشاشة ذات الأولوية الأكثر صلة بالمجموعة التي يستهدفها الصندوق؛ (ب) تصميم مكونات المشروعات، عند الاقتضاء، للحد من مخاطر الأزمات والكوارث للتمكين من الإدارة التكيُّفية مع إعادة تخصيص الموارد بسرعة و/أو تخصيص موارد إضافية عندما تقع الأزمات؛ (ج) وضع سيناريوهات أثناء تصميم البرامج لتوقع تطور عوامل الهشاشة، كلما أمكن ذلك. وسيستمر اتخاذ ترتيبات أخرى تتعلق على سبيل المثال بالتنفيذ من جانب أطراف ثالثة.
- **رعاية شراكات تركز على الترابط بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام لتكميل عمل الصندوق وللتخفيف من بعض التكاليف والتحديات التي ينطوي عليها العمل في الأوضاع الهشة.** واستنادا إلى الممارسات الحديثة والجارية (على سبيل المثال، البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغيُّر المناخ[32]، والحوار الجاري بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بشأن الهشاشة)، سيُحدد الصندوق الفرص الأخرى للتشخيصات ووضع البرامج المشتركة مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة في مجموعة صغيرة من البلدان ذات الأولوية وذات الأوضاع الهشة. وسيقوم الصندوق أيضا بتفعيل شراكته مع صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. وسيُحدد مجموعة من البلدان التي يمكن نشر الموارد فيها بصورة مشتركة، مع التركيز على منع النزاعات الريفية المحلية وعلى تمكين المرأة. وسيجري أيضا استكشاف فرص للانضمام إلى الشبكات الرئيسية التي تُركز على الهشاشة وجماعات الممارسين في المؤسسات المالية الدولية والجماعات الترابطية سواء على المستوى القطري أو المستوى العالمي[33].

[31] ستسترشد بتجارب الصندوق الخاصة وبالتطورات في المؤسسات المالية الدولية وفي جماعات الممارسين المعنية بالهشاشة.

[32] https://www.ifad.org/en/web/operations/-/project/2000003358.

[33] تشمل أمثلة ذلك الشبكة العالمية لمكافحة أزمة الغذاء، والشبكة الدولية المعنية بحالات النزاع والهشاشة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذلك منتديات تبادل الممارسات في مجال الهشاشة والنزاع التابعة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

37- وسيُركز الصندوق على ثلاثة عوامل للهشاشة: مؤسسية وبيئية ومتصلة بالمناخ؛ وكذلك اجتماعية، من خلال أربع نقاط دخول: (1) تعزيز المؤسسات والمجتمعات المحلية من أجل الحوكمة المحلية الفعالة وتقديم الخدمات؛ (2) زيادة الأمن الغذائي من خلال الإنتاجية الزراعية وأسواق الأغذية المحلية؛ (3) تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك التأهب للكوارث والتكيُّف مع تغيُّر المناخ؛ (4) دعم دور المرأة في بناء مجتمعات محلية قادرة على الصمود. وتكشف الأدلة[34] عن أن الصندوق سيواصل تحقيق نتائج إيجابية في السياقات الهشة حول كل واحدة من نقاط الدخول المذكورة، ولكن بتكلفة أعلى نسبيا لتعديل التصميم والتنفيذ والعمل داخل البلدان على نحو يراعي ظروف الهشاشة.

38- وسيجري تكميل ذلك بحُزمة متسقة من الخدمات التي سيقدمها الصندوق خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في مجالات التنوع البيولوجي والقدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ، والإدماج الاجتماعي، والعمل مع القطاع الخاص في التخفيف من العوامل الاجتماعية والمؤسسية والبيئية للهشاشة.

جيم- ضمان الشمول لعدم ترك أي شخص خلف الركب

39- **يلتزم الصندوق في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بالإدماج الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من حافظة الاستثمار.** وستؤدي الالتزامات المتعلقة بمواضيع الإدماج الاجتماعي في تصاميم المشروعات الجديدة إلى توسيع حافظته الجارية. ويجمع بين أهداف التنمية المستدامة طموح مشترك يتمثل في عدم ترك أي شخص خلف الركب. وللصندوق، بوصفه منظمة تُركز على الناس، خبرة واسعة في التعامل مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك منظمات المزارعين، ومنظمات الشعوب الأصلية، وسائر المنظمات المجتمعية. وعند إعداد مقترحات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، عمل الصندوق مع منظمات المزارعين والشعوب الأصلية والشباب من خلال منتدى المزارعين ومنتدى الشعوب الأصلية ونهج الصندوق حيال القواعد الشعبية الشبابية على التوالي. ويعرض الإطار 3 التوصيات المنبثقة عن تلك المناقشات والتي أُخذت في الاعتبار عند إعداد مقترحات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

الإطار 3

التوصيات المنبثقة عن المشاورات مع الشركاء الرئيسيين

- فيما **يتعلق بالشعوب الأصلية**: (أ) من الجوانب الرئيسية التي تحققت تنفيذ سياسة الصندوق المحدثة بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية التي وافق عليها مجلسه التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2022، ولا سيما منح تلك الشعوب صفة المراقب في المجلس التنفيذي؛ (ب) العمل مع الخبراء من الشعوب الأصلية في تصميم المشروعات وعمليات الإشراف عليها؛ (ج) ضمان التمويل لمرفق مساعدة الشعوب الأصلية؛ (د) تفعيل هدف الوصول إلى 11 مليون من الشعوب الأصلية من خلال مشروعات الصندوق الاستثمارية بحلول عام 2032.
- فيما يتعلق **بالشباب**، يُمثل الوصول إلى الدعم، بما في ذلك بناء القدرات والتدريب، وكذلك الموارد، مسالة رئيسية لضمان مشاركة الشابات والشبان في المشاورات على المستوى الوطني ودون الوطني والإقليمي والعالمي وكذلك لبناء ملكيتهم.
- فيما يتعلق **بمنظمات المزارعين**، تنصب الأولوية على زيادة فرص الوصول إلى الأدوات المالية والمشاركة في حوكمة الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، سلطت منظمات المزارعين الضوء على أهمية معالجة التحديات المترابطة التي يواجهها السكان الريفيون والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، مع التركيز على المسائل القصيرة والطويلة الأجل المؤثرة على سُبل عيش المزارعين، والاستفادة من المعارف والابتكارات الجديدة والتقليدية على حد سواء.

[34] يمكن الرجوع إلى أمثلة لتلك الأدلة ونماذج توضح أنواع التدخلات التي قام الصندوق بتنفيذها في مجموعة متنوعة من الأوضاع الهشة في "معالجة الهشاشة من خلال التركيز على سُبل العيش الريفية: تفكر في دور الصندوق". الصندوق، EB 2023/138/R.2.

40- **ويُشكل التزام الصندوق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة محور مهمته.** يلتزم الصندوق في إطار خطة عمله الجنسانية للفترة 2019-2025[35] بالتوسع تدريجيا في وضع البرامج المفضية إلى تحول في المنظور الجنساني في العمليات التي يمولها. والواقع أن الالتزام عند التصميم ازداد من 15 في المائة في فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق إلى 35 في المائة في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، ويمضي في المسار السليم نحو تحقيقه. **وسيكفل الصندوق في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، أن تكون نسبة 35 في المائة من المشروعات الجديدة مفضية إلى تحول في المنظور الجنساني عند التصميم.** وعلاوة على ذلك، سيستكشف الصندوق توسيع نطاق النظام المعزز لتعلم العمل الجنساني. ويشمل ذلك وحدات تدريبية تهدف إلى تعزيز الحصائل التغذوية، ومشاركة الشباب، وتدابير التخفيف من آثار تغيُّر المناخ، وقدرة الأُسر المعيشية والمجتمعات المحلية على التكيُّف.

41- **ويُقر الصندوق بتقاطعية المنظور الجنساني والتغذية والدور الحاسم للمرأة في تحسين الحصائل التغذوية.** وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيستفيد الصندوق من التمويل المناخي والتمويل المخصص للتنوع البيولوجي لدعم إحداث تحول نحو ضمان الحصول على أنماط غذائية صحية وفي الوقت نفسه زيادة قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود في وجه آثار تغيُّر المناخ. وعلى سبيل المثال، سيُركز الصندوق على الأنواع المهملة وغير المستغلة بالكامل، والبذور الأصلية، ومعارف الشعوب الأصلية لتعزيز الأنماط الغذائية الصحية، مع الاستفادة من الإمكانات غير المستغلة التي يحققها الاستخدام المستدام وصون التنوع البيولوجي. وسيستكشف الصندوق، بالتعاون مع الشركاء نهجا يفضي إلى تحول في المنظور الجنساني ويُشكل جزءا لا يتجزأ من الحصائل المتعلقة بالتغذية.

42- **وخلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيكفل الصندوق مراعاة التغذية في 60 في المائة من المشروعات الجديدة.** وسينصب التركيز الرئيسي للصندوق على تعميق جودة تنفيذ تدخلاته في مجال التغذية وتوسيع نطاق النُهج الناجحة (الإطار 4). وسيُطبق الصندوق نهجا قائما على النُظم الغذائية المراعية للتغذية للتأكد من أن جميع الأشخاص يمكنهم الحصول على أغذية مأمونة وميسورة التكلفة وبطرق مستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيواصل الصندوق تعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى (ولا سيما مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما) والمنظمات غير الحكومية من أجل تحسين جودة الخدمات. وسيُعزز أيضا استثماراته في سلسلة القيمة للتأثير على الإمدادات المعروضة من الأغذية المأمونة والمغذية والطلب عليها. وسيزيد بصفة خاصة استثمارات القطاع الخاص في التدخلات التي تُساهم في توفير أنماط غذائية صحية عن طريق استخدام موارده في سلاسل القيمة المراعية للتغذية (مثل استخدام الكتيبات الإرشادية[36] ودورات التعلم الإلكتروني).

الإطار 4

تحقيق المستوى الأمثل للحدائق المنزلية من أجل تغذية أفضل

كشفت تجارب المشروعات المنفذة في جيبوتي والهند اللتين تبلغ فيهما مساحة كل حديقة منزلية نحو 10 أمتار مربعة، عن كيفية إيجاد حلول لزيادة مساحة الحدائق المنزلية من دون تكبد تكاليف باهظة. وفي هذه المشروعات، تُروى الحدائق المنزلية باستخدام المياه الرمادية، وتُستكمل، حيثما أمكن، بمياه الآبار أو المضخات أو عن طريق جمع مياه الأمطار على الأسطح. وتُحاط الحدائق المنزلية أيضا بأسيجة تُستخدم فيها مواد محلية، ويُستخدم السياج لزراعة النباتات الزاحفة. وفي كلا البلدين، يزداد أثر تغذية الأسرة المعيشية عندما تكون الأنشطة مصحوبة بتثقيف تغذوي فعال وعندما تقترن بتربية الحيوانات لتكميل الأنماط الغذائية ببروتينات من مصادر حيوانية.

[35] https://webapps.ifad.org/members/eb/126/docs/arabic/EB-2019-126-INF-6.pdf?attach=1.

[36] https://www.ifad.org/nl/web/knowledge/-/publication/nutrition-sensitive-value-chains-a-guide-for-project-design-volume-ii.

43- **وسيُقدم الصندوق حُزمة متباينة من الإجراءات تبعا لدرجة الضعف التغذوي للسكان الريفيين.** ومن ذلك على سبيل المثال: (أ) يمكن أن تحصل الفئات الأكثر ضعفا على حزمة من التدخلات، مثل الحدائق المنزلية، والمِنح، وأنشطة إدرار الدخل، والبنية التحتية للمياه، (ب) يمكن أن تحصل الفئات الأقل ضعفا على تثقيف تغذوي وتدخلات في مجال رسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي. وعلى نفس المنوال، سيواصل الصندوق استكشاف سُبل تعزيز استراتيجيته بشأن رسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي والتثقيف التغذوي.

44- **وسيُعزز التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق النهج الذي يُركز على تهيئة فرص العمل لتعزيز إدماج الشباب وضمان أن تكون نسبة 60 في المائة من المشروعات الجديدة في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مراعية للشباب.** واستنادا إلى الخبرة الواسعة في تقديم المشروعات المراعية للشباب، يُدرك الصندوق أن معالجة دوافع بطالة الشباب تتطلب نهجا ديناميا ومتباينا "قائما على النُظم الإيكولوجية" يُراعي التدخلات سواء من ناحية العرض أو الطلب داخل النُظم الغذائية.

45- وسيواصل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تعزيز وتوسيع نطاق نموذجه الرائد بشأن مراكز أنشطة الأعمال الزراعية. ويهدف هذا النموذج إلى أن يكون مركزا شاملا لرواد الأعمال الشباب والباحثين عن العمل عن طريق إيجاد وتسريع أنشطة الأعمال والتوسط في فرص تشغيل الشابات والشبان، داخل النُظم الغذائية (الإطار 5) وفي الوقت نفسه بناء اقتصادات ريفية أكثر قدرة على الصمود.

الإطار 5

تهيئة فرص العمل للشباب الريفيين

يؤدي الصندوق دورا رائدا من خلال الأخذ بنهج قائم على النُظم في تشغيل الشباب. ويعمل برنامج تهيئة فرص العمل للشباب الريفي في أفريقيا (مراكز أنشطة الأعمال الزراعية المتكاملة) مع الشركاء المنفذين لإيجاد فرص عمل للشباب الريفيين في تسعة بلدان أفريقية: الجزائر، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، ومدغشقر، وملاوي، وموزامبيق، ونيجيريا، ورواندا. وتؤكد المعارف والدروس الأوّلية المستفادة من هذا البرنامج في السنة الثالثة من تنفيذه أن: (أ) تتطلب أنشطة الأعمال الزراعية الناشئة والقائمة مشورة تقنية جيدة بالإضافة إلى توجيه مستمر للحفاظ على ترسيخ أنشطة الأعمال ونموها؛ (ب) يُعد إنشاء شبكات طويلة الأجل حاسم الأهمية لتعزيز تشغيل الشباب؛ (ج) تُشكل تدخلات بناء القدرات التي تُنفذ في تعاون وثيق مع القطاع الخاص، شرطا أساسيا.

46- **وسيوسّع الصندوق أيضا استثماراته المتصلة بالشباب لتلبية الطلب المتزايد على الاقتصادات الخضراء والزرقاء والبرتقالية**[37]. وسيوجه استثمارات استراتيجية للتحول الرقمي، ومصادر الطاقة المتجددة، والمهارات والتكنولوجيات الخضراء، بما فيها تلك الناشئة إلى جانب جهود الاستعادة والصون، وكذلك سلاسل القيمة المتخصصة التي يمكن أن تدعم أيضا التنوع البيولوجي الزراعي. وبالإضافة إلى ذلك، سيُكثف الصندوق عمله مع منظمات الشباب، بما في ذلك في إطار مبادرات مثل تنمية التحالف الشعبي للشباب، التي سيجري توسيع نطاقها على المستويين القطري والإقليمي.

47- وتماشيا مع سياسة الصندوق المحدثة للانخراط مع الشعوب الأصلية (2022)، **سيعمل الصندوق مع الشعوب الأصلية كشركاء.** وفي المناطق التي تستوطنها الشعوب الأصلية، سيواصل الصندوق ضمان تمكينها من أجل تعزيز سُبل عيشها وأمنها الغذائي وقدرتها على الصمود في وجه الصدمات المناخية والصدمات الأخرى. وفي إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيجري تصميم عشرة مشروعات ينصب تركيزها بصورة كبيرة على الشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق تعزيز مرفق مساعدة الشعوب الأصلية

[37] يُعرف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد منخفض الكربون وفعال في استخدام الموارد وشامل اجتماعيا. ويتعلق الاقتصاد الأزرق بالاستخدام المستدام للموارد المائية وصونها لتحفيز النمو الاقتصادي وتحسين سبل العيش وتهيئة فرص العمل، مع ضمان حماية البيئة والقيم الثقافية والتنوع البيولوجي. ويعرّف الاقتصاد البرتقالي بأنه "مجموعة الأنشطة التي تتشابك بطريقة تسمح بتحويل الأفكار إلى سلع وخدمات ثقافية" (بنك التنمية للبلدان الأمريكية، 2013).

الذي يموّل مشروعات صغيرة تُعزز التنمية المدفوعة ذاتيا لتمكين مجتمعات الشعوب الأصلية من إيجاد حلول لما يواجهها من تحديات.

48- وسترسي استراتيجية الصندوق بشأن إدماج منظور الإعاقة التي صدرت الموافقة عليها في عام 2022، الأساس لإدماج منظور الإعاقة في عمل الصندوق. ويلتزم الصندوق بأن يصمم في الفترة بين عامي 2022 و2024 ما لا يقل عن خمسة مشروعات تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة مستهدفة ذات أولوية. **وخلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يلتزم الصندوق بخمسة مشروعات جديدة تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة مستهدفة**. وسيجري بذلك التوسع تدريجيا في حافظة المشروعات التي تُركز على الأشخاص ذوي الإعاقة. وسيُطبق الصندوق نهجا متقاطعا في عمله بشأن إدماج منظور الإعاقة. وتمشيا مع جدول أعمال التكامل الأفقي في الصندوق، سيجري إيلاء عناية خاصة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية.

ثالثا- تحقيق الأثر من خلال التحسينات الرئيسية

49- **تمكن الصندوق من خلال ما أجراه من إصلاحات خلال دورات تجديد الموارد الثلاث السابقة من تحقيق ما يصبوا إليه من طموحات فيما يتعلق بالأثر.** وبالاتفاق مع الدول الأعضاء، تمثلت التغييرات الرئيسية التي أُدخلت على نموذج العمل والإطار المالي للصندوق، كما هو موضح في الشكل 2 أدناه، في الآتي: (أ) بصمته العالمية المتزايدة، مما يجعله أقرب إلى عملائه وإلى السكان الريفيين؛ (ب) اعتماد برامج قطرية تحويلية، وفي الوقت نفسه استخدام مجموعة أدواته التشغيلية لتوفير مجموعة من الحلول التي تُلبي احتياجات العملاء؛ (ج) إدخال تغييرات على هيكليته المالية لكي يتمكن من تعبئة مستويات أعلى من الموارد للاستثمار في سُبل العيش الريفية عن طريق الاستفادة من موارده الأساسية لتوسيع الاقتراض ولإقراض القطاع الخاص؛ (د) تعبئة مستويات أكبر من الموارد التكميلية والتمويل المشترك؛ (هـ) الاستثمار في الإصلاحات المؤسسية عن طريق الارتقاء بنُظمه وأدواته للتمكين من تحقيق النتائج وقياسها ورصدها على نحو أفضل.

ألف ـ مواءمة الأداء التشغيلي

50- **عزز الصندوق نموذج أدائه التشغيلي خلال دورات تجديد الموارد السابقة لكي يصبح شريكا مفضلا وموثوقا به لدى البلدان المتعاملة معه**. وأتاح الصندوق تدريجيا للبلدان إمكانية الوصول إلى مجموعة أدوات تشغيلية موسعة تشمل النُهج البرامجية المتعددة المراحل، والعمليات الإقراضية الإقليمية، والإقراض القائم على النتائج، ووضع البرامج المشترك مع سائر الشركاء الإنمائيين، وكذلك المساعدة التقنية المستردة التكلفة. وتستجيب هذه التحسينات لوجهات النظر المشتركة للبلدان المتعاملة معه بشأن العوامل الرئيسية التي تجعل من أي منظمة إنمائية شريكا مرغوبا فيه[38] وهو ما أكده مؤخرا تقرير التعاون الإنمائي لعام 2023 الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.[39]

51- **وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستستفيد التحسينات التي سيجري إدخالها على نموذج الأداء التشغيلي للصندوق من التعديلات التي أُدخلت على دورات تجديد الموارد السابقة.** وستُركز هذه التحسينات على مجالات محددة في حاجة إلى مزيد من التعزيز، على النحو التالي:

- **ضمان برنامج عمل متكامل** لتقديم حلول والاستجابة للأولويات القطرية عن طريق الجمع بين برنامج القروض والمَنح والمصادر الإضافية للتمويل الذي سيقوم الصندوق بتجميعه وتعبئته.

[38] هذه العوامل (بتصرف من المؤلفين) هي: الشركاء الذين يقومون بتكييف الأولويات مع احتياجات البلدان؛ وإعطاء الأولوية للتخطيط الطويل الأجل؛ وصرف موارد مالية كبيرة؛ والمشاركة في إيجاد حلول مع أصحاب المصلحة؛ والالتزام بالمعايير الدولية؛ وتقديم المشورة المفيدة/الدعم.

[39] https://www.oecd.org/dac/development-co-operation-report-20747721.htm.

- مواصلة تطبيق **نهج قوامه الإدارة التكيُّفية في إدارة برنامج العمل المتكامل.** وبالنظر إلى أن هذا النهج يتيح بطبيعته مرونة تشغيلية، فإن الصندوق قادر على دعم المجتمعات المحلية الريفية في التصدي للصدمات العالمية والإقليمية و/أو القطرية غير المتوقعة. وسيعمل الصندوق أيضا مع البلدان المتعاملة معه، بما فيها المجتمعات المحلية الريفية التي يخدمها، لمواصلة تحسين الأداء في إدارة وتنفيذ المشروعات التي يمولها.
- سيواصل الصندوق التركيز على **الاستثمارات المستدامة والقابلة للتوسيع.** وسيتطلب ذلك مشاركة في السياسات على المستوى القطري للسماح بسماع صوت السكان الريفيين، والاستفادة في الوقت نفسه من الشراكات والابتكار.

الشكل 2

تطور نموذج عمل الصندوق وإطاره المالي

	التجديد العاشر لموارد الصندوق	التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق	التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
	2028-2016	**2021-2019**	**2024-2022**	**2027-2025**
"أكبر" ماليا	المساهمات الأساسية، وتعويضات إطار القدرة على تحمل الديون المساهمات المتممة غير المقيّدة القروض السيادية	المساهمات الأساسية، وتعويضات إطار القدرة على تحمل الديون المساهمات المتممة غير المقيدة القروض السيادية وقروض الشركاء الميسّرة استراتيجية وخطة عمل التمويل المشترك	المساهمات الأساسية (بما فيها تعويضات إطار القدرة على تحمل الديون) إطار الاقتراض المتكامل برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وبرنامج تمويل القطاع الخاص زيادة حافظة الموارد التكميلية (ولا سيما الصناديق المناخية) تعبئة مزيد من التمويل المشترك لتحقيق الأثر على نطاق واسع	المساهمات الأساسية (بما فيها تعويضات إطار القدرة على تحمل الديون، والمساهمات المناخية الإضافية المخصصة للعمل المناخي + الموارد الجزئية لبرنامج تمويل القطاع الخاص) إطار الاقتراض المتكامل (بما في ذلك برنامج تمويل القطاع الخاص) زيادة حافظة الموارد التكميلية (ولا سيما الأموال المتعلقة بالمناخ وبرنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة) تعبئة مزيد من التمويل المشترك لتحقيق الأثر على نطاق واسع
"أفضل" تشغيليا	تنفيذ برنامج الصندوق للقروض والمنح - التركيز على المشروعات مشروع أصغر (بما متوسطه 31 مليون دولار أمريكي) وتمويل مشترك أقل	التركيز على البرامج القطرية - إطار الانتقال مشروعات أكبر (بما متوسطه 41 مليون دولار أمريكي) أدوات جديدة - الإقراض القائم على النتائج، والعمليات الإقراضية الإقليمية، والمساعدات التقنية المستردة التكلفة	نهج معزز للبرامج القطرية الانتقال من برنامج القروض والمِنح إلى برنامج العمل توافق حجم المشروعات مع السياق حُزمة شاملة من الدعم تشمل أدوات برامجية جديدة متعددة المراحل (برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وبرنامج تمويل القطاع الخاص، والتمويل المختلط)	برنامج العمل المتكامل (الموارد الأساسية + الموارد المخصصة للتنوع البيولوجي والقدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ + القطاع الخاص) توسيع النُهج البرامجية من خلال النهج البرامجي المتعدد المراحل التركيز على الاستدامة وقابلية التوسع

		البرنامج الخاص للبلدان ذات أوضاع هشة	تعزيز المشاركة في البلدان ذات الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات	
"أذكى" مؤسسيا 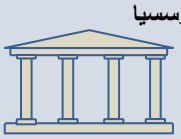	المقر الرئيسي تعزيز منصات تقديم الخدمات (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشُعبة الموارد البشرية)	اللامركزية في القوى العاملة في الصندوق؛ وتطبيق اللامركزية على 32 في المائة من موظفي الصندوق إعادة تصميم أساليب العمل + التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة	مواصلة اللامركزية: من 32 إلى 45 في المائة تحسين الكفاءة وتعزيز القدرة على الأداء من خلال التخطيط الدينامي للقوى العاملة إدماج أدوات تكنولوجيا المعلومات والتشغيل الآلي تعزيز المهارات التقنية والشخصية للموظفين وتوجيهها نحو الاحتياجات في المستقبل والنُهج المبتكرة	خطة اللامركزية المعدلة إصلاح الميزانية النُظم المتكاملة ثقافة مكان عمل تمكينية

ضمان التكامل في البرامج القطرية التحويلية

52- **بالنظر إلى التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجهها الاقتصادات الريفية، تُحقق العمليات الإنمائية أكبر قدر من الفعالية عندما تُشكل جزءا من حافظة من التدخلات الشاملة بدلا من المشروعات المعزولة.** وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيُعزز الصندوق تنفيذ البرامج القطرية التحويلية المتكاملة. وستُركز هذه البرامج على المكانة الخاصة للصندوق وميزته النسبية في الزراعة والفرص الاقتصادية غير الزراعية لصالح السكان الريفيين.

53- **وتوفر البرامج القطرية التحويلية التي تُنفذ من خلال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجيات القطرية، مخططا لمشاركة الصندوق على المستوى القطري،** وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستبقى البرامج القطرية مصممة خصيصا للسياق القطري وستستجيب لاحتياجات البلدان وطلباتها. وسيستفيد الصندوق بذلك من ميزته النسبية في دعم تحويل النُظم الغذائية الوطنية من خلال المجتمعات المحلية الريفية. وسترتكز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجيات القطرية إلى الرؤى الوطنية للمقترضين، ومسارات النُظم الغذائية الوطنية، واستراتيجيات القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنيا، وخطط التكيُّف الوطنية، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي.

54- **وفي إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سينصب التركيز على ضمان وصول العملاء إلى الخليط المناسب من التمويل والأدوات لتنفيذ الأولويات القطرية المحددة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجيات القطرية.** ويعني تحقيق ذلك أن الصندوق سيقوم بما يلي: (1) الاستفادة من مجموعة أدواته التشغيلية عن طريق توسيع استخدام الأدوات التي أُدخلت بالفعل، مثل النُهج البرامجية المتعددة المراحل، والإقراض القائم على النتائج، والمشروعات من النوع جيم[40]؛ (2) تعزيز التمويل المناخي كجزء لا يتجزأ من المشروعات/البرامج؛ (3) تعزيز مزيد من التآزر بين العمليات السيادية وغير السيادية.

[40] المشروعات من النوع جيم هي نوع خاص من شراكة التمويل المشترك يبدأ فيها الشريك الآخر المشروع ويأخذ زمام المبادرة في كل من التصميم والتنفيذ، والصندوق هو الشريك الداعم.

55- **وسيجري استخدام نهج حافظة منقح في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وسيجري وفقا لهذا النهج توحيد المشروعات المنفردة في عمليات أكبر ذات مراحل متعددة** (الإطار 6) **ومدة أطول**. ويهدف الصندوق تحديدا إلى توحيد الاستثمارات الجارية بحلول نهاية فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ومواصلة الاتجاه نحو استثمارات أقل ولكن أكبر. وسيُترجم **هذا النهج المنقح حيال البرامج الموحدة** إلى هياكل مبسّطة للمشروعات، مع التركيز على التدخلات التي يُمسك بزمامها العملاء.

الإطار 6

فوائد النُهج البرامجية المتعددة المراحل: مثال من الدعم المقدم من الصندوق في إثيوبيا

دخل برنامج الوساطة المالية الريفية حاليا مرحلته الثالثة (2020-2026). وساهم البرنامج أثناء مرحلته الأولى (2003-2010) وأثناء مرحلته الثانية (2011-2020) بدور محوري في دعم توسيع مؤسسات التمويل البالغ الصغر وتعاونيات الادخار والائتمان الريفية والوصول إليها. ولم يكن يعمل سوى بضع مؤسسات من مؤسسات التمويل البالغ الصغر عندما بدأت المرحلة الأولى لبرنامج الوساطة المالية الريفية. وباتت تلك المؤسسات منتشرة اليوم على نطاق واسع. واستفادت مؤسسات التمويل البالغ الصغر من التمويل بالديون وتنمية المهارات التقنية في إطار جميع مراحل البرنامج. وازداد عدد تعاونيات الادخار والائتمان الريفية من 529 2 تعاونية خلال المرحلة الأولى للبرنامج، ومن المتوقع أن تصل إلى مستوى مستهدف يبلغ 11 000 تعاونية بحلول نهاية المرحلة الثالثة من البرنامج.

وحققت المرحلتان الأولى والثانية من برنامج الوساطة المالية الريفية تحولا في قطاع التمويل البالغ الصغر عن طريق تحسين سيولة مؤسسات التمويل البالغ الصغر وجدارتها الائتمانية وعدد المستفيدين منها. ويتيح النمو الكبير في عدد المستفيدين من المرحلة الأولى من برنامج الوساطة المالية الريفية (3.5 مليون شخص) وصولا إلى المرحلة الثالثة (12.4 مليون شخص) فرصة لتحقيق الإدارة المالية الآلية ومواصلة تحسين الإشراف والإبلاغ عن نظام التمويل الريفي بأكمله في تعاونيات الادخار والائتمان الريفية/نقابتها ومؤسسات التمويل البالغ الصغر. وتقدِّم بالفعل حاليا ست من مؤسسات التمويل البالغ الصغر منتجات المعاملات المالية بالهاتف المحمول من خلال 800 فرع، ومع اعتراف قوي بأن المبادرات المبتكرة، مثل التمويل الرقمي/الخدمات المصرفية عن طريق الهاتف المحمول، يمكن أن تحدث تحولا من مشهد الشمول المالي.

56- **وفي إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيواصل الصندوق ضمان إعطاء تدخلاته على المستوى القطري الأولوية للنهج البرامجي**. وفي هذا الصدد، سينصب التركيز على مواصلة تعميم النهج البرامجي المتعدد المراحل، اعترافا بأن النُهج البرامجية المتعددة المراحل تجعل من الممكن التوفيق بين الالتزامات الطويلة الأجل بشأن التوجهات الاستراتيجية وبين الاستدامة المصحوبة بالسرعة والمرونة. وبالإضافة إلى ذلك، تُعزز النُهج البرامجية المتعددة المراحل الشراكات الدائمة والملكية الحكومية من خلال تعزيز حوار السياسات ومشاركة القطاع الخاص. ومن هنا، سيستخدم ما لا يقل عن 10 في المائة من التصاميم الجديدة النهج البرامجي المتعدد المراحل في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

57- **ويزداد الطلب من الحكومات على أدوات الإقراض القائم على النتائج، على الرغم من أن مبادرة الصندوق التجريبية للإقراض القائم على النتائج لا تزال في مرحلتها الأولية**. وهناك حاليا مشروعات تجريبية معتمدة في المراحل الأولى من التنفيذ - منها مشروعان في الصين ومشروع واحد في كل من كوبا والسنغال (مشروعات من النوع جيم). وبالإضافة إلى ذلك، تشمل موجة ثانية من المشروعات التجريبية، بالشراكة مع برنامج البنك الدولي للنتائج، ثلاثة مشروعات لا تزال قيد التصميم لبنغلاديش وكولومبيا والمغرب. وصُممت المشروعات لاختبار مختلف الطرائق القائمة على النتائج: ويمثل بعضها مكونات فرعية قائمة على النتائج في إطار مشروعات استثمارية تقليدية. في حين أن بعضها الآخر برامجي في نطاقه - وهو يُشكل جزءا من برنامج البنك الدولي للنتائج. **وسيواصل الصندوق، بالشراكة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى، خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، استكشاف السُبل التي يمكنه من خلالها المساهمة بالتمويل، مع**

التركيز على الفقراء الريفيين من خلال الإقراض القائم على النتائج. وسيشمل ذلك استخدام المؤشرات المرتبطة بصرف الأموال في السيناريوهات البرامجية (برنامج البنك الدولي للنتائج). ومن خلال الاستفادة من هذه الفرص، سيسعى الصندوق إلى إدخال أولويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في مبادرات إنمائية أكبر كثيرا.

58- **وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيضع الصندوق برامج قطرية تحويلية سيجري في إطارها التركيز بقوة على القطاع الخاص.** ويعني ذلك أن نسبة 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة ستتيح فرصا واضحة لمشاركة القطاع الخاص. وسيجري إعطاء الأولوية للمشاركة المبكرة والمستمرة مع القطاع الخاص لتحديد الفرص السوقية للعمل مع صغار المنتجين الريفيين. وسيحافظ الصندوق أيضا على قائمة محدثة بالعمليات غير السيادية المقبولة مصرفيا. وسيساعد ذلك على ضمان الاستدامة على نطاق واسع من خلال الاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص.

59- **وسيستمر تعزيز المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي في البرامج القطرية التحويلية.** وسيُركز الصندوق على تعزيز تكامل أكبر للتمويل المناخي في المراحل الاستهلالية وضمان التكامل الكامل للتمويل المناخي في التمويل الشامل الذي سيُقدم إلى البلدان المتعاملة مع الصندوق. وفي حين أن الجوانب المناخية والبيئية تؤخذ في الحسبان صراحة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجيات القطرية، سيُشكل تكامل المصادر المتعددة للتمويل المناخي أولوية في البرامج القطرية للصندوق.

60- وسيُعزز الصندوق، قدر المستطاع، تحقيق قدر أكبر من المواءمة للجداول الزمنية لتنفيذ مشروعاته المختلطة بحيث يكون التمويل المناخي التكميلي جزءا لا يتجزأ من المشروع ككل. وفي هذا السياق، سيُمثل التمويل المحتمل من المساهمات المناخية الإضافية قيمة مضافة حاسمة لأنه سيوفّر تمويلا مناخيا إضافيا يمكن التنبؤ به للبلدان. وأصدر الصندوق بالفعل إرشادات بشأن عمليات التمويل المناخي التكميلي، وسيواصل في فترة التجديد الثالث عشر لموارده تحسين هذه الإرشادات بالاستناد إلى الدروس المستفادة من تنفيذها.

الإدارة التكيُّفية لبرنامج العمل المتكامل

61- **سيكون للمرونة التشغيلية في البرامج القطرية التحويلية دور حاسم في دعم البلدان المتعاملة في الاستجابة للأزمات.** وسيتطلب ذلك ضمان قدر كافٍ من مرونة استثمارات الصندوق وقدرتها على التكيُّف للاستجابة بسرعة أكبر لأثر الصدمات.

62- **وتؤكد نُهج الإدارة التكيُّفية القدرة على التعلم والاستجابة والتطور بسرعة وبكفاءة** عندما تتحقق المخاطر ويتعثر التقدم أثناء تنفيذ الحافظة. ويقوم الصندوق بدور متزايد في إدارة برنامج عمل نشط موسّع كما هو موضح في الشكل 3. وتؤكد الزيادة في استباقية الصندوق من 47 في المائة في عام 2018 إلى 80 في المائة في عام 2022 أن التعديلات التي أُدخلت على نهجه في التنفيذ تمضي في المسار السليم. واسترشد هذا النجاح بتنفيذ سياسة إعادة هيكلة الصندوق.[41] وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيعمل الصندوق مع البلدان المتعاملة معه لإدارة تنفيذ البرامج القطرية بصورة تكيُّفية عن طريق تعديل تصميم العمليات عندما تقتضي الحاجة ذلك، ووضع خطط لتحسين الأداء من أجل معالجة ما يشوبه من قصور.

[41] https://webapps.ifad.org/members/eb/125/docs/arabic/EB-2018-125-R-37-Rev-1.pdf.

الشكل 3

الحافظة النشطة

(ملايين الدولارات الأمريكية)

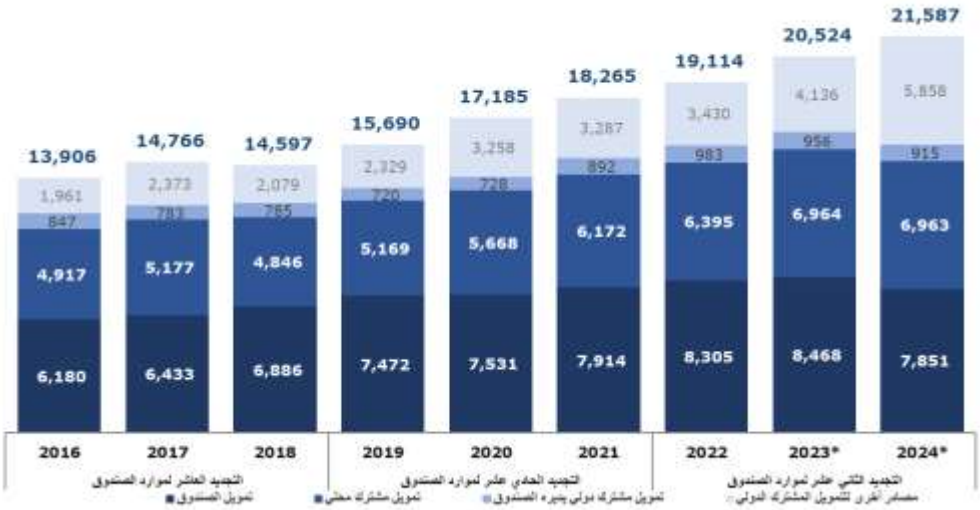

المصدر: نظام المِنح والمشروعات الاستثمارية في 7 مارس/آذار 2016-2023، والافتراضات بشأن وتيرة الموافقة على المشروعات، ودخول حيز النفاذ، والإنجاز للفترة 2023-2024.

63- وفي ظل اتساع برنامج العمل في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيلزم استمرار الجهود لتعزيز إدارة الحافظة. ويشمل ذلك ما يلي:

- **التركيز الاستباقي على إدارة المخاطر التشغيلية.** في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيجري تعزيز وتنفيذ المصفوفة المتكاملة لمخاطر المشروعات من خلال التركيز على تحديد المخاطر باستمرار، وتقدير إجراءات التخفيف وتحديدها، والرصد الاستباقي للمخاطر. وسيواصل الصندوق العمل مع البلدان المتعاملة معه لتعزيز ثقافة المخاطرة القائمة على تقديرات شاملة للمخاطر المصحوبة بخطط قوية للاستجابة التخفيفية.
- زيادة التركيز على التوريد في المشروعات. **في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، استُحدث نظام واحد وشامل ومتكامل للتوريد من أجل تيسير تسجيل بيانات المشروعات.** وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيساعد ذلك على تحسين المواءمة بصورة كبيرة بين توقعات التنفيذ التي سيجري إعدادها أثناء تصميم المشروع، وخطط العمل والميزانيات السنوية، والتخطيط للتوريد.
- **تحديث نُظم الصندوق وعملياته لتسجيل البيانات المستمدة من مصادر متعددة.** سيواصل الصندوق ضمان قدرة نُظمه وعملياته على تنفيذ برنامج عمل متماسك. وتحقيقا لهذه الغاية، سينصب التركيز خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على إدماج البيانات وأدوات تحليل البيانات في العمليات الأساسية التي تبدأ بتصميم المشروع حتى إنجازه، لدعم الاستهداف، وتقدير المخاطر والفرص، والإدارة الاستباقية للحصائل المحسنة.
- **زيادة إدارة المعرفة.** تُشكل المعرفة جزءا متأصلا في نموذج عمل الصندوق. ويُساعد توليد المعارف المواكبة لأحدث التطورات على زيادة إبراز صورة الصندوق وتحسين مصداقيته وتأثيره كشريك موثوق به. وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستدعم نُظم أقوى في مجال التعلم ورصد النتائج، بالاقتران مع زيادة كفاءة استخدام معارف الموظفين والشركاء، الصندوق في جهوده الرامية إلى تخصيص الموارد واستخدامها على النحو الأمثل. وسيقوم الصندوق بتحديث استراتيجيته بشأن إدارة

المعرفة في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، مع التركيز بقوة على استخدام المعرفة في تحسين المشروعات والمشاركة في السياسات بالاستناد إلى البيانات والأدلة.

- **الاستفادة من القرب لتعزيز استجابة الصندوق ومشاركته على المستوى القطري**. أصبح الصندوق، باعتباره منظمة لا مركزية بصورة متزايدة، أكثر استجابة لاحتياجات عملائه والسكان الريفيين الذين يخدمهم. وساهم ذلك في إدخال تحسينات على تنفيذ المشروعات، وتحقيق مشاركة أقوى في السياسات، وكذلك تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية وسائر الشركاء الإنمائيين، وما يتضح من ارتفاع مستويات ما يجري تعبئته من تمويل مشترك. ومن المتوقع أن تفضي فوائد خطة الصندوق اللامركزية إلى تحسينات في أداء الحافظة على المستوى القطري وتعزيز الشراكات والمشاركة في السياسات. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك بدوره إلى نتائج إنمائية أفضل ورضا العملاء. وسيستمر تقدير رضا العملاء من خلال استقصاءات أصحاب المصلحة التي يجريها الصندوق سنويا.

وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيواصل الصندوق إعادة تقدير وتعديل عملية تعميم مبادرة اللامركزية 2.0 بالاستناد إلى التقييم المؤسسي الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق لتجربة اللامركزية والدروس المستفادة من التنفيذ والإرشادات الصادرة عن المجلس التنفيذي. ويعترف التقييم المؤسسي بأن الصندوق قد نجح في التحول من نموذج الحضور القطري إلى نموذج لا مركزي في غضون مدة زمنية قصيرة نسبيا، وأشار أيضا إلى وجود مجال للتحسين. وفي هذا الصدد، تسعى الإدارة إلى وضع خطة لإعادة معايرة اللامركزية.

وتُركز خطة إعادة المعايرة على عدة مجالات رئيسية، بما في ذلك الحفاظ على الجدول الزمني لمبادرة اللامركزية 2.0 وهدف نقل 45 في المائة من وظائف الموظفين إلى الميدان. وتشمل الخطة أيضا تخفيضات محتملة في عدد المكاتب القطرية لتصبح أقل من 50 مكتبا، وتهدف في الوقت نفسه إلى تحسين هياكل المكاتب وترتيباتها الخاصة بملاك الموظفين. ويمكن أن يشمل ذلك إرجاء إنشاء مكاتب البلدان التي تدور فيها نزاعات شديدة، مثل أفغانستان واليمن وجمهورية أفريقيا الوسطى في المستقبل المنظور؛ وتطوير المكاتب المحددة في تقرير التقييم المؤسسي؛ وإنشاء مكتبين جديدين في بنن وتوغو. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل الخطة استعراضا يتناول المكاتب الإقليمية لآسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وأحجامها ومواقعها، وكذلك تحسين نموذج المكاتب المتعددة البلدان وملاك الموظفين المرتبط بها. وعلاوة على ذلك، سيجري تحسين دور المقر الرئيسي في منظمة لا مركزية. وتهدف الخطة إلى تحسين توجيه الموظفين وتنفيذ جدول زمني جديد لإعادة الانتداب، وإنشاء وظائف مخصصة لمجمع الشؤون الإدارية في المكاتب الإقليمية. وتُركز الخطط أيضا على تعزيز التواصل مع الموظفين من خلال استراتيجية تواصل منقحة وركن مخصص على الشبكة الداخلية بشأن اللامركزية 2.0 وإدارة القوى العاملة، وهو ما سلط التقييم المؤسسي الضوء عليه باعتباره أحد التحديات الرئيسية.

تعزيز استدامة الاستثمارات وقابليتها للتوسع

64- **تتسم استدامة النتائج وقابلية توسيعها**[42] **(الإطار 7 أدناه) بأهمية أساسية لتحقيق أثر طويل الأجل، ويُشكل ذلك أولوية بالنسبة للبلدان المتعاملة مع الصندوق.** وفي فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وضع الصندوق خطة عمل بشأن الاستدامة، وقام أيضا بتحديث نهجه حيال توسيع النطاق. وأثناء تنفيذ هذه الأهداف في فترة التجديد الثالث عشر للصندوق، ستُركز المجالات الرئيسية على ما يلي: (1) الشراكات، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (2) المشاركة في السياسات على المستوى القطري، (3) تعزيز الابتكارات.

[42] يُشكل توسيع النطاق جزءا من عملية دينامية ومتطورة أوسع تتخلل دورة المشروع - وتتجاوزها.

65- **وستظل الشراكات تُشكل ركيزة لنموذج العمل والإطار المالي للصندوق.** وأشار تقرير تقييم تجميعي صادر عن مكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن بناء الشراكات من أجل زيادة الفعالية الإنمائية إلى أنه من أجل تحقيق التنسيق والتعاون على المستوى القطري، كانت شراكات الصندوق الاستراتيجية مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين ومنظمات الشعوب الأصلية فعالة في الاستفادة من التأثير على السياسات.

66- **وستظل الشراكات الذكية تُشكل شرطا أساسيا لتوسيع النطاق وتحقيق الاستدامة لأثر الصندوق في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.** وستظل الشراكات مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين ومنظمات الشعوب الأصلية تُشكل سمة مميزة للصندوق وستساعد على تعزيز الملكية والمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق دعم تمكين منظمات المجتمع المدني في رصد نتائج المشروعات والإبلاغ عنها وبالتالي تعزيز المساءلة المحلية.

الإطار 7

لمحة سريعة عن توسيع النطاق بمختلف أبعاده

يُمثل برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان في السودان 2000-2012 مثالا جيدا على العمل الاستراتيجي للصندوق مع الحكومة والمجتمعات المحلية بشأن أولويات القواعد الشعبية التي يتعيّن توسيع نطاقها. وفي إطار برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان، أصبحت الأنشطة الناجحة نماذج يمكن تعزيزها وتكرارها في أماكن أخرى من البلد. ومن أهم هذه الأنشطة ما يلي: (1) وضع ترتيبات مبتكرة لإدارة نقاط جمع المياه (الحفير) عن طريق تطبيق اتفاق إدارة ثلاثي بين وزارة الدولة للموارد المائية، وجمعيات مستخدمي مياه الحفير والمحليات/الوحدات الإدارية الريفية؛ (2) نهج برامجي لتنفيذ تدخلات الخدمة الاجتماعية من خلال مبادرات التنمية المجتمعية التي باتت تُشكل نموذجا يُحتذى به.

وجُمعت الممارسات الجيدة من برنامج الإنتاج الزراعي المستدام في ملاوي ونوقلت إلى وحدات إدارة المشروعات الأخرى في ملاوي وزامبيا من خلال جماعة ممارسي إدارة المعرفة التي وفرت منتدى للبرامج الممولة من الصندوق في كلا البلدين لمناقشة مسائل تنفيذ البرامج. وتُجمع النتائج من خلال حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبناء مستودع يضم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

67- **وسيجري تحسين الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى للوصول بها إلى المستوى الأمثل على المستوى القطري من خلال المشاركة النشطة في أفرقة الأمم المتحدة القطرية** على المستوى القطري ومن خلال المشاركة في وضع وتنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وسيكون للشراكات التي يُعزز بعضها بعضا مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها دورا حاسم في سياق أزمات الغذاء الراهنة، وكذلك في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، سيُعزز الصندوق شراكته مع برنامج الأغذية العالمي في سياق الهشاشة.

68- **وسيكون للشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى**[43] **أيضا دور هام في تجميع وإيصال التمويل من أجل تحقيق الأثر.** ومن الناحية العملية، ستُساهم هذه الشراكات في توسيع التمويل الإنمائي على نطاق واسع والاستفادة منه في بناء اقتصادات ريفية شاملة. وعلاوة على ذلك، سيواصل الصندوق تطوير شراكاته الجديدة مع المؤسسات المالية الدولية (الإطار 8)، مثل شراكته مع بنك الاستثمار الأوروبي والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وسيجري في الوقت نفسه تعزيز الشراكات القائمة - على سبيل المثال مع البنك الدولي - من خلال زيادة العمل التحليلي المشترك وبناء نُهج جديدة. وسيوسّع الصندوق أيضا شراكاته مع المصارف الإنمائية دون الإقليمية والوطنية، وكذلك مع مؤسسات التمويل الإنمائي.

[43] سيشمل ذلك ما يلي: البنك الدولي؛ وبنك التنمية الأفريقي، والمصرف الآسيوي للتنمية، والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية.

الإطار 8

الاستفادة من الشراكات في تجميع التمويل من أجل الأثر - مثال من كمبوديا

يمثل مشروع الأصول المستدامة للأسواق الزراعية والأعمال والتجارة في كمبوديا مثالا ممتازا على الطريقة التي يمكن بها للتعاون الدولي بين المؤسسات المالية الدولية أن يُساهم بدور فعال في تحقيق تغيير إيجابي وملموس في المجتمعات المحلية الريفية. ويموَّل مشروع الأصول المستدامة للأسواق الزراعية والأعمال والتجارة بقرض قيمته 53.3 مليون دولار أمريكي ومنحة قدرها 1.2 مليون دولار أمريكي من الصندوق، وقرض بقيمة 57.6 مليون دولار أمريكي من بنك الاستثمار الأوروبي، ومساهمة بقيمة 12.41 مليون دولار أمريكي من كمبوديا.

ويهدف المشروع إلى توظيف ما لا يقل عن 4 500 من الشباب الريفيين، وتطوير 500 مشروع صغير ومتوسط، وتدريب 25 000 من العناصر الفاعلة في سلاسل القيمة الريفية على استخدام التكنولوجيا الرقمية. وسيجري أيضا بناء أو إصلاح ما يقرب من 650 كيلومترا من الطرق الريفية و75 من مرافق الأسواق.

69- **وسيكون دور الصندوق في متابعة مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النُظم الغذائية لعام 2021 محور تركيز هام للشراكات على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية.** وسيواصل الصندوق قيادة جدول أعمال التمويل المتعلق بتحويل النُظم الغذائية بالتعاون مع البنك الدولي. وسيقود أيضا ائتلاف المصارف الإنمائية الزراعية العامة التي تعد أساسية لتعبئة التمويل العام والخاص. وتعمل المصارف الإنمائية العامة في إنشاء منصة للنُظم الغذائية الخضراء والشاملة التي ستدعم الأعضاء في زيادة الإقراض من أجل تحويل النُظم الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق مشاركته في قيادة الائتلاف المعني بالعمل اللائق والدخل المعيشي والأجور للعاملين في النُظم الغذائية إلى جانب منظمة العمل الدولية وتعاونية الإغاثة الأمريكية (منظمة CARE) في كل مكان (.

70- **وتُظهر الطلبات المتزايدة على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ازدياد أهمية هذه الطريقة من الشراكة في تعزيز سُبل العيش الريفية.** ولا يزال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يُمثل أيضا طريقة هامة للمشاركة مع البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا التي تعد مصدرا قيّما للمعرفة والخبرة. وسيظل نهج الصندوق يسترشد باستراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق[44] التي تسعى إلى تحديد حلول مبتكرة ونشرها، وكذلك إجراء حوار السياسات لتضخيم النتائج الإنمائية على الأرض. ويُعزز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التعاون الإقليمي من خلال التعبئة المشتركة للموارد المالية والتقنية لمواجهة التحديات المشتركة. **وفي هذا السياق، وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيجري تصميم ما لا يقل عن 25 مشروعا استثماريا جديدا في إطار مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.**

71- **وبالاستناد إلى التزامات الصندوق لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، سيقوم الصندوق بتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في مجال السياسات للمساعدة في تحقيق استدامة السياسات الريفية وملكيتها القطرية.** وفي إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ومن خلال البرامج القطرية التحويلية، ستستمر المشاركة في السياسات على المستوى القطري في خدمة ثلاثة أغراض أساسية: (أ) تعزيز مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين ومنظماتهم في عمليات السياسات القطرية وكذلك على المستوى الإقليمي؛ (ب) زيادة توليد الأدلة واستخدامها من أجل وضع السياسات وتنفيذها؛ (ج) تعزيز قدرات الحكومة في تخطيط سياسات تسترشد بالبيانات والأدلة وصياغتها وتنفيذها.

72- وسيعمل الصندوق عبر دورة السياسات التي تبدأ بتحديد مسائل السياسات وتنتهي بتنفيذها للمساهمة في تحسين أثر المشروعات وتعزيز أهمية الصندوق في العدد المتزايد من البلدان التي تتطلع حكوماتها إليه للحصول

[44] https://webapps.ifad.org/members/eb/134/docs/arabic/EB-2021-134-R-8.pdf?attach=1.

على المعرفة والخبرة والدروس المستفادة. **وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ينبغي ربط جميع المشروعات الاستثمارية الجديدة بأهداف السياسات ذات الصلة على المستوى القطري وبعمل البرنامج في مجال السياسات الداعمة القائمة على الأدلة.** وسيجري تحقيق ذلك اعتمادا على الفرص المتاحة وبالاستناد إلى تقديرات دقيقة للحالات التي يمكن فيها تحقيق قيمة مضافة واضحة لهذه العمليات بهدف تضخيم الأثر. ومن المتوقع أن يُسهّل قرب الصندوق الجغرافي من النظراء الحكوميين ومن الشركاء الإنمائيين داخل البلدان حضور الصندوق وتأثيره في العمليات والمنتديات ذات الصلة بالسياسات.

73- **وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيواصل الصندوق تعزيز تركيزه على الابتكار نظرا للإمكانات الهائلة لتوسيع النطاق.** وعلى مستوى البلدان والمشروعات، سيواصل الصندوق اختبار الابتكارات، ولا سيما من خلال المِنح العادية، بعد اعتماد سياسة المِنح المنقحة في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وسينصب التركيز على الابتكارات من أجل ما يلي: (1) الاستفادة من الاستخدام الحالي للتكنولوجيات الجغرافية المكانية وسائر التكنولوجيات الرقمية لتحسين الاستهداف الجغرافي واستهداف المستفيدين، ولا سيما في السياقات الهشة؛ (2) الاستفادة من المِنح العادية المقدمة من الصندوق لتجريب واختبار ابتكارات المنتجات التي يمكن إدماجها وتوسيع نطاقها داخل حافظة استثمارات الصندوق؛ (3) تعزيز إمكانية وصول المجموعة المستهدفة إلى المعلومات والخدمات المتعلقة بالأسواق. وفي هذا الصدد، سيشمل ما لا يقل عن 20 مشروعا استثماريا جديدا نُهجا مبتكرة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية أو الزراعة الرقمية.

74- **وعلى المستوى المؤسسي، سيواصل الصندوق في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إدماج ثقافة الابتكار، ولا سيما من خلال تحديه الخاص بالابتكار.** وسيستمر ذلك في تعزيز مبادرات المخاطرة المرتبطة بحلول ونُهج جديدة لتحويل النُظم الغذائية الشاملة (انظر المثال في الإطار 9). وسيواصل الصندوق أيضا تعزيز شبكته الخاصة بالابتكار التي ستوفِّر مساحة لتبادل الأفكار والممارسات الجيدة في مجال الابتكار. وسيدعم الصندوق بناء قدرات موظفيه على استخدام مجموعة أدوات الأمم المتحدة للابتكار الرقمي[45]، بالشراكة مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة وشبكة المبتكرين التابعة للأمم المتحدة وتحالف وحدات الابتكار التابعة للمؤسسات المالية الدولية (الانطلاقات الكبرى من أجل التنمية المستدامة). وستواصل إدارة الصندوق أيضا استكشاف إدماج النُهج المدفوعة بالعلوم السلوكية في عمله، وكذلك سائر عناصر خماسية التغيير[46] المحددة في إطار خطة الأمين العام المشتركة.

الإطار 9

الاستثمار في الابتكارات من أجل العمل المناخي

يهدف مشروع المخاطر المناخية المشترك مع شركة Digi، بتمويل تجريبي من خلال تحدي الابتكار الذي أطلقه الصندوق، إلى زيادة دخل أصحاب الحيازات الصغيرة وقدرتهم على الصمود في وجه تغيُّر المناخ من خلال استخدام تطبيق مخصص لمخاطر الائتمان المناخي. وبالشراكة مع شركة YAPU Solutions، والمؤسسات المالية السودانية يختبر المشروع تطبيق YAPU لمخاطر الائتمان المناخي في الميدان من أجل توسيع نطاق إدماجه في أنشطة الصندوق الأخرى في مجال التمويل الريفي الشامل.

ومن خلال استخدام تدفقات هائلة من البيانات المتعلقة بالمناخ المستمدة من التحالف الدولي للتنوع البيولوجي والمركز الدولي للزراعة الاستوائية والمصادر الأخرى، وكذلك استخدام الذكاء الاصطناعي (الذي لا يزال قيد التطوير)، يُقدِّر التطبيق المخاطر المناخية المرتبطة بالقروض المقدمة إلى المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويُراعي هذا التطبيق تكنولوجيات التكيُّف مع تغيُّر المناخ الخاصة بكل سياق ومنهجيات الإقراض، مما يوفِّر قروضا شفافة ويمكن تتبعها وفعالة من حيث التكلفة. وتشمل

[45] صُممت مجموعة الأدوات للتركيز على خمسة عناصر أساسية تُعد حاسمة الأهمية عند تمكين الابتكار وتعزيزه وتعميمه - الاستراتيجية، والشراكات، والبناء المعماري، والثقافة، والتقييم.

[46] https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/2021/09/un_2.0_-_quintet_of_change.pdf.

النسخة العربية من التطبيق خرائط التعرض للمخاطر المناخية التي تُركز على خمسة تهديدات مناخية رئيسية تواجهها أنشطة أصحاب الحيازات الصغيرة في مجال الزراعة والثروة الحيوانية. وحُددت ستون فئة من فئات الاستثمار في التكيُّف ذات الأولوية، وتُحسب المخاطر المناخية الصافية من خلال التعرض والحساسية والقدرة التكيُّفية. ويمكن للتطبيق أن يُحدد أيضا استراتيجيات التكيُّف والاستثمارات التكنولوجية العملية والميسورة التكلفة لإنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة.

وسيسترشد الصندوق بهذا المشروع التجريبي في كيفية إدماج التطبيقات المالية التجارية المماثلة لتطبيق Yapu في برنامج القروض والمِنح على نطاق واسع، مما سيتيح قدرة على تحديد المخاطر المناخية وأنشطة التمويل المناخي ورصدها على المستوى البرامجي والقطري والإقليمي والدولي من خلال لوحة متابعة مركزية.

باء - تعزيز الفعالية المؤسسية

75- **قدم الصندوق خلال السنوات القليلة الماضية استثمارات كبيرة لتعزيز هيكليته المؤسسية**. وشمل ذلك إجراء عدة استعراضات لتحسين كفاءة أساليب العمل، واستعراض مستويات ملاك الموظفين وقدراتهم، وتنفيذ خطة موسعة للموظفين والعمليات والتكنولوجيا. وتحقق تقدم كبير في مسارات العمل الثلاثة، وهو ما أشار إليه تحديث خطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا.[47]

76- وخلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيوجِّد الصندوق، على المستوى المؤسسي، الإصلاحات التي بدأت بالفعل، وسيُركز على أولويتين مؤسسيتين، هما: (1) الاستخدام الأمثل لموارد الصندوق من خلال ترشيد الميزنة؛ (2) زيادة التركيز على القوى العاملة.

ترشيد الميزنة لتحقيق نتائج مؤثرة

77- **سيكفل الصندوق في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أن يفي بالغرض المنشود المتمثل في تحقيق برنامج عمل موسّع بالمستوى المناسب من موارد الميزانية الإدارية**. وبعد إجراء استعراضات هيكلية شاملة، ستخضع التكاليف الإدارية للصندوق لتقدير نقدي من أجل ضمان تدبير موارد كافية للعمليات. وتماشيا مع التوصيات المنبثقة عن التقييم المؤسسي للامركزية، سيكفل الصندوق تخصيص حصة كافية من ميزانيته الإدارية للبرامج القطرية تمشيا مع أولوياته لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وسيظل تنفيذ البرامج يُشكل الأولوية المؤسسية العليا في تخصيص الموارد الشحيحة. وستستمر إصلاحات الميزانية الجارية في الصندوق في دفع عجلة الكفاءة. وفي ضوء ارتفاع تكاليف التشغيل في السياقات التي تزداد فيها التحديات، يمكن توقع نمو حقيقي في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بما يتراوح بين 2 و3 في المائة.

78- **وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيواصل الصندوق مواءمة عمليات تخطيط الميزانية ورصدها مع الأهداف التنظيمية والاستراتيجية والأهداف المتعلقة بالأداء.** وسيستمر ذلك في ضمان تحديد مجموعة من المبادئ الشاملة التي تُركز على المقترحات الهيكلية للصندوق، مع ما يترتب على ذلك من آثار واضحة على الميزانية، في وقت مبكر من العملية. وبحلول فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيتحول الصندوق نحو نهج تنبؤي مُتجدد لتحسين تخطيط ميزانيات العمليات واستخدامها بالاستناد إلى دورات تجديد الموارد. وفي إطار تعزيز رصد الميزانية، سيُطبق الصندوق إجراءات وأدوات، مثل لوحات متابعة معلومات الأعمال. وستُقدم هذه اللوحات معلومات عن التحليلات التاريخية لإنفاق الدوائر وسترصد أي نقص في الإنفاق لاستخدام النفقات في مجالات الميزانية الأخرى أو في الأموال المرحلة.

79- **وسيُعزز الصندوق ثقافته الخاصة بالميزانية بالاستناد إلى جمع بيانات دقيقة وتتبعها واستخدامها في صنع القرار.** وسيجري تصميم نُظم الميزانية المحسّنة والجديدة بحيث تحقق التكامل بين نُظم صياغة الميزانيات وإعدادها والنُظم الحالية المستخدمة في تخطيط الموارد المؤسسية. وبالإضافة إلى ذلك، **سيجري استعراض**

[47] https://webapps.ifad.org/members/eb/137/docs/arabic/EB-2022-137-R-42.pdf.

وتنقيح منهجية الصندوق في تخصيص التكاليف من أجل تحسين استيعاب التكاليف الإدارية والتشغيلية وتتبعها وقياسها.

80- واستنادا إلى التحليل المرجعي المقارن مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية، تتجه نية الصندوق خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى التحول نحو تنفيذ نسب كفاءة محددة تُميِّز بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة. وسيؤدي ذلك إلى ما يلي: (أ) تعزيز قدرة الصندوق على القياس والإدارة من أجل الكفاءة والنتائج؛ (ب) تيسير عملية التخطيط السنوي؛ (ج) إيجاد حوافز تنظيمية مناسبة لتوجيه الموارد المحدودة نحو تحقيق النتائج.

تعزيز ثقافة مكان عمل تمكينية

81- **خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سينصب التركيز بصفة خاصة على القوى العاملة في الصندوق، بما في ذلك ضمان أن تجهيزها جيد لتقديم الخدمات، وتعزيز ثقافة مكان عمل تمكينية.** وسيواصل الصندوق العمل في مبادرته المؤسسية الخاصة بثقافة مكان العمل لمعالجة المسائل التي أثارها الموظفون في الاستقصاء العالمي للموظفين، ودعم الموظفين في العمل بفعالية في سياق يتسم بقدر أكبر من اللامركزية. وفي فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، أُعدت خطط عمل للحد من معدل الوظائف الشاغرة والاستجابة لشواغل الموظفين الرئيسية المتعلقة بعبء العمل المفرط، وضمان زيادة سلاسة إلحاق الموظفين بالعمل في الميدان. وسيستمر تنفيذ خطط العمل هذه في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ومن الأولويات المؤسسية الرئيسية الأخرى التي ستظل ذات صلة في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ترشيد أساليب العمل وتبسيطها.

82- وفيما يتعلق **بثقافة مكان العمل**، سينصب التركيز على ضمان أن تكون إدارة الصندوق مثالا يُحتذى به من خلال التحلي بالقيم الأساسية للصندوق. وعلاوة على ذلك، وضعت أهداف محددة بشأن إدارة الموظفين والتعيين وثقافة مكان العمل في تقييم أداء المديرين والمشرفين، وسيجري تقديرها بعناية في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وفي هذا السياق، سيواصل الصندوق رصد مشاركة الموظفين ورفاههم من خلال مؤشر مشاركة الموظفين كجزء من الاستقصاء العالمي للموظفين ومن خلال استقصاءات جس النبض.

83- **وسيواصل الصندوق في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تنفيذ أنشطة لضمان قوى عاملة متنوعة تكون أيضا منصفة وشاملة**، تماشيا مع استراتيجية التنوع والإنصاف والشمول.[48] وسيواصل الصندوق قياس أهداف تحقيق التكافؤ الجنساني والتمثيل الجغرافي تدريجيا والإبلاغ عنها. وسيُركز الصندوق بصورة أكثر تحديدا على زيادة تمثيل المرأة في المناصب العليا (النسبة المئوية للنساء في الوظائف الدولية من الفئة الفنية ف-5 وما فوقها)؛ والتكافؤ الجنساني في جميع الرتب الوظيفية (النسبة المئوية للموظفين والموظفات في جميع الرتب الوظيفية)؛ وتمثيل بلدان القائمتين باء وجيم بين الموظفين الدوليين من الفئة الفنية.

84- **ولتعزيز المهارات وتجديدها دور حاسم الأهمية في الإدارة الشاملة للمواهب في الصندوق للحصول على قوى عاملة مناسبة لمستقبل المنظمة.** وسيجري تقدير احتياجات الموظفين من تعزيز المهارات/تجديد المهارات بصورة مستمرة في سياق إدارة الأداء وسيجري تخطيط تدخلات التعلم بناء على ذلك في حدود الميزانيات المتاحة. ومن محاور التركيز الهامة لتعزيز المهارات وتجديدها مواصلة تعزيز المعرفة التشغيلية والتقنية وقدرات الموظفين الذين يُنفذون برامج الصندوق على المستوى القطري. وستستمر هذه الجهود من خلال أكاديمية العمليات المجددة وبرنامج تعزيز مهارات الموظفين الميدانيين في إطار اللامركزية 2.0.

85- **وسيواصل الصندوق والتزامه القوي بمكافحة التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين ومكافحة خطاب الكراهية والعنصرية والتمييز في جميع أنشطته وعملياته.** وخلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيواصل الصندوق اعتماد خطط عمل بشأن مكافحة التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك

[48] https://webapps.ifad.org/members/eb/134/docs/arabic/EB-2021-134-R-9.pdf.

الجنسيين كل سنتين وسيكون ذلك مصحوبا بمنجزات ملموسة سيجري إطلاع المجلس التنفيذي عليها. وستظل هذه الخطط مستندة إلى المجالات الاستراتيجية التالية: منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها وتعميم مكافحتها في عمليات الصندوق والأنشطة التي يمولها. وسيواصل الصندوق، تمشيا مع التزامه بمكافحة خطاب الكراهية العنصرية والتمييز، جهوده وفقا لخطة عمله.[49] وسيستمر مسار العمل هذا في المساهمة في النهج الشامل للصندوق على النحو المحدد في استراتيجية التنوع والإنصاف والشمول.

جيم - تجميع التمويل الإنمائي والاستفادة منه

86- **قطع الصندوق أشواطا كبيرة في تعزيز هيكليته المالية، ولا سيما خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.** وتُشكل الهيكلية المالية المعززة للصندوق التي لا تزال الموارد الأساسية تُشكل ركيزتها القوية، أساسا سليما للنمو الضروري في برنامج العمل (الشكل 4). وقام الصندوق تحديدا بإدخال مجموعة من السياسات الجديدة والمنقحة لتعزيز سلامته المالية. واستثمر أيضا في تعزيز القدرة المالية الداخلية وإدارة المخاطر وأنشأ جهازا وثقافة قويين للتعامل مع المخاطر. وأسفر ذلك عن حصوله على تصنيف ائتماني من الفئة +AA في عامي 2021 و2022. ومكَّنت هذه الجهود، بالاقتران مع وضع إطار الاقتراض المتكامل[50] - الصندوق من تحقيق تنويع كبير في مصادر الاقتراض وأدواته.

الشكل 4

التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: منصة مالية من أجل برنامج عمل موسع

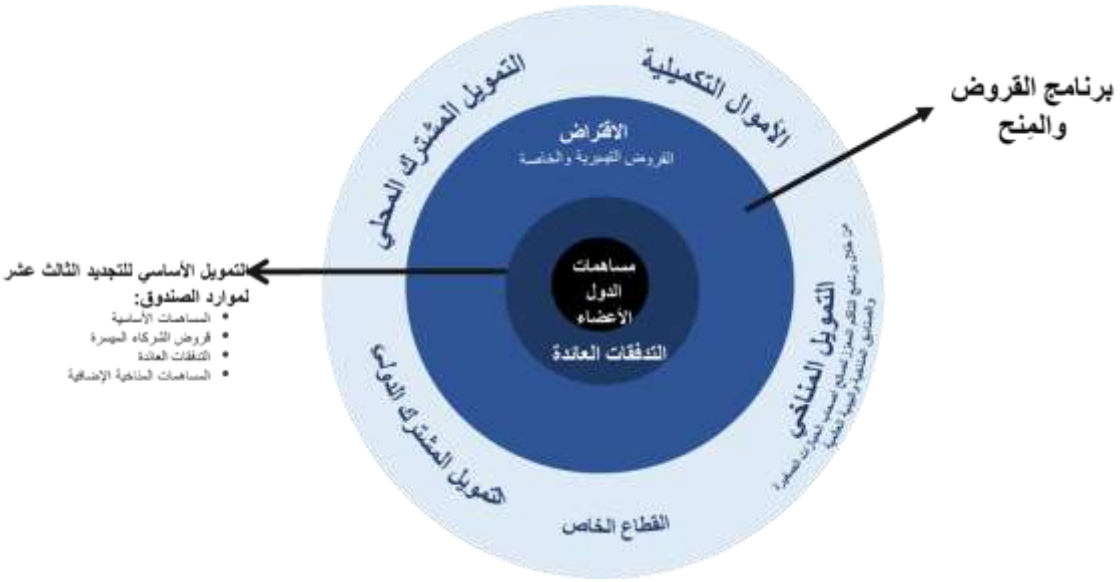

تمويل أساسي قوي: شرط أساسي مسبَّق لزيادة الموارد التيسيرية إلى أقصى حد

87- **سيظل التمويل الأساسي يُشكل العمود الفقاري للهيكلية المالية للصندوق، مدفوعا بمساهمات الدول الأعضاء في تجديد الموارد.** وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيشمل التمويل الأساسي المساهمات الأساسية والتدفقات العائدة وقروض الشركاء الميسّرة والمساهمات المناخية الجديدة الإضافية. وسيواصل الصندوق زيادة دعمه التيسيري لأفقر البلدان إلى أقصى حد ضمن حدود تحوطية تُحافظ على استدامته المالية. وسيواصل

[49] https://webapps.ifad.org/members/eb/132/docs/arabic/EB-2021-132-R-13.pdf
[50] https://webapps.ifad.org/members/eb/131R/docs/arabic/EB-2020-131-R-R-21-Rev-1.pdf.

التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الحفاظ على مستوى كبير من التيسيرية[51] (عنصر المِنح) لموارده الأساسية، نظرا لأهميتها الحاسمة لتعميق الدعم المقدم إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الضعيفة المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا المؤهلة من أجل معالجة قدراتها الاستيعابية المحدودة للديون. وسيحمي الصندوق بذلك مهمته العالمية وسيوسِّع في الوقت نفسه دوره كمجمِّع للتمويل الإنمائي المستدام من أجل تعزيز سُبل العيش الريفية وبناء قدرتها على الصمود.

88- **وستظل قروض الشركاء الميسَّرة، بما تشمله من عنصر مِنح كبير وجدول زمني قصير للسحب[52]، تُساهم بدور محوري في زيادة تحسين قدرة الصندوق على التمويل.** وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستبقى قروض الشركاء الميسّرة حاسمة الأهمية لاستراتيجية التمويل التيسيري في الصندوق، وخاصة في ضوء حالة الديون التي لا يمكن لكثير من البلدان المنخفضة الدخل تحملها. وتُشكل قروض الشركاء الميسَّرة جزءا من الموارد الأساسية للصندوق وتُستخدم لدعم إقراض المقترضين من الصندوق من خلال القروض المقدمة بشروط تيسيرية (انظر الملحق الخامس). وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، واستنادا إلى شروط التمويل المواتية التي توفرها قروض الشركاء الميسَّرة، سيُجدد الصندوق اهتمامه بتعبئة هذه القروض. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حالات محدودة، يمكن النظر في قروض الشركاء الميسّرة المواضيعية.

89- **وتقترح الإدارة أن تنظر هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق** في إنشاء مساهمات مناخية إضافية كفئة مساهمات مالية جديدة. وسيجري إنشاء المساهمات المناخية الإضافية استنادا إلى الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والمساهمات التكميلية غير المقيَّدة. وفي حالة إنشاء تلك الفئة من المساهمات، ستكون إضافة إلى المساهمات الأساسية (لتجنب مخاطر الإحلال) وستُصبح الوسيلة المفضلة لقبول 100 في المائة من مساهمات التمويل المناخي من الدول الأعضاء في الصندوق اعتبارا من فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق فصاعدا.

90- وبالنظر إلى احتساب المساهمات المناخية الإضافية كموارد أساسية، فإنها ستُشكل جزءا لا يتجزأ من قائمة موازنة الصندوق. وستتبع عمليات الحوكمة الحالية والأُطر والترتيبات التشغيلية، بما في ذلك الإبلاغ عن النتائج، وإن كان من الممكن الإبلاغ عن المساهمات المناخية الإضافية على حدة. ومن الناحية المالية، ستُقدَّم هذه المساهمات بشروط الإقراض المطبقة على البلدان المتلقية، بما فيها شروط المِنح. وستُساهم أيضا في زيادة الحصة الإجمالية من التمويل المناخي في برنامج القروض والمِنح لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لأنها ستُشكل زيادة في الحصة المستهدفة من برنامج القروض والمِنح الخارجة عن المساهمات المناخية الإضافية المخصصة للمناخ (40 في المائة في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق). وسيظل برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة يُشكل أحد الركائز الثلاث في إطار برنامج الصمود الريفي[53] لتجميع المساهمات المناخية التكميلية غير المخصصة المعتمدة أساسا على المِنح. ويمكنها بذلك دعم الابتكارات المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي والطلب على المساعدة التقنية في البلدان النامية.

التحوط في زيادة رأس مال الصندوق بالديون من أجل برنامج عمل موسّع

91- **لكي يتمكن الصندوق من توفير تمويل تيسيري لقاعدة عملائه، كان من الحاسم زيادة قاعدة رأس ماله بالديون.** ويعتمد نجاح استراتيجية زيادة رأس المال بالديون في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق اعتمادا كبيرا على ضخ المساهمات الأساسية باستمرار، وهو ما يُشكل أيضا شرطا أساسيا مسبقا للحفاظ على تصنيفه الائتماني (+AA). وستكون مجموعة أدوات الاقتراض مدفوعة بالأولويات الاستراتيجية للصندوق على النحو المتفق عليه بين الإدارة والدول الأعضاء ووفقا لإطار الاقتراض المتكامل. وفي إطار السياسات المالية والتزامات تخصيص الموارد المتفق عليها مع الدول الأعضاء، ستغتنم الإدارة، خلال فترة التجديد

[51] باستخدام شروط الإقراض المطبقة حاليا.
[52] مدة أقصاها ثلاث سنوات.
[53] https://www.ifad.org/ar/rural-resilience-programme.

الثالث عشر لموارد الصندوق، فرص زيادة إمكانية التنبؤ بالاقتراض بأكثر الطرق كفاءة وفعالية من حيث التكلفة.

92- **وخلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيكون من الأهمية الحاسمة للصندوق توسيع مجموعة أدواته الخاصة بالاقتراض.** ومن المهم عند القيام بذلك ألاّ يغيب عن الأذهان أن **مختلف أنواع الاقتراض ليست قابلة للتبادل ماليا.** ويحمل ذلك في طياته ضرورة الاستمرار في إدارة الاقتراض بحصافة على مستوى قائمة الميزانية والحفاظ على التوازن بين ما يلي: (أ) الطلب؛ (ب) قدرة المقترضين على استيعاب الديون؛ (ج) الشروط المالية للاقتراض وإعادة الإقراض.

93- **وستنظر مجموعة أدوات الاقتراض الموسّعة في الآتي، مع مراعاة التحديات التي ينطوي على كل منها:**

- **القروض السيادية.** يمكن أن تُشكل أداة مرنة لتوفير تمويل طويل الأجل وتكوين شراكات تشمل جميع أطياف فئات الدخل المؤهلة. واكتسب الصندوق خبرة واسعة في التفاوض على القروض السيادية.[54] وتبعا للشروط والأحكام، يمكن أن تدعم هذه القروض جميع فئات الدخل. وهي توفِّر شروط تمويل جذابة بالإضافة إلى شراكات طويلة الأمد. وعلى الرغم من ذلك، يكمن التحدي الرئيسي للقروض السيادية في محدودية توافرها وعدم إمكانية التنبؤ به، والمدة الزمنية الطويلة التي يستغرقها التفاوض عليها.
- **الإصدارات الخاصة.** شكلت هذه الإصدارات الخاصة إضافة هامة لمجموعة أدوات الاقتراض في الصندوق منذ عام 2022. وسيزيد إطار الاقتراض المتكامل المنقح من تعزيز مكانة الصندوق ومصداقيته كجهة إصدار في أسواق رأس المال. غير أن الإصدارات الخاصة تُطرح بشروط السوق ولا يمكن أن تدعم نمو مِنح الصندوق أو قروضه المقدمة بشروط تيسيرية للغاية.
- **الإصدارات العامة.** يمكن للصندوق أن يستفيد في مراحل إصداراته المتكررة طوال رحلته من أموال المستثمرين المؤسسين في أسواق الدولار الأمريكي/اليورو عن طريق ترسيخ اسمه كجهة إصدار متخصصة. وستواصل الإدارة العمل مع الأعضاء بشأن فرصة هذه الإصدارات التي يمكن تحديدها في عدد من الأسواق المحلية العامة المرتفعة السيولة. وسيزيد ذلك من ترسيخ صورة الصندوق في أسواق رأس المال وسيتيح له تقديم شروط تمويل تنافسية للغاية للمقترضين المؤهلين، وتوسيع قاعدة مستثمريه، وزيادة تعبئة موارد القطاع الخاص لدعم مهمته الأساسية المتمثلة في الاستثمار في الفقراء الريفيين.

تجميع التمويل الإنمائي عن طريق تعبئة التمويل المشترك والموارد التكميلية

94- **يسعى الصندوق، باعتباره مجمعا للتمويل، إلى تعبئة مستويات مرتفعة من التمويل المشترك المحلي والدولي.** وسيواصل الصندوق، في سياق تنفيذ برامج قطرية تحويلية، تأكيد تعبئة التمويل المشترك الدولي التيسيري للدفع قدما بالإضافية والتكاملية. وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيزيد الصندوق المستوى المستهدف للتمويل المشترك إلى 1.6 مقابل 1.5 في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ويُشكل التمويل المشترك المحلي عاملا قويا يُحدد الملكية القطرية والتزام البلدان. ويعترف الصندوق بأن تعبئة مستويات أعلى من التمويل المشترك المحلي تنطوي على تحديات. ولكنه سيواصل في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق السعي نحو تحقيق طموحه المتمثل في تحقيق نسبة تمويل مشترك محلي تبلغ 0.80 على الرغم من البيئة الاقتصادية المحفوفة بالتحديات في كثير من البلدان.

95- **وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وإلى جانب تركيز الجهود على تجميع التمويل المشترك، سيكفل الصندوق أيضا زيادة إعطاء الأولوية وتحقيق المواءمة بين الموارد التكميلية والبرامج الأساسية في الصندوق.** وازدادت الموارد التكميلية في الصندوق خلال دورة تجديد الموارد الماضية. وسيواصل الصندوق تحقيق أقصى زيادة في تعبئة الأموال الرأسية وموارد الأموال المتعددة الأطراف بما يعود بالنفع

[54] كندا، ومصرف التنمية الألماني، والوكالة الفرنسية للتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي.

على المقترضين. وسيُعزز بذلك دوره كشريك موثوق، وسيعمل مع الشركاء الجُدد وسيُعزز في الوقت نفسه تعاونه مع الشركاء الحاليين. وفي سبيل تحقيق الكفاءة، سيُعزز الصندوق توحيد المبادرات المتعددة المانحين.

زيادة نطاق برنامج تمويل القطاع الخاص وإمكانية التنبؤ به من أجل تحقيق أثر أكبر.

96- **سيوسِّع الصندوق دور برنامج تمويل القطاع الخاص كمنصة لتحقيق أثر أكبر.** وتحقق المساهمات المقدمة من المانحين أثرا مضاعفا كبيرا على التمويل المشترك، ويمكنها بالتالي إحداث أثر على نطاق أوسع لصالح صغار المنتجين والسكان الريفيين وسيجري تحديدا استخدام برنامج تمويل القطاع الخاص بمزيد من الفعالية لتحفيز وتجميع تمويل القطاع الخاص على نطاق أوسع، بوسائل تشمل دعم أو قيادة إنشاء وهيكلة منصات وهياكل استثمارية واسعة النطاق تجتذب أنشطة أعمال القطاع الخاص و/أو الممولين كمستثمرين مشاركين أو كجهات موازية مشاركة في التمويل لتهيئة أسواق وروابط مالية تعود بالنفع على المجموعة المستهدفة.

97- ولكي تحقق هذا الطموح[55]، **يلزم وضع نموذج جديد للتمويل لتزويد برنامج تمويل القطاع الخاص بموارد يمكن التنبؤ بها وقابلة للتوسيع** (ترد التفاصيل في الملحق الثالث). واستكشفت الإدارة مختلف الخيارات وخلصت إلى أن النهج الأمثل يتطلب مزيجا من الموارد التكميلية والمساهمات الأساسية من مظروف المِنح غير القطرية والاقتراض. وبالإضافة إلى ذلك ستكون من الأهمية الحاسمة توفير مزيج من الموارد التكميلية والمِنح وإزالة مخاطرها من أجل التمكين من التركيز على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والسياقات الهشة مع الاستمرار في خدمة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا وحماية المركز المالي للصندوق وتصنيفه الائتماني.

98- وفي إطار نموذج التمويل الجديد، سيستمر استخدام الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص الذي أنشئ في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق لاستضافة الموارد المخصصة لبرنامج تمويل القطاع الخاص، كمنصة لتوجيه الموارد التكميلية من المانحين إلى البرنامج المذكور. وستُستخدم هذه الموارد لدعم التدخلات المرتفعة المخاطر/المؤثرة، ولا سيما في البلدان الأكثر احتياجا. وستُستخدم الموارد المقترضة خلال دورة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لدعم أنشطة استثمارات برنامج تمويل القطاع الخاص. ويُساعد ذلك على الاستفادة من قائمة موازنة الصندوق لتزويد برنامج تمويل القطاع الخاص بموارد أكبر ويمكن التنبؤ بها لتحقيق أثر على نطاق أوسع. وستكفل مساهمة المِنح غير القطرية (المساهمة الأساسية) بتحقيق الحد الأدنى من إمكانية التنبؤ بموارد المِنح لتكميل مصادر رأس المال الأخرى (ولا سيما الاقتراض). وسيتيح الربط بالموارد الأساسية والاقتراض لبرنامج تمويل القطاع الخاص بتحقيق أثر أكبر وبرنامج عمل أوسع.

التنوع البيولوجي والتمويل المناخي كجزء لا يتجزأ من تمويل الصندوق

99- **عزز الصندوق بدرجة كبيرة على مر السنوات طموحه في مجال المناخ**. وتحقيقا لهذه الغاية، ينمو تمويل الأنشطة المناخية من خلال برنامج القروض والمِنح في الصندوق وبرامجه الرئيسية ومن خلال الموارد التكميلية من الصناديق المناخية العالمية. وبحلول نهاية فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، من المتوقع أن يتراوح التمويل المناخي من الموارد التكميلية فقط بين 200 مليون دولار أمريكي و300 مليون دولار أمريكي سنويا.

100- وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، **سيُشكل التمويل المناخي جزءا لا يتجزأ من برنامج عمل الصندوق.** وفي هذا الصدد، سيُعزز الصندوق دوره كمجمِّع للتمويل يجتذب ويجمع بين التمويل العام والتمويل التيسيري والاستثمارات الخاصة من أجل بناء القدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ والتنوع البيولوجي. وكما جاء من قبل، سيزيد الصندوق حصة التمويل المناخ من 45 في المائة في برنامج القروض والمِنح في

[55] تلقى برنامج تمويل القطاع الخاص حتى الآن مساهمات بما قيمته 27 مليون دولار أمريكي تقريبا من فنلندا ولكسمبرغ وألمانيا، ودخلت المناقشات مرحلة متقدمة مع شركاء آخرين من أجل مساهمات إضافية.

الصندوق (مقابل نسبة مستهدفة بلغت 40 في المائة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق) بدعم من المساهمات المناخية الإضافية.

101- وسيوسِّع الصندوق عمله مع صندوق التكيُّف والصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية. وسيواصل تعزيز شراكاته مع المصارف الإنمائية العامة والصناديق المناخية العالمية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل اجتذاب مزيد من التمويل للتنوع البيولوجي وأنشطة بناء القدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

تلبية الاحتياجات المحددة للسياقات الهشة

102- سيسعى الصندوق في فترة التجديد الثالث عشر لموارده إلى زيادة مستوى الموارد الأساسية للبلدان المصنفة على أنها من بلدان الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات المدرجة في قائمة البنك الدولي. وسيجري الالتزام بما لا يقل عن 25 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان ذات الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات كما حدث في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وسيجري استكشاف إمكانية تحقيق زيادات أخرى في الوقت الذي ستتبلور فيه السيناريوهات المالية وتركيبة الموارد من خلال عملية مشاورات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ولتلبية احتياجات التمويل للبلدان ذات الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات بصورة أفضل، تستكشف الإدارة أيضا السُبل التي يمكن بها تعديل آليات ومبادرات الصناديق الاستئمانية[56] لكي تُشكل أدوات لتعبئة مزيد من التمويل للأوضاع الهشة. وإذا تحققت هذه التعديلات، سيجري تنفيذها بطريقة منسقة جيدا ومتكاملة وستُكمِّل الموارد الأساسية للصندوق.

رابعا- تحقيق طموحات أثر التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

103- **يتيح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق فرصة لتوسيع نطاق التمويل على وجه السرعة لمن هم في أمس الحاجة إليه.** وخلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وضع الصندوق جدول أعمال طموح لتوسيع أثره حتى عام 2030 كما هو موضح في الشكل 5. وتوالت في السنوات الثلاث الماضية أزمات متعددة يمكن أن تُعرقل التقدم في تحقيق هذا الطموح إذا لم ينجح الصندوق في توسيع نطاق تمويله في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لخدمة من هم في أمس الحاجة إليه. ويؤدي تقلب البيئة الحالية إلى فرض تحديات أمام الصندوق في مواصلة مسيرته نحو الوفاء بالتزاماته المالية تجاه أفقر البلدان وضمان التيسيرية. ومع ذلك، سيُحسن الصندوق قائمة موازنته إلى المستوى الأمثل من أجل تعزيز قدرته المالية. ويتماشى ذلك مع دعوة المجتمع الدولي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى زيادة قروضها إلى من هم في أمس الحاجة إليها، والتصدي لتحديات تغيُّر المناخ، والحفاظ في الوقت نفسه على الاستدامة المالية.

الشكل 5

طموحات زيادة الدخل في كل دورة من دورات تجديد موارد الصندوق للوصول بالأثر إلى أقصى حدوده بحلول عام 2030

[56] على سبيل المثال، مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي، ومبادرة الاستجابة للأزمات.

104- وترد سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الأربعة في الجدول 1 لمناقشتها. **ولكي يحقق الصندوق طموحه بشأن الأثر في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ترى الإدارة في هذه المرحلة المبكرة من عملية المشاورات أن السيناريوهين جيم ودال هما الأكثر ملاءمة**. وفي إطار هذين السيناريوهين تحديدا، سيدعم رفع مستوى التمويل الأساسي البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في معالجة الأزمات المتعددة والصدمات المناخية المتزايدة وأوجه الهشاشة في مواجهة الديون المرتفعة. وسيتمكن الصندوق في هذين السيناريوهين من الحفاظ على مستوى كبير من التيسيرية لموارده الأساسية وتعزيز قائمة موازنته. وسيُمكنه ذلك من تحقيق مبدأ العالمية وفي الوقت نفسه اجتذاب المستثمرين التقليديين وغير التقليديين لحشد موارد مالية إضافية.

الجدول 1

سيناريوهات تجديد الموارد للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق - مساهمات الدول الأعضاء *(ملايين الدولارات الأمريكية)*	ألف	باء	جيم	دال
مساهمات المانحين الجدد المطلوبة	1 380	1 655	1 790	1 930
المساهمات المناخية الإضافية	0	150	200	250
قروض الشركاء الميسّرة	150	200	250	300

105- تفترض السيناريوهات استخدام قاعدة رؤوس الأموال المتاحة من المساهمات بكفاءة، إلى جانب الأخذ بنهج متدرج في زيادة التمويل بالديون. وتشمل المتغيرات الاستراتيجية الأساسية حجم تجديد الموارد، ومستوى مساهمات الشركاء، والنسبة المستهدفة المحتملة لزيادة التمويل بالديون، ومستوى التيسيرية في حزمة التمويل الكُلي. (ترد في الملحق الرابع افتراضات النموذج المالي المفصلة).

106- وتُمثل مساهمات تجديد الموارد التي يستهدفها الصندوق أداة حاسمة لتحقيق أهداف برنامج القروض والمِنح الموسع في جميع السيناريوهات. ويتضمن الجدول 1 عرضا يُلخص **المستوى المستهدف لتجديد الموارد** بحسب أنواع المساهمات المطلوبة وأحجامها. وبالإضافة إلى مساهمات الدول الأعضاء التي تتراوح بين 1.38 مليار دولار أمريكي و1.93 مليار دولار أمريكي، تشمل السيناريوهات المقترحة حجما مستهدفا من المساهمات المناخية الإضافية يتراوح بين 150 مليون دولار أمريكي في السيناريو باء و250 مليون دولار أمريكي في السيناريو دال. وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وبالاستناد إلى شروط التمويل المواتية لقروض الشركاء الميسّرة، سيُجدد الصندوق اهتمامه بتعبئة قروض الشركاء الميسّرة وتوجيه جهوده إليها. ويتجسد ذلك في مستويات مستهدفة لقروض الشركاء الميسّرة تتراوح بين 150 مليون دولار أمريكي في السيناريو ألف و300 مليون دولار أمريكي في السيناريو دال.

107- **وسيفاضل الصندوق بين المتغيرات المالية الرئيسية** على النحو الوارد في الجدول 2. وفي حال عدم تحقق أيٍ من المتغيرات الرئيسية على المستويات المستهدفة، سيحتاج الصندوق إلى تعديل المتغيرات الأخرى لضمان استدامته المالية وفقا لذلك. من ذلك على سبيل المثال أن انخفاض مستوى تجديد الموارد أو انخفاض قروض الشركاء الميسّرة/المساهمات المناخية الإضافية لن يكون له أثر مباشر على قدرة الصندوق على توفير المِنح فحسب، بل سيؤثر أيضا على قدرته على الإقراض من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وسيُقلص ذلك بالتالي برنامج القروض والمِنح.

الجدول 2

المؤشرات المالية الرئيسية بحسب سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق[57]

	استخدام الموارد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (ملايين الدولارات الأمريكية)	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق***	ألف	باء	جيم	دال
استخدام الموارد	**مجموع الموارد التيسيرية (1)**	**1 880**	**1 930**	**2 185**	**2 315**	**2 450**
	*منها القدرة المستدامة على تقديم المِنح ** *	*500*	*550*	*655*	*700*	*850*
	عنصر المِنح في الموارد التيسيرية (%)	**65**	**67**	**68**	**68**	**69**
	مجموع الموارد غير التيسيرية (2) *(مجموع الموارد المقدمة بشروط عادية)*	**1 470**	**1 310**	**1 455**	**1 535**	**1 610**
	منها برنامج تمويل القطاع الخاص		*90*	*90*	*90*	*90*
	برنامج القروض والمنح (1+2) *(القدرة الإجمالية على عقد الالتزامات)*	**3 350**	**3 240**	**3 640**	**3 850**	**4 060**
	عنصر المِنح في القدرة الشاملة على عقد الالتزامات (%)	**44**	**47**	**47**	**47**	**48**
	برنامج العمل	**8 180**	**8 535**	**9 540**	**10 080**	**10 625**
	نسبة الدين إلى حقوق المساهمين (%)	**31**	**35-39**	**35-38**	**35-37**	**35-37**

* تشمل القدرة الشاملة على تقديم المِنح والقروض التيسيرية المقوّمة بالشروط الفائقة التيسيرية، والشروط التيسيرية للغاية والشروط المختلطة.
** تشمل المِنح المقدمة إلى البلدان التي تعاني من مديونية حرجة، والاحتياطي الوقائي للبلدان التي تعاني من مديونية حرجة، والمِنح العادية.
*** في مارس/آذار 2023.

108- **وسيحمي الصندوق الفوائد الطويلة الأجل التي حققتها إصلاحاته المدرجة في الدورات السابقة لضمان الاستدامة المالية**. ويعني ذلك تحديدا زيادة تعزيز خط الأساس لتجديد الموارد المستدام.[58] وينبغي أن يغطي خط الأساس لتجديد الموارد المستدام على الأقل ما يلي: (1) التمويل المسبق لالتزامات المِنح القطرية الجديدة؛ (2) المِنح العادية، بما فيها الموارد المقترح تخصيصها لبرنامج تمويل القطاع الخاص؛ (3) النفقات التشغيلية المتوقعة لدورة تجديد الموارد؛ (4) صرف أموال التدفقات العائدة من أصل القروض المتنازل عنها في الوقت المناسب من خلال التزامات إطار القدرة على تحمل الديون الموافق عليها المستحقة في دورة تجديد الموارد؛ (5) الموارد المجنَّبة للتصدي لتدهور المديونية الحرجة أثناء دورة تجديد الموارد، والحاجة المحتملة إلى تمويل مِنح إضافية. وإذا الصندوق لم يؤمِّن تحقيق زيادة كبيرة في حقوق المساهمين في الصندوق (وبالتالي المساهمات الأساسية) وإذا لم يحصل على موارد أخرى للتمويل، ولا سيما في شكل اقتراض إضافي تيسيري وغير تيسيري، سيؤثر ذلك على حجم برنامج القروض والمِنح وبالتالي برنامج العمل والأثر القابل للتحقيق.

زيادة الموارد إلى أقصى حد من أجل من هم في أمس الحاجة إليها

109- **سيواصل الصندوق في فترة التجديد الثالث عشر لموارده تخصيص 100 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا**. وبالإضافة إلى ذلك، سيزيد الصندوق الموارد التيسيرية المقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل إلى مستوى يبلغ 45 في المائة من جميع الموارد الأساسية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق؛ ويمثل ذلك زيادة مقارنة بحصة الموارد الأساسية التي تلقتها

[57] يتضمن الملحق الرابع تعريفا وتفاصيل كاملة بشأن: برنامج القروض والمِنح الإجمالي، والقدرة المستدامة على تقديم المِنح، ومستوى التيسيرية، وبرنامج عمل برنامج تمويل القطاع الخاص، ونسبة زيادة التمويل بالديون (نسبة الدين إلى حقوق المساهمين)، ورأس المال القابل للتخصيص، والمفاضلة بين المصروفات/ووضع البرامج.
[58] بدأ العمل بخط الأساس المستدام لتجديد الموارد من خلال إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2019.

البلدان المنخفضة الدخل في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، والتي بلغت 42 في المائة. وسيكفل الصندوق أيضا تخصيص 55 في المائة من الموارد الأساسية لأفريقيا، بما في ذلك 50 في المائة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وستموّل الموارد المقترضة البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا المؤهلة، وجميع البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، وتمويل القطاع الخاص. وستتراوح حصة الموارد المتاحة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا بين 11 و20 في المائة من نطاق برنامج القروض والمنح الذي التزم به الصندوق في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وتُقدَّر الموارد التي ستكون متاحة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا في السيناريوهات المالية الحالية بمستويات مماثلة للمستويات التي كانت عليها في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، أي 14 في المائة من برنامج القروض والمِنح. وسيزداد حجم الموارد الأساسية والموارد المقترضة المتاحة لجميع البلدان بالدولار الأمريكي كلما ارتفع مستوى سيناريوهات تجديد الموارد. ويعرض الشكل 6 كيفية توجيه الموارد الأساسية والموارد المقترضة في السيناريوهات الأربعة.

الشكل 6

سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: توزيع الموارد الأساسية والمقترضة بين العمليات السيادية، بحسب فئة الدخل

(ملايين الدولارات الأمريكية)

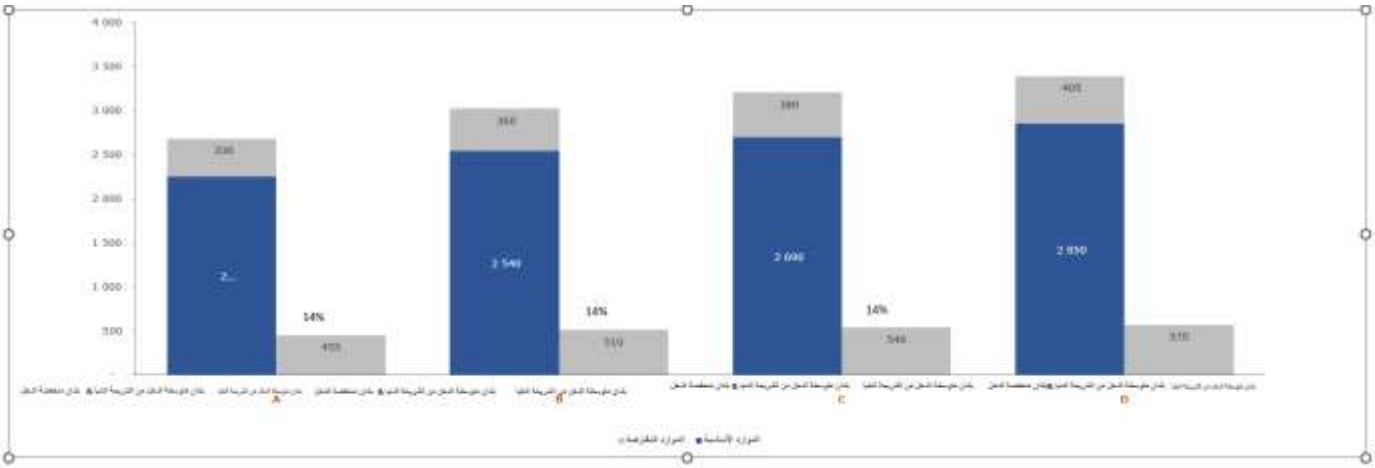

110- ويُمثل السيناريو ألف الوارد في الشكل 7 انخفاضا في الموارد المقدمة إلى البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، بينما تستفيد البلدان المنخفضة الدخل من استقرار الموارد المخصصة لها بنسبة 45 في المائة من الموارد الأساسية. ويبين تحليل توزيع الموارد بحسب فئة الدخل أن الصندوق لن يكون في وضع يسمح له بتوفير زيادة تدريجية أو توزيع مستقر بين جميع فئات الدخل مقارنة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلاّ في السيناريوهين جيم ودال.

الشكل 7

سيناريوهات برنامج القروض والمِنح للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: توزيع تمويل القطاع الخاص بحسب فئة الدخل

(ملايين الدولارات الأمريكية)

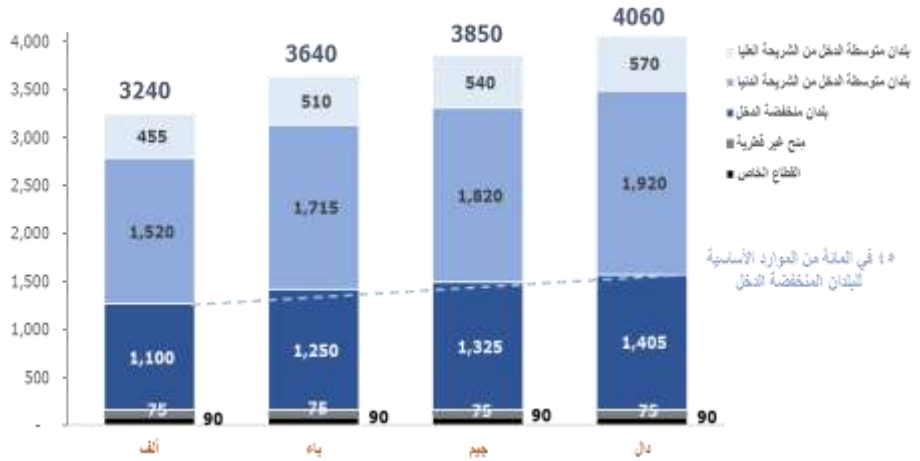

111- **وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يقترح الصندوق الحفاظ على المبادئ الحالية للانتقائية القطرية والحفاظ على عدد البلدان الذين يمكنهم الحصول على التمويل بحد أقصى يبلغ 80.** ويكفل تطبيق معايير الانتقائية القطرية أن كل بلد يحصل على ما يكفي من الأموال لتحقيق نتائج كبيرة؛ ويُعزز ذلك إمكانية التنبؤ بالموارد المتاحة؛ ويزيد كفاءة الصندوق نظرا لأنه يُسفر عن تقليل الموارد التي يُعاد تخصيصها.

112- **وفيما يتعلق بإقراض القطاع العام، سيظل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة يمثلان الآليتين الرئيسيتين لتوزيع الموارد في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.** وسيُستخدم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لتحديد المخصصات القطرية من الموارد الأساسية، بينما سيكون من الممكن الحصول على الموارد المقترضة من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة. وسيواصل الصندوق تركيز الموارد الأساسية على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، بينما سيتاح الحصول على الموارد من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا المؤهلة. ويُقارن التحليل الوارد فيما يلي بين مختلف السيناريوهات بحسب نوع الموارد وفئة الدخل ونوع التمويل المقدم.

ضمان التيسيرية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

113- **سيُركز التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على تلبية الاحتياجات التيسيرية للبلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما البلدان التي تعاني من مديونية حرجة أو من مواطن ضعف، وذلك عن طريق زيادة نسبتها 5 في المائة في مجموع مظروف القدرة على تقديم المِنح.** وسيجري الحفاظ على ذلك على الرغم من انخفاض الحجم الكلي لبرنامج القروض والمِنح في سيناريو الحالة المنخفضة (يمثل مستوى التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق مع نسبة تضخم قدرها 8 في المائة). وكما هو مبيّن في الشكل 8، في ظل نمو الموارد الأساسية في مختلف السيناريوهات، ستنمو المِنح بمعدل أسرع، إذ ستزداد بنسبة 50 في المائة من نحو 550 مليون دولار أمريكي في السيناريو ألف إلى 850 مليون دولار أمريكي في السيناريو دال. ويمثل ذلك أيضا زيادة مقارنة بمستوى التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق الذي بلغ نحو 500 مليون دولار أمريكي.

114- وتُظهر الاختلافات بين السيناريوهات استقرارا في حصة مظروف الموارد التيسيرية الإجمالية (الذي تُشكله القدرة على تقديم المِنح والموارد التيسيرية) عند مستوى يبلغ 61 في المائة تقريبا. ويُعبر ذلك عن التيسيرية المالية التي يوفرها الصندوق للبلدان الأكثر فقرا وفي الوقت نفسه ضمان عالميته: يقوّم ثلث موارده بشروط

عادية[59]، وهو ما يمكن أن تستوعبه أساسا البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا وتمويل القطاع الخاص.

الشكل 8

سيناريوهات برنامج القروض والمِنح لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بحسب نوع التمويل

(ملايين الدولارات الأمريكية)

115- **وفيما يلي الرسائل الرئيسية بالاستناد إلى تحليل السيناريوهات المالية الوارد أعلاه:**

- **سيمكن السيناريوهان جيم ودال الصندوق من تقديم المِنح الكبيرة والتمويل التيسيري** لتلبية احتياجات دوله الأعضاء النامية. ويؤدي ضعف القدرة على تحمل الديون في العديد من البلدان المنخفضة الدخل والأسواق الناشئة (وهي في الأساس بلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا) إلى زيادة احتمالات تنامي الحاجة إلى المِنح والقروض التيسيرية للغاية/الفائقة التيسيرية، مما سيؤدي من جانبه إلى زيادة المساهمات المطلوبة من المانحين. وعلى سبيل المثال، تتطلب كل زيادة بمبلغ مليون دولار أمريكي في تمويل المِنح (لتحل محل مليون دولار أمريكي من القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية) زيادة مساهمات المانحين بنحو مليون دولار أمريكي تقريبا. وعلاوة على ذلك، بالنسبة للبلدان (المعرضة لمستوى متوسط من مخاطر المديونية الحرجة) التي لا تزال تحصل على قروض فائقة التيسيرية (أجل استحقاق مدته 50 عاما)، يتطلب ضعف القدرة على تحمل الديون في العادة متطلبات رأسمالية أعلى لدعم مخاطر ائتمان الحافظة.

- **يمكن للسيناريو دال أن يسمح ببرنامج قروض ومِنح يصل إلى 4.06 مليار دولار أمريكي، مما سيمكِّن البلدان التي تعاني من ارتفاع مستويات الدين وأسعار الفائدة من التصدي بصورة عاجلة للتحديات العالمية.** ويمكن لهذا السيناريو أن يزيد دعم الصندوق للبلدان الأكثر مديونية والبلدان المنخفضة الدخل من خلال مستوى أقصى مستدام من تمويل المِنح بما يصل إلى 850 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 50 في المائة في القدرة على تقديم المِنح مقارنة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وسيزيد إجمالي التمويل التيسيري المقدم من الصندوق إلى البلدان المنخفضة الدخل بنسبة 32 في المائة مقارنة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (من 971 مليون دولار أمريكي إلى 1.3 مليار دولار أمريكي). ويمكن لهذه الزيادة الإضافية أن تعود بمزيد من الفوائد على البلدان الثلاثة والعشرين[60]، التي تُخصص

[59] في ظل الظروف الحالية السائدة في السوق، تُصنف القروض المقدّمة بشروط عادية باعتبارها قروض غير تيسيرية وفقا لتعريف صندوق النقد الدولي.

[60] في ضوء اتساع مجموعة العوامل التي تتجاوز الأمن الغذائي، بما في ذلك الديون، والموازنة المالية، وجودة المؤسسات الاقتصادية، والبيئة الاجتماعية والسياسية، حددت ورقة صدرت مؤخرا عن صندوق البنك الدولي 23 بلدا باعتبارها من البلدان الشديدة الضعف في مواجهة أزمة الغذاء: أفغانستان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية،

لها نسبة 30 في المائة من الموارد الأساسية، والتي حددها صندوق النقد الدولي مؤخرا على أنها شديدة الضعف في وجه أزمة الغذاء وفي مواجهة الديون. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذا السيناريو أن يتيح للصندوق توسيع الموارد المقدمة إلى البلدان ذات الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات. وأخيرا، وفي إطار هذا السيناريو، سيكون الصندوق قادرا على تحقيق أقصى زيادة في المِنح المقدمة إلى البلدان التي تعاني من مديونية حرجة إذا لم يخضع مستوى المِنح لمفهوم القدرة المستدامة على تقديم المِنح.

- سيؤدي السيناريوهان جيم ودال إلى أعلى مستوى لاحتواء نسبة الدين إلى حقوق المساهمين بما يتراوح بين 35 و37 في المائة. ومن ناحية أخرى، في السيناريوهين ألف وباء، سيكون المستوى المطلوب لزيادة التمويل بالديون أعلى من أجل الحفاظ على مستوى برنامج القروض والمِنح قريبا من المستوى الذي كان عليه في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وفي جميع السيناريوهات، سيحافظ الصندوق على عالميته تجاه البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا ذات الجدارة الائتمانية عن طريق تقديم نحو 14 في المائة من برنامج قروضه ومنحه.

توجيه التمويل نحو تضخيم الأثر

116- **سيتطلب تحقيق الأثر على نطاق واسع التعويض عن آثار الأزمات العالمية المتعددة على الفقر وانعدام الأمن الغذائي برنامج عمل طموح**. وسيصبح تحقيق الأثر أكثر صعوبة وأعلى تكلفة للصندوق، خاصة وأنه يخدم البلدان التي تزداد مديونيتها والبلدان ذات السياقات الهشة وتواجه أيضا صدمات وأزمات مناخية متكررة.

117- **وتُشير التقديرات إلى أن السيناريوهين جيم ودال يسفران عن برنامج عمل يزيد على 10 مليارات دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يكون لهما تأثير على دخل ما يتراوح بين 110 ملايين و116 مليونا من السكان الريفيين.** ويضع ذلك الصندوق في المسار السليم نحو تحقيق طموح الوصول بالأثر إلى أقصى حدوده بحلول عام 2030. ويؤدي السيناريو ألف إلى برنامج عمل قدره 8.5 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يؤدي إلى زيادة دخل ما يتراوح بين 87 و93 مليونا من المستفيدين، وهو أقل بكثير من الإمكانات المحتملة في إطار السيناريوهين جيم ودال. ويؤدي السيناريو باء إلى برنامج عمل قدره 9.5 مليار دولار أمريكي ولن يكون من الممكن الوصول إلى الطموح إلاّ في الحالة الشديدة التفاؤل بسياق عالمي ووطني مواتٍ. وتُشير النتائج أيضا إلى أن من المتوقع ازدياد عدد الأشخاص الذين سيزداد دخلهم في البلدان المنخفضة الدخل، وتليها البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، في جميع السيناريوهات المالية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.[61].

والسلفادور، وإثيوبيا، وملاوي، ومالي، وموزامبيق، والنيجر، ونيجيريا، وباكستان، وسري لانكا، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان، والصومال، والسودان، والضفة الغربية والغزة، واليمن، وزامبيا، وزمبابوي.

[61] بالنظر إلى عدم اختيار عينة تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق لكي تمثل مجموعات الدخل القطرية فإن النتائج بحسب مجموعة الدخل هي إرشادية للغاية. ويؤدي ازدياد عدم اليقين في السياق العالمي إلى زيادة صعوبة الإسناد لأن زيادة الهشاشة تزيد من صعوبة تحقيق الأثر في بلدان معيّنة، في حين أن الحالة الراهنة للديون يمكن أن تغيّر تركيبة البلدان المقترضة في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

الجدول 3

السيناريوهات المالية لبرنامج العمل ومحاكاة أثر غاية الصندوق وأهدافه الاستراتيجية[62]

التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق	ألف	باء	جيم	دال
برنامج العمل (ملايين الدولارات الأمريكية)	**8 180**	**8 535**	**9 540**	**10 080**	**10 625**
الأثر (عدد المستفيدين بالملايين) على:					
الغاية: زيادة الدخل	**89-84**	**93-87**	**104-98**	**110-103**	**116-109**
الهدف الاستراتيجي 1: زيادة الإنتاج	72-68	75-71	84-79	89-83	93-88
الهدف الاستراتيجي 2: زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق	72-68	75-71	84-79	89-83	93-88
الهدف الاستراتيجي 3: قدرة أكبر على الصمود	44-41	46-43	51-48	54-51	57-54
الغاية: زيادة الدخل بحسب مجموعة الدخل القطري (عدد المستفيدين بالملايين)					
البلدان المنخفضة الدخل	46- 43	51-48	57-54	60-57	64-60
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	41- 38	39-37	44-41	46-44	49-46
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	2	3	3	3	3

ملاحظة: يشمل برنامج العمل برنامج تمويل القطاع الخاص.

خامسا ـ خاتمة

118- **تطل علينا فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في لحظة عصيبة لا يفصلها عن تحقيق الأثر المطلوب لعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب وتحقيق أهداف التنمية المستدامة سوى خمس سنوات**. ومنذ عام 2019 وحده، يواجه عدد إضافي يبلغ 150 مليون شخص الجوع ليزداد بذلك المجموع إلى 825 مليونا.

119- وبفضل الدعم الجماعي المقدم من الدول الأعضاء في الصندوق من أجل تجديد كبير لموارد الصندوق، يمكن للصندوق زيادة دخل ما يصل إلى 116 مليون شخص، مما سيؤثر على الرجال والنساء والشباب الريفيين الفقراء، والشعوب الأصلية وسائر المجموعات الضعيفة. **ومن الحاسم استثمار الموارد الآن لضمان مستقبل شامل للجميع، وقادر على الصمود، ومستدام للسكان الريفيين الفقراء.**

[62] تقدر أرقام الأثر استنادا إلى برنامج العمل الإجمالي المستمد من برنامج القروض والمنح في الصندوق. ويشمل برنامج العمل المقابل للسيناريوهات المالية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تمويل برنامج القطاع الخاص، وتستخدم نتائج تقييم الأثر للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق لتقدير الأثر المنسوب إلى برنامج القروض والمنح بنفس الطريقة لكل من برنامج تمويل القطاع الخاص وبرنامج العمل.

الالتزامات المقترحة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

الموضوع/المجال	الالتزامات
الإطار/الاستراتيجيات/خارطة الطريق	1- تحديث الإطار الاستراتيجي للصندوق 2- تحديث استراتيجية انخراط القطاع الخاص 3- الاستراتيجية الموحدة الجديدة بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي 4- تحديث استراتيجية إدارة المعرفة 5- وضع خارطة طريق للمواءمة مع اتفاق باريس
العمليات	1- زيادة استهداف التمويل المناخي بنسبة 45 في المائة، منها 30 في المائة بحلول عام 2030 للحلول القائمة على الطبيعة 2- نسبة 35 في المائة من المشروعات الجديدة مفضية إلى التحول في المنظور الجنساني 3- نسبة 60 في المائة من المشروعات الجديدة مراعية للتغذية 4- نسبة 60 في المائة من المشروعات الجديدة مراعية للشباب 5- تصميم 10 مشروعات مع التركيز بدرجة كبيرة على الشعوب الأصلية 6- ضمان 5 مشروعات جديدة للأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة مستهدفة 7- استخدام 10 في المائة من المشروعات الجديدة لنهج برامجية متعددة المراحل 8- تخفيض العدد الإجمالي للاستثمارات الجارية عن طريق النهج الموحدة والبرامجية (الهدف المؤقت البالغ 200 مشروع جار بحلول نهاية التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق) 9- ينبغي ربط جميع المشروعات الاستثمارية الجديدة بأهداف السياسات ذات الصلة على المستوى القطري وبالعمل السياساتي الداعم للصندوق 10- التأكد من مواءمة جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع مسارات تحويل النظم الغذائية المعتمدة قطريا 11- تصميم 25 مشروعا جديدا على الأقل تتضمن مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي 12- 20 مشروعا جديدا على الأقل ستدرج نهجا ابتكارية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية أو الزراعة الرقمية 13- تحديد 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة مع فرص للقطاع الخاص 14- إنشاء وحدة لدعم الهشاشة
المؤسسة	1- استحداث نهج متجددة للتوقعات المتعلقة بالميزنة 2- منهجية لحساب نسب الكفاءة متوائمة مع المنظمات المقارنة الأخرى
التمويل وتخصيص الموارد	1- تخصيص 100 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا مع ضمان تخصيص 45 في المائة على الأقل للبلدان المنخفضة الدخل 2- تخصيص 25 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان ذات الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات 3- تخصيص 55 في المائة من الموارد الأساسية لأفريقيا، بما في ذلك 50 في المائة لأفريقيا جنوب الصحراء 4- تخصيص 11-20 في المائة من برنامج القروض والمنح للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا 5- إنشاء مساهمات مناخية إضافية 6- اعتماد نموذج تمويل برنامج تمويل القطاع الخاص 7- تقديم مقترح إلى المجلس التنفيذي بتحديث سياسة الاقتراض غير الميسر قبل بدء التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

المؤشرات المقترحة لإطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (2025-2027)

1- هذا اقتراح أولي لقائمة المؤشرات التي ستُدرَج في إطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وستُقدَّم النسخة الأخيرة من إطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بالإضافة إلى تعريفات المؤشرات ومستوياتها المستهدفة، في ملحق لمسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في الدورة الثالثة لهيئة المشاورات في نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

2- ويدعم إطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق عرض نموذج العمل والإطار المالي من خلال توفير مؤشرات محددة وقابلة للقياس وللتحقيق وملائمة ومحددة زمنيا لقياس فعالية التنمية في الصندوق، بما يضمن التركيز على المجالات ذات الأولوية الأساسية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وفي المجالات التي جُمعت فيها البيانات ولكنها لا تتسم بالجاهزية لإعداد التقارير بشأنها (مثل التنوع البيولوجي)، العمل جار من أجل إعداد التقارير بشأنها ابتداء من التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ويبني إطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على إطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق من أجل الحفاظ على الاستمرارية لكي يكون ممكنا قياس التقدم على مدى الدورات المختلفة لتجديد الموارد. ويهدف إلى تبسيط المؤشرات وترشيدها، بخفض العدد الإجمالي من 67 إلى 53، مع الاستمرار في التحول من المؤشرات المرتكزة إلى التصنيف إلى المؤشرات الكمية. وحُذفت بعض المؤشرات المستخدمة خلال التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق: وهي المؤشرات المبلغ عنها في وثائق أخرى للمجلس التنفيذي، أو المؤشرات حيث حقق الأداء أو تخطى بصورة مستمرة المستوى المستهدف خلال التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وفي السنة الأولى من التجديد الثاني عشر للموارد. وحُذفت مؤشرات أخرى لأنها كررت القياسات التي جرى تتبعها بالفعل، أو لأنها كانت ذات صلة بمجال محدد رصدَه بالفعل مؤشر آخر. ويهدف إطار إدارة النتائج المقترح الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أيضا إلى تحسين تعريفات المؤشرات استنادا إلى الدروس المستفادة من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وستُنشر تعريفات المؤشرات الأولية على حدة في ضميمة لهذه الورقة

المستوى الأول – الأهداف والسياق العالمي

الرمز	*اسم المؤشر*	*هدف التنمية المستدامة*	*مصدر البيانات*
1-1	**هدف التنمية المستدامة 1: القضاء على الفقر**		
1-1-1	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر العالمي البالغ 1.9 دولار أمريكي في اليوم	1-1-1	شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة
2-1	**هدف التنمية المستدامة 2: القضاء التام على الجوع**		
1-2-1	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي	2-1-2	شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة
2-2-1	معدل انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة من العمر	2-2-2	شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة
3-2-1	إنتاجية صغار منتجي الأغذية	2-3-1	شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة

المستوى الثاني - النتائج الإنمائية

الرمز	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات
2-1	**الأثر**		
2-1-1	عدد الأشخاص الذين يشهدون حراكا اقتصاديا	2-3 و1-2	تقييم الأثر
2-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسن إنتاجهم	2-3-2	تقييم الأثر
2-1-3	عدد الأشخاص الذين تحسنت سُبل وصولهم إلى الأسواق	2-3	تقييم الأثر
2-1-4	عدد الأشخاص الذين تحسنت قدرتهم على الصمود	1-5	تقييم الأثر
2-1-5	عدد الأشخاص الذين تحسنت تغذيتهم	2-1	تقييم الأثر
2-1-6	عدد الأشخاص في الأسر المعيشية التي تحسن فيها تمكين المرأة	[placeholder]	تقييم الأثر
2-2	**تصنيفات الحصائل الإنمائية على مستوى المشروعات عند الإنجاز**		
2-2-1	أداء الحكومة (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)		تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات
2-2-2	أداء الصندوق (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)		تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات
2-2-3	الكفاءة (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)		تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات
2-2-4	استدامة الفوائد (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)		تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات
2-2-5	توسيع النطاق (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)		تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات
2-2-6	المساواة بين الجنسين (درجة التصنيف 4 أو أعلى/درجة التصنيف 5 أو أعلى) (النسبة المئوية)		تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات - 4 أو أعلى
			تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات - 5 أو أعلى
2-2-7	إدارة البيئة والموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ		تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات - إدارة البيئة والموارد الطبيعية
			تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات - التكيف مع تغير المناخ

الرمز	المجالات المواضيعية	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات
2-3	**الحصائل والنواتج على مستوى المشروعات**			

الرمز	المجالات المواضيعية	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات
2-3-1	عدد المستفيدين	الأشخاص الذين يتلقون خدمات يعززها أو يدعمها المشروع	4-1	المؤشرات الرئيسية
2-3-2	الوصول إلى تكنولوجيات وإنتاج الزراعة	عدد الأشخاص المدربين على ممارسات و/أو تكنولوجيات الإنتاج (بالملايين)	3-2	المؤشرات الرئيسية
2-3-3	الخدمات المالية الشمولية	عدد الأشخاص في المناطق الريفية الذين يحصلون على خدمات مالية (الادخار والائتمان والتأمين والتحويلات المالية وما إلى ذلك) (بالملايين)	3-2	المؤشرات الرئيسية
2-3-4	المشاريع وفرص العمل الريفية المتنوعة	عدد الأشخاص المدربين على الأنشطة أو إدارة الأعمال المدرة للدخل (بالملايين)	4-4	المؤشرات الرئيسية
2-3-5		عدد المستفيدين الذين يحصلون على وظائف/فرص عمل جديدة	5-8	المؤشرات الرئيسية – الحصائل
2-3-6	منظمات المنتجين الريفيين	عدد المنتجين الريفيين الذين يحصلون على دعم وهم أعضاء في منظمات المنتجين الريفيين	3-2	المؤشرات الرئيسية
2-3-7	البنية التحتية الريفية	عدد الكيلومترات من الطرق التي يتم إنشاؤها، أو إصلاحها، أو تطويرها	1-9	المؤشرات الرئيسية
2-3-8	الاستدامة البيئية وتغير المناخ	عدد هكتارات الأراضي الخاضعة للإدارة القادرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ (بالملايين)	4-2	المؤشرات الرئيسية
2-3-9		عدد الأسر المعيشية التي تُبلغ عن اعتماد تكنولوجيات وممارسات مستدامة بيئيا وقادرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ	1-13	المؤشرات الرئيسية – الحصائل
2-3-10		عدد أطنان انبعاثات غازات الدفيئة (مكافئ ثاني أكسيد الكربون) التي يجري تجنبها و/أو احتجازها (ملايين الأطنان من مكافئ ثاني أكسيد الكربون على مدى 20 عاما)	1-13	المؤشرات الرئيسية
2-3-11	التغذية	عدد الأشخاص/الأسر المعيشية الذين يُقدَّم لهم دعم موجه لتحسين تغذيتهم (بالملايين)	1-2	المؤشرات الرئيسية
2-3-12		النسبة المئوية للنساء اللواتي يبلغن عن الحد الأدنى لتنوع النمط الغذائي	1-2	المؤشرات الرئيسية – الحصائل
2-3-13	الوصول إلى الموارد الطبيعية	عدد المستفيدين الذين ازدادت ضمانات حصولهم على الأراضي	4-1	المؤشرات الرئيسية

المستوى الثالث - أداء العمليات وأداء المنظمة

الرمز	اسم المؤشر	مصدر البيانات
مواءمة تنفيذ البرامج		
1-3	**التصميم من أجل الأثر**	
1-1-3	المشروعات المصممة لإحداث تحول في المنظور الجنساني (النسبة المئوية)	التحقق المؤسسي
2-1-3	التمويل المناخي: برنامج القروض والمِنح الذي يركز على المناخ	التحقق المؤسسي المستند إلى منهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بشأن تتبع التمويل المناخي
3-1-3	القدرة المناخية: المشروعات المصممة لبناء القدرة على التكيُّف (النسبة المئوية)	التحقق المؤسسي

الرمز	اسم المؤشر	مصدر البيانات
4-1-3	ملاءمة نُهج الاستهداف في مشروعات الصندوق الاستثمارية	تصنيفات ضمان الجودة
5-1-3	الجودة العامة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	تصنيفات ضمان الجودة
6-1-3	الجودة العامة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية	استعراضات ضمان الجودة
7-1-3	التصنيف العام لجودة تصميم العمليات غير السيادية (التصنيف 4 أو أعلى)	استعراضات ضمان الجودة
8-1-3	مؤشر الامتثال – التوريد [placeholder]	[placeholder]
9-1-3	مؤشر الامتثال لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي [يplaceholder]	[placeholder]
2-3	**الإدارة الاستباقية للحافظة**	
1-2-3	التقدم العام للتنفيذ (درجة التصنيف 4 أو أعلى)	تصنيفات الإشراف
2-2-3	مؤشر الاستباقية	التحقق المؤسسي
3-3	**أداء البرامج القطرية**	
1-3-3	فعالية الاستراتيجيات القطرية للصندوق (درجة التصنيف مرض إلى حد ما وما فوق)	تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية
		استقصاء أصحاب المصلحة
2-3-3	المشاركة في السياسات على المستوى القطري (درجة التصنيف مرض إلى حد ما وما فوق)	تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية
		استقصاء أصحاب المصلحة
3-3-3	إدارة المعرفة (درجة التصنيف مرض إلى حد ما وما فوق)	تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية
		استقصاء أصحاب المصلحة
تجميع تمويل التنمية واستقطابه		
4-3	**الموارد**	
1-4-3	نسبة الدين إلى حقوق المساهمين	قواعد البيانات المؤسسية
2-4-3	نسبة التمويل المشترك	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية
	نسبة التمويل المشترك (المحلي)	نظام المِنح والمشروعات الاستثمارية
	نسبة التمويل المشترك (الدولي)	نظام المِنح والمشروعات الاستثمارية
3-4-3	تأثير الرفع المالي لاستثمارات القطاع الخاص في الصندوق	قواعد البيانات المؤسسية
مواءمة الإطار المؤسسي		
5-3	**الكفاءة المؤسسية**	
1-5-3	نسبة النفقات الإدارية للصندوق إلى برنامج القروض والمِنح (بما يشمل الأموال التي يديرها الصندوق)	قواعد البيانات المؤسسية
6-3	**اللامركزية وإدارة الموارد البشرية**	
1-6-3	فعالية اللامركزية	استقصاء مكاتب الصندوق القطرية
2-6-3	النسبة المئوية للنساء في الوظائف الفنية من الرتبة ف-5 وما فوقها	قواعد البيانات المؤسسية

الرمز	اسم المؤشر	مصدر البيانات
3-6-3	مؤشر مشاركة الموظفين (الاستقصاء العالمي للموظفين) مع مؤشرات خاصة بالتنوع والإنصاف والشمول	[placeholder]
4-6-3	معدل الشغور	[placeholder]
7-3	**الشفافية**	
1-7-3	النسبة المئوية لتقارير إنجاز المشروعات المقدمة في غضون الموعد المحدد، والنسبة المئوية لتلك التي نُشرت علنا	نظام إدارة النتائج التشغيلية في الصندوق

برنامج تمويل القطاع الخاص: نموذج التمويل وترتيبات تنفيذه

أولا- مقدمة

1- يتمثل الهدف العام من الانخراط مع القطاع الخاص خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في وضع وتوزيع حوافز للقطاع الخاص للانخراط مع صغار المنتجين وفقراء الريف في علاقات مفيدة للطرفين تتيح لفقراء الريف الحصول على سبل عيش محسنة وأكثر قدرة على الصمود، ووظائف وأنشطة مستدامة داخل المزرعة وخارجها. وسيحقق الصندوق ذلك من خلال نهج ثلاثي الجوانب يستلزم تمكين وتحفيز وتجميع استثمارات وشراكات القطاع الخاص التي تعمل على مواءمة عائدات الاستثمار المربحة مع الآثار الاجتماعية والبيئية الإيجابية. وفي حين أن هذا الاتجاه الاستراتيجي سيستمر في الاعتماد بشدة على الإقراض السيادي، ولا سيما لركائز التمكين والتحفيز من خلال تطوير سلاسل القيمة الشاملة، وآلية الشراكات بين المنتجين من القطاعين العام والخاص، وتدخلات التمويل الريفي، فمن المتوقع أن ينفذ برنامج تمويل القطاع الخاص برنامج عمل أكبر يكمل الإقراض السيادي وأنشطة الصندوق الأخرى. وبالفعل، بناء على التقدم والقدرات المطوّرة خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد، والدروس المستفادة من قبل الصندوق وشركاء التنمية الآخرين، سيسعى الصندوق خلال التجديد الثالث عشر للموارد إلى توسيع دور برنامج تمويل القطاع الخاص لإحداث أثر أكبر خلال هذه الأوقات الصعبة، التي تزداد فيها الاحتياجات، دون وضع مزيد من الضغط على الحكومات المثقلة بالديون بشكل متزايد.

2- *الهدف:* يصف هذا الملحق نموذج التمويل المقترح لبرنامج تمويل القطاع الخاص لتحقيق الطموح لتوسيع نطاق أثر برنامج تمويل القطاع الخاص ويبين طرائق التنفيذ لموارد برنامج تمويل القطاع الخاص. وهو لا يغطي النطاق الكامل لعمل الصندوق مع القطاع الخاص، والذي سيستمر، كما ذكر أعلاه، في الاعتماد بشدة على الإقراض السيادي.

ثانيا- نموذج التمويل المقترح لبرنامج تمويل القطاع الخاص

3- خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يتمثل هدف برنامج تمويل القطاع الخاص في تحقيق أثر أكبر. ويتطلب هذا الطموح موارد واسعة النطاق ويمكن التنبؤ بها لبرنامج تمويل القطاع الخاص، والتي ستتطلب بدورها نموذجا جديدا للتمويل لا يعتمد بالكامل على الموارد التكميلية كما كان الحال حتى الآن. وقد استكشفت الإدارة خيارات مختلفة (مثل الاستمرار بالموارد التكميلية فقط، أو الاعتماد على الموارد الأساسية وحدها، أو استخدام مزيج من مصادر التمويل) وخلصت إلى أن النهج المناسب سيستلزم مزيجا من الموارد التكميلية والمساهمات الأساسية من مظروف المنح غير القطري، والاقتراض. وتستند هذه الاستراتيجية إلى الدروس المستفادة للمؤسسات المالية الدولية الأخرى، على النحو الموجز في القسم 3. والركائز الرئيسية لنموذج التمويل هذا هي:

(1) سيستمر استخدام الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص، الذي تم إنشاؤه في التجديد الثاني عشر للموارد لتلقي الموارد المخصصة لبرنامج تمويل القطاع الخاص، كمنصة مخصصة لتوجيه الموارد التكميلية من الجهات المانحة إلى برنامج تمويل القطاع الخاص. وستستخدم هذه الموارد لدعم التدخلات المرتفعة المخاطر/المؤثرة، ولا سيما في البلدان ذات أعلى احتياجات.[63]

[63] حتى الآن، حصل الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص على مساهمات قدرها 27 مليون دولار أمريكي من فنلندا وألمانيا ولكسمبرغ، وتجري مناقشات مع الشركاء الآخرين للحصول على مساهمات إضافية.

(2) ستستخدم موارد مقترضة تبلغ ما يقرب من 90 مليون دولار أمريكي على مدى دورة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لدعم أنشطة الاستثمار في برنامج تمويل القطاع الخاص. ويؤدي ذلك إلى الاستفادة من قائمة موازنة الصندوق لتزويد برنامج تمويل القطاع الخاص بموارد أكبر ويمكن التنبؤ بها لإحداث أثر على نطاق أوسع (لا يمكن أن تحققه الموارد المتأتية من المصادر التكميلية). وسيكون الإقبال على المخاطر المرتبطة باستخدام هذه الموارد المقترضة متناسبا مع موجز المخاطر الشاملة لحافظة الكيان المصنف من قبل الصندوق.

4- تهدف مساهمة في شكل منح غير قطرية (مساهمة أساسية) بقيمة تصل إلى 18 مليون دولار أمريكي إلى ضمان حد أدنى من القدرة على التنبؤ بموارد المنح لتكملة رأس المال الآخر (أي الاقتراض). وستكون مشروعات برنامج تمويل القطاع الخاص مؤثرة ولكنها أيضا مجدية تجاريا (قابلة للتمويل من المصارف). ونظرا لأن رأس المال المقترض ينطوي على التزامات السداد ودفع الفوائد، فإن استخداماته تتطلب نهجا حصيفا لتخصيصه. وعند الضرورة، ستُستخدم موارد المنح لدمج العمليات الممولة من الموارد المقترضة أو تعزيزها الائتماني، والسماح بتخصيص حافظة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والدول الهشة، إلى جانب البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، وتوسيع استثماراتها على طول سلسلة المخاطر والعائدات. وفي الجوهر، سيُتبع نهج حافظة فيما يتعلق بعمليات البرنامج.

5- كما ذُكر أعلاه، بالنسبة لجزء من مشروعات برنامج تمويل القطاع الخاص، ستكون هناك حاجة إلى موارد المنح للدمج أو تعزيز الائتمان فيما يتعلق بالموارد المقترضة. ويشير تعزيز الائتمان (أو حماية الائتمان) إلى إزالة مخاطر الاستثمارات، أي تحسين الوضع الائتماني لمعاملة مالية من خلال استخدام تقنيات مختلفة. وهي تنطوي على استخدام رأس مال أكثر إقبالا على المخاطر (مثل موارد المنح) لامتصاص جزء من التعرض الائتماني لرأس مال أقل إقبالا على المخاطر (مثل الموارد المقترضة). ويُمارس هذا بالفعل في عمليات التمويل المختلط لمؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى، وهو أمر شائع في الأسواق المالية للقطاع الخاص. ويمكن أن يكون التفعيل داخليا للاستثمار (على سبيل المثال، التبعية، وتقسيم الائتمان إلى شرائح) أو خارجيا للاستثمار (على سبيل المثال، التعرضات المغلفة). وسيجري وضع مبادئ توجيهية محددة لتعزيز الائتمان إذا جرت الموافقة على نموذج تمويل برنامج تمويل القطاع الخاص للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

6- والأساس المنطقي لاستخدام مبلغ صغير من موارد المنح من مظروف المنح غير القطرية لدعم توسيع نطاق برنامج عمل برنامج تمويل القطاع الخاص يعكس الأثر الواعد والفعالية التي حققها التمويل الأولي في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق البالغ 25 مليون دولار أمريكي لبرنامج تمويل القطاع الخاص من نفس المظروف والاستفادة من هذا التمويل الأولي. وفي الواقع، استُخدمت هذه الموارد، إلى جانب مساهمات أخرى من الجهات المانحة، لتمويل ست عمليات غير سيادية مع القطاع الخاص بقيمة 25.5 مليون دولار أمريكي. ومن المتوقع أن تجتذب هذه العمليات غير السيادية تمويلا مشتركا بقيمة 140.7 مليون دولار أمريكي وأن يستفيد منها 000 403 مستفيد مباشر و1.4 مليون مستفيد غير مباشر، ومن المتوقع أن يكون 60 في المائة منهم من النساء و35 في المائة من الشباب.[64]

7- وبهذه المبالغ من موارد الصندوق، من المتوقع أن يحفز برنامج تمويل القطاع الخاص ما يصل إلى 540 مليون دولار أمريكي في برنامج عمل القطاع الخاص من خلال استخدام التمويل المختلط والهياكل المالية المبتكرة التي تستلزم معدل تمويل مشترك قدره 5.0. ويمكن تحقيق هذا المعدل في ضوء خبرة الصندوق الذاتية وتجربة المؤسسات المالية الدولية الأخرى. ومن المتوقع أن يصل عدد المستفيدين إلى حوالي 5.9 مليون شخص.

[64] العمليات غير السيادية الست التي وافق المجلس التنفيذي على تمويلها في إطار برنامج تمويل القطاع الخاص هي في بوليفيا وكمبوديا ومدغشقر وموزامبيق ونيجيريا وأوغندا.

الشكل 1

نموذج التمويل المقترح لبرنامج تمويل القطاع الخاص في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

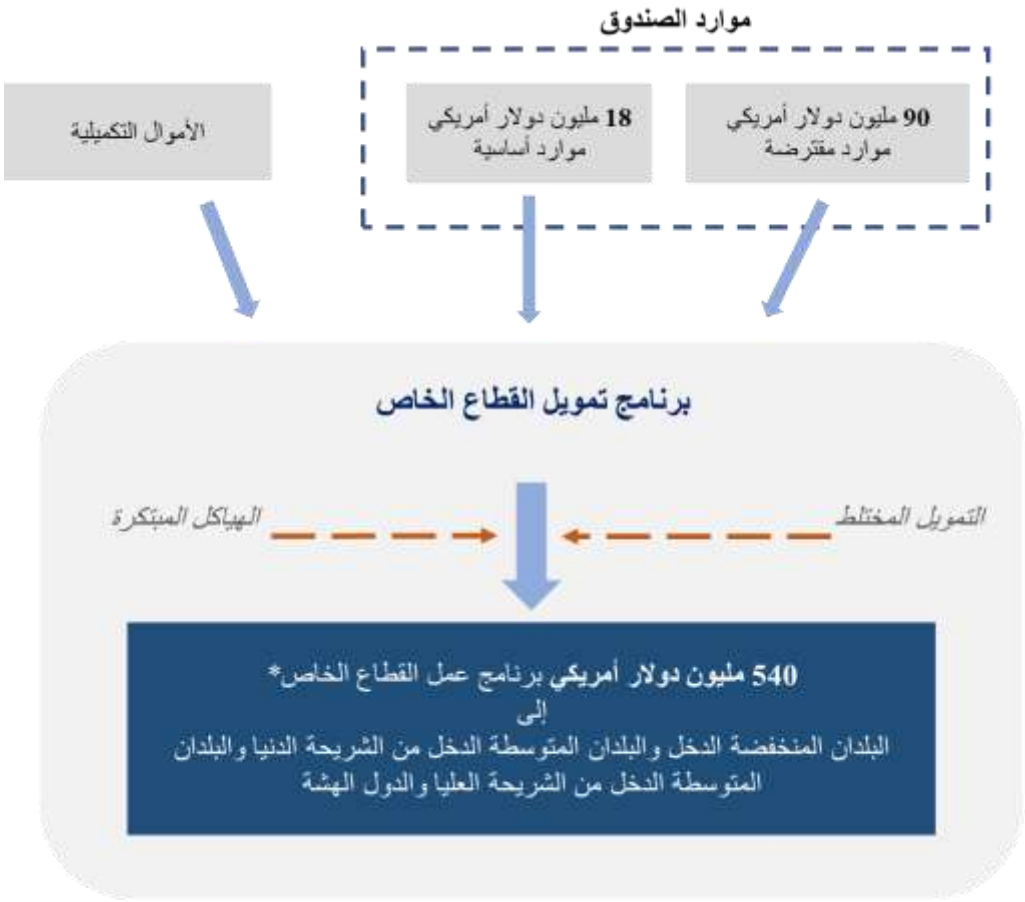

* *الحجم الشامل لبرنامج العمل مبني على معدل التمويل المشترك المتوقع لبرنامج تمويل القطاع الخاص حتى تاريخه قدره 1 إلى 5.*

8- وسيظل المبدأ التوجيهي لنشر الموارد هو إعطاء الأولوية للبلدان التي تكون في أمس الحاجة إلي الموارد مع ضمان العالمية. وسيختلف التوزيع الفعلي لبرنامج عمل برنامج تمويل القطاع الخاص بأكمله حسب فئة دخل البلد بناء على عدد من العوامل، بما في ذلك حجم الأموال التكميلية التي تم جمعها للصندوق الاستئماني للقطاع الخاص وتعزيز الائتمان المطلوب.

ثالثا- طرائق التنفيذ

ألف- الأدوات المالية لبرنامج تمويل القطاع الخاص

9- وفقا لإطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق وإنشاء صندوق استئماني للقطاع الخاص (EB 2020/129/R.11/Rev.1)، يتضمن العرض المالي لبرنامج تمويل القطاع الخاص للمستفيدين من القطاع الخاص ثلاث أدوات مالية رئيسية:

(1) **أدوات الدين،** بما في ذلك رأس المال العامل والقروض الطويلة الأجل للنفقات الرأسمالية (أي الاستثمار) للمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة المؤهلة والتعاونيات والجهات الفاعلة المختارة في سلسلة القيمة التي تركز على الزراعة؛ وخطوط الائتمان والقروض للوسطاء الماليين والمصارف الريفية والزراعية ومؤسسات التمويل الصغري والمصارف التجارية والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار وأنواع أخرى من المؤسسات التي تستهدف صغار المنتجين والمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة.

(2) **تخفيف المخاطر،** بما في ذلك مرافق تقاسم المخاطر والضمانات. وقد يحتاج صغار المنتجين إلى تمويل ما قبل الحصاد لشراء الأسمدة والمدخلات الأخرى، والمصارف المحلية ليست على استعداد لتقديم التمويل بسبب المخاطر المرتفعة. ومرفق تقاسم المخاطر هو اتفاق يدخل فيه الصندوق - عادة مع وسيط مالي لتشجيعه على إقراض صغار المنتجين والمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة أو المجموعات الفرعية مثل النساء أو الشباب أو تقديم قروض من أجل المناخ. وسيتقاسم الصندوق المخاطر بتغطية جزء من الخسائر المتكبدة في أحد الأصول أو حافظة أصول مؤهلة. ويمكن للصندوق أيضا أن يقدم ضمانا للمؤسسات المالية المحلية المستعدة لتحمل المخاطر إذا عُرضت عليها الحوافز المناسبة. والضمان هو تعهد للمؤسسة المالية بأنه سيجري تغطية نسبة معينة من مبلغ القرض في حالة التخلف عن السداد.

(3) **أدوات حقوق المساهمين.** توفر استثمارات في حقوق المساهمين نموا طويل الأجل في رأس مال المؤسسات الخاصة المشاركة في سلاسل القيمة الزراعية حيث الحاجة إلى حقوق مساهمين للإضافة إلى القاعدة الرأسمالية لهذه الشركات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، حتى تتمكن من الوصول إلى المزيد من التمويل بالديون وزيادة الاستثمار في عملياتها والأصول الثابتة.

10- وفيما يتعلق بالنشر الاستراتيجي لهذه الأدوات، اعتمدت الإدارة نهجا تدريجيا يبدأ بأدوات بسيطة وأعطت الأولوية للإقراض غير المباشر في وقت مبكر. وحتى الآن، استُخدمت أدوات الدين الرئيسية والثانوية في استثمارات برنامج تمويل القطاع الخاص الستة التي وافق عليها المجلس التنفيذي، بالإضافة إلى استثمار في حقوق المساهمين في صندوق الاستثمار الرأسمالي في الأعمال الزراعية في عام 2020.

باء- عملية تنفيذ برنامج تمويل القطاع الخاص

11- استنادا إلى الدروس المستفادة، استثمر الصندوق استثمارا كبيرا في السنوات الأخيرة لبناء القدرات ونظام إيكولوجي سليم لتنفيذ العمليات غير السيادية الممولة بموجب برنامج تمويل القطاع الخاص. وجرت استضافة فريق الاستثمار المسؤول عن قيادة استخدام موارد برنامج تمويل القطاع الخاص في الوحدة الاستشارية والتنفيذية للقطاع الخاص في الصندوق، وهي وحدة أُنشئت في عام 2020 لتنسيق وقيادة التنفيذ. وتضم الوحدة الاستشارية والتنفيذية للقطاع الخاص حاليا مهنيين متخصصين في الاستثمار يتمتعون بخبرات متنوعة، سواء من مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى أو القطاع الخاص (بنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية وجمعية Oikocredit

ومصرف التنمية لشرق أفريقيا ومصرف Deutsche Bank). ولتنفيذ الاستثمارات الفردية، تعمل الوحدة الاستشارية والتنفيذية للقطاع الخاص جنبا إلى جنب مع دائرة إدارة البرامج وبدعم من نظام إيكولوجي كامل - وبالأخص مكتب إدارة المخاطر المؤسسية وشعبة المراقب المالي وشعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي ومكتب المستشار العام.

12- كما وُضعت سلسلة من السياسات والمبادئ التوجيهية والنماذج. وتشمل هذه: إطار عمل عمليات القطاع الخاص غير السيادية وإنشاء صندوق استئماني للقطاع الخاص (EB 2020/129/R.11)، والمبادئ التوجيهية لتصميم العمليات غير السيادية (2021)، والمبادئ التوجيهية لمخاطر الائتمان للعمليات غير السيادية (2021)، والنماذج القانونية للعمليات غير السيادية (2021، وما زالت مستمرة)، وأداة ضمان جودة العمليات غير السيادية (2021)، وإطار عمل أثر العمليات غير السيادية (2022)، والمبادئ التوجيهية للتوريد للعمليات غير السيادية (2020)، ومذكرة استعراض إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي ومصفوفة خطط الإدارة البيئية والاجتماعية للعمليات غير السيادية (2020) وسياسة الصندوق الخاصة بكشف وثائق عمليات القطاع الخاص غير السيادية (EB 2022/136/R.5).

13- وتتضمن عملية الاستعراض الداخلي لتدخلات برنامج تمويل القطاع الخاص مرحلتين:[65]

(1) مرحلة المذكرة المفاهيمية، والتي جرى فيها وصف المشروع والمتلقي بإيجاز بما في ذلك الآثار والمخاطر المتوقعة، ولكن بدون تحليل مفصل لبيانات المتلقي وزيارة ميدانية. وتنتهي مرحلة المذكرة المفاهيمية بمناقشة المذكرة المفاهيمية للمشروع في لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات، بتوجيه من مجموعة ضمان الجودة، وبعد ذلك يوافق نائب الرئيس على إدراج تدخل برنامج تمويل القطاع الخاص بشكل رسمي في ذخيرة المشروعات؛

(2) مرحلة التقييم أو العناية الواجبة، والتي تستلزم التحليل الدقيق للتدخل المقترح من جميع الزوايا (التكامل مع الإقراض السيادي، والجوانب المالية، والمخاطر، ومسائل الحوكمة البيئية والاجتماعية، والإضافة، والأثر)، بما في ذلك تحليل تفصيلي لبيانات المتلقي أثناء إحدى بعثات العناية الواجبة - وتنتهي هذه المرحلة بمناقشة تقرير تقدير المشروع في لجنة الموارد الاستثمارية، وبعد ذلك يوافق نائب الرئيس على تقديم التدخل بموجب برنامج تمويل القطاع الخاص للموافقة عليه من جانب المجلس التنفيذي.

14- وبالتوازي مع المذكرة المفاهيمية للمشروع وتقرير تقدير المشروع، تُقدم تقارير مستقلة من مكتب إدارة المخاطر المؤسسية وشعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي إلى الاجتماعات ذات الصلة للجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات ولجنة الموارد الاستثمارية، ويجري مكتب المستشار العام تقديرا للمشروع وعملية العناية الواجبة القانونية المستقلة (التي تشمل المستشار القانوني المحلي) وتجري وحدة الجرائم المالية فحصا تفصيليا للنزاهة على المتلقي وموظفيه الرئيسيين وأصحاب المصلحة.

15- ومن حيث المخاطر، تخضع استثمارات برنامج تمويل القطاع الخاص لتقدير دقيق للمخاطر من أجل تقييم المخاطر المحتملة التي تنطوي عليها. وعلى الرغم من أن مخاطر الائتمان هي النوع الرئيسي من المخاطر المالية، عند التعامل مع المتلقين، سيُنظر في مخاطر أخرى حسب طبيعة العرض، بما في ذلك مخاطر الحوكمة والتشغيل والنزاهة والإدارة المالية والمخاطر الائتمانية والتجارية، وكذلك أداة التمويل المطلوبة.

16- ومكتب إدارة المخاطر المؤسسية، بدعم من شعبة الرقابة المالية، هو المسؤول عن تنفيذ ورصد نظام تصنيف المخاطر. وهذا النظام هو الأداة الداخلية لتحديد درجات مخاطر الائتمان التي تشمل بطاقات الأداء الخاصة بالقطاع

[65] يستعرض مكتب إدارة المخاطر المؤسسية حاليا العملية لزيادة تعزيزها وتحسينها.

وتجمع بين مصادر البيانات الداخلية والخارجية والنماذج والقوالب المالية. وتقدير المخاطر هو الأساس لقياس مخاطر العمليات غير السيادية الفردية وحافظة برنامج تمويل القطاع الخاص الشاملة للصندوق. وتُحدد تصنيفات المخاطر مقدار التعرض، والتفاوض بشأن تسعير أو عائد تدخلات برنامج تمويل القطاع الخاص، ووضع هيكل مناسب، وتوجيه عملية الإشراف، وتحديد الخسارة في حالة التخلف عن السداد واحتمالية التخلف عن السداد، وتيسير تحليل نقل المخاطر.

جيم- معالجة عمليات التمويل المختلط

17- من أجل ضمان الصرامة في استخدام أنشطة التمويل المختلط، اعتمد الصندوق في عام 2020 مبادئ التمويل التيسيري المختلط المعززة لعمليات القطاع الخاص لمؤسسات التمويل الإنمائي الخاصة بمجموعة عمل مؤسسات التمويل الإنمائي المعنية بالتمويل التيسيري المختلط لمشروعات القطاع الخاص. وهذه المبادئ[66] هي كما يلي:

(1) **الأساس المنطقي لاستخدام التمويل التيسيري المختلط:** ينبغي أن يقدم دعم مؤسسات التمويل الإنمائي للقطاع الخاص مساهمة تتجاوز ما هو متاح، أو غير موجودة بخلاف ذلك في الأسواق، وينبغي ألا يزاحم القطاع الخاص. كما ينبغي أن يعالج التمويل التيسيري المختلط إخفاقات الأسواق.

(2) **المزاحمة والحد الأدنى من التيسيرية:** ينبغي أن يساهم دعم مؤسسات التمويل الإنمائي المقدم إلى اقطاع الخاص، بأقصى حد ممكن، في تحفيز تطوير الأسواق وتعبئة موارد القطاع الخاص وتقليل استخدام الموارد التيسيرية.

(3) **الاستدامة التجارية:** ينبغي أن يهدف دعم مؤسسات التمويل الإنمائي للقطاع الخاص والأثر الذي تحققه كل عملية إلى الاستدامة. وينبغي أن يساهم دعم مؤسسات التمويل الإنمائي في الجدوى التجارية لعملائها. كما ينبغي إعادة النظر في مستوى التيسيرية في قطاع ما بمرور الوقت.

(4) **تعزيز الأسواق:** ينبغي هيكلة دعم مؤسسات التمويل الإنمائي للقطاع الخاص لمعالجة إخفاقات الأسواق بفعالية وكفاءة، وتقليل مخاطر تعطيل الأسواق أو تشويهها من دون مبرر أو مزاحمة التمويل الخاص، بما في ذلك الداخلون الجدد.

(5) **تعزيز المعايير العالية:** ينبغي أن تسعى عمليات مؤسسات التمويل الإنمائي للقطاع الخاص إلى تعزيز الالتزام بمعايير عالية من السلوك لدى عملائها، بما في ذلك في مجالات الحوكمة المؤسسية والأثر البيئي والإدماج الاجتماعي والشفافية والنزاهة والكشف.

18- وتخضع مشروعات برنامج تمويل القطاع الخاص، أو العمليات غير السيادية، التي تنطوي على استخدام التمويل المختلط لاستعراض مستقل إضافي تجريه دائرة العمليات المالية لضمان الالتزام بالمبادئ المذكورة أعلاه. ويُقدم هذا التقييم المستقل إلى اللجان المختلفة (لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات ولجنة الموارد الاستثمارية) ويُدرج في الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي لإظهار، بوضوح، كيفية امتثال العملية للمبادئ الواردة أعلاه بشأن التمويل التيسيري المختلط، بما في ذلك حساب الحد الأدنى من التيسيرية.

دال- حوكمة برنامج تمويل القطاع الخاص

19- تشتمل حوكمة برنامج تمويل القطاع الخاص حاليا على الهيئات التالية:

[66] مجموعة عمل مؤسسات التمويل الإنمائي لعام 2018، الصفحة 8.

(أ) تقدم اللجنة الاستشارية التوجيه الاستراتيجي والتعقيبات الشاملة بشأن ذخيرة برنامج تمويل القطاع الخاص وأنشطته. والأعضاء الذين يتمتعون بحق التصويت في اللجنة الاستشارية هم من المانحين والمساهمين الذين يقدمون الدعم المالي لبرنامج تمويل القطاع الخاص، بما في ذلك ممثل من الصندوق.

(ب) تقوم لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات ولجنة الموارد الاستثمارية باستعراض سمات المعاملات الفردية. وتجري مجموعة ضمان الجودة استعراضا مستقلا. وبالنسبة للتمويل المختلط، يجري تقييم مستقل لتقييم الامتثال لمبادئ مؤسسات التمويل الإنمائي بشأن التمويل التيسيري المختلط.

(ج) يوافق المجلس التنفيذي على مشروعات برنامج تمويل القطاع الخاص ومقترحات التمويل.

رابعا- الدروس المستفادة

20- طورت معظم المؤسسات المالية الدولية برامج للتعامل مباشرة مع القطاع الخاص. وتعتبر خبرة هذه المؤسسات ذات صلة بالصندوق إذ يسعى إلى تكثيف برنامج تمويل القطاع الخاص وأشكال أخرى من الانخراط مع القطاع الخاص. ويرد أدناه وصف للدروس المختارة وهي مذكورة في نهج الصندوق المقترح الموصوف سابقا.

21- **المؤسسة الدولية للتنمية - نافذة القطاع الخاص.**[128] كجزء من التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، أُنشئت نافذة القطاع الخاص بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي (من إجمالي مظروف التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة البالغ 75 مليار دولار أمريكي) لتعبئة استثمارات القطاع الخاص. ويعكس إنشاء نافذة القطاع الخاص أهمية الاستفادة من القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة، بما في ذلك خلق فرص عمل أفضل وأكثر إدماجا. وفي حين بدأ التنفيذ ببطء في البداية، مع اعتماد مشروع واحد فقط في عام 2017، زاد استخدام المرفق مع الالتزام بمبلغ إجمالي قدره 3.19 مليار دولار أمريكي (في أبريل/نيسان 2023) لدعم تمويل القطاع الخاص في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وفي غضون سنتين من التنفيذ، ازداد الطلب على مرفق التمويل المختلط، ومرفق تخفيف المخاطر، ومرفق العملة المحلية، والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار، مما دفع المؤسسة الدولية للتنمية إلى تخصيص مبالغ أكبر لهذه المرافق الأربعة.

22- وتشمل الدروس المستفادة من تجربة المؤسسة الدولية للتنمية - نافذة القطاع الخاص حتى الآن ما يلي: (1) يتطلب أثر نافذة القطاع الخاص والقدرة على التنفيذ معايير أهلية مرنة لاستخدام موارد نافذة القطاع الخاص، وقدرة مثبتة للوكالات المنفذة على الاستفادة من البرامج الحالية وعلاقات العملاء في المجالات التي تستهدفها نافذة القطاع الخاص، وتوافر ذخيرة من المشروعات المناسبة لتمويل نافذة القطاع الخاص، وفترات لتطور المشروعات في مختلف القطاعات، وتوافر التدريب والتواصل اللازمين للموظفين ، بالإضافة إلى عمليات الموافقة المعنية. ويتطلب التنفيذ، من بين أمور أخرى، إنشاء هياكل الحوكمة، ووضع قواعد ومبادئ توجيهية للمنتجات والموظفين، وتثقيف الموظفين بشأن استخدام مختلف المنتجات في عدة مرافق. (2) يمكن أن تقدم نافذة القطاع الخاص تدخلات *ناجحة*، بما في ذلك في السياقات الصعبة والبلدان التي تعاني من الهشاشة. ويُظهر تقييم نافذة القطاع الخاص أن مشاركتها مكنت مؤسسة التمويل الدولية والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار من دعم المشروعات المرتفعة المخاطر في الأسواق والقطاعات بما يتجاوز ما كان ممكنا بدون نافذة القطاع الخاص. وعلى سبيل المثال، ساعدت المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار في تحويل قطاع الاتصالات الذي يعمل بالكاد بعد عقود من النزاع في أفغانستان. (3) كانت أكبر إمكانات الاستخدام في

[67] https://ieg.worldbankgroup.org/sites/default/files/Data/Evaluation/files/IDAPrivateSectorWindow.pdf

مشروعات القطاع المالي التي شكلت ما يقرب من ثلثي الموافقات منذ إطلاق نافذة القطاع الخاص في التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية. ومع ذلك، شكل التصنيع والأعمال التجارية الزراعية والخدمات 8 في المائة، مما يشير إلى تغطية محدودة لهذه القطاعات. (4) أبرز استعراض منتصف المدة لنافذة القطاع الخاص العدد الكبير المحتمل من المشروعات الصغيرة (هو أمر معتاد بالنسبة للدول الهشة والمتأثرة بالنزاع وبلدان المؤسسة الدولية للتنمية المنخفضة الدخل) وأشار إلى زيادة استخدام المنصات البرنامجية لتحسين الكفاءة وضبط التكاليف.

23- **بنك التنمية الأفريقي.** على مدى العقد الماضي، زادت العمليات غير السيادية بشكل كبير، مما ساهم في تعزيز المركز المالي للبنك وتنويع الحافظة. وتدعم حافظة القطاع الخاص جهود البنك لتحقيق هدفه الشامل المتمثل في تحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة والتقدم الاجتماعي من خلال المشروعات والبرامج التحويلية.[68] وتضمنت القوى الدافعة الرئيسية للتنفيذ الناجح التزاما مؤسسيا قويا واستضافة قدرة داخلية متخصصة في دائرة مخصصة بالإضافة إلى عمليات استعراض داخلية مبسطة للعمليات غير السيادية. وأنشأ بنك التنمية الأفريقي في عام 2015 مرفق تعزيز ائتمان القطاع الخاص كجزء من صندوق التنمية الأفريقي،[69] من أجل إزالة مخاطر تعرضه المتزايد للعمليات غير السيادية في البلدان المنخفضة الدخل والأوضاع الهشة.

24- وأظهرت تجربة بنك التنمية الأفريقي مع العمليات غير السيادية ما يلي: (1) ينبغي أن تتبع المشروعات معايير واضحة بشأن الأهلية ونهج حصيف بشأن المخاطر؛ (2) ينبغي أن تتماشى الحافظة دائما مع بيان واضح بشأن الإقبال على المخاطر، مع ما يصاحبها من حوكمة لتجنب المخاطر المعنوية؛ (3) ينبغي إجراء استعراض مستمر للحافظة لتخفيف مخاطر الخسائر المالية.

25- **مصرف التنمية الآسيوي.** أدخل مصرف التنمية الآسيوي نافذة القطاع الخاص على أساس تجريبي خلال التجديد الثالث عشر لموارد صندوق التنمية الآسيوي[70] للمساعدة في توسيع عمليات القطاع الخاص في بلدان المجموعة ألف[71] وفي نطاق أوسع من القطاعات، بما في ذلك القطاعات الجديدة والبنية التحتية للطاقة غير التقليدية.[72] وتوفر نافذة القطاع الخاص ثلاثة أساليب تمويل: (1) حلول العملة المحلية؛ (2) حلول التمويل المختلط؛ (3) ضمانات الائتمان وتقاسم المخاطر، والتي قد تكون لتغطية الخسارة الأولى أو الجزئية.

26- وأظهرت تجربة مصرف التنمية الآسيوي مع العمليات غير السيادية أن الحوكمة المستقلة المناسبة لمرفق يقدم أدوات مختلطة يمكن أيضا تنظيمها داخليا، وفي حالة مصرف التنمية الآسيوي/نافذة القطاع الخاص عن طريق لجنة مستقلة للتمويل المختلط. وتتخذ هذه اللجنة خطوات صارمة في عملية اتخاذ القرار الخاصة بها لحماية تخصيص واستخدام موارد نافذة القطاع الخاص لضمان عدم استخدامها إلا للمعاملات التي تفي بمعايير أهلية نافذة القطاع الخاص.[73]

[68] https://www.afdb.org/en/topics-and-sectors/sectors/private-sector .

[69] https://www.afdb.org/en/about-us/corporate-information/african-development-fund-adf.

[70] لفترة السنوات الأربع 2021-2024: https://www.adb.org/what-we-do/funds/adf/replenishments/adf-13

[71] البلدان المؤهلة للحصول على مساعدات (صندوق التنمية الآسيوي) التيسيرية

[72] https://www.adb.org/sites/default/files/page/536801/2nd-adf13-2020-private-sector-window-suppl-note.pdf.

[73] للاطلاع على أمثلة على نافذة القطاع الخاص: https://www.adb.org/sites/default/files/institutional-document/878876/private-sector-operations-2022-defr.pdf.

27- **مؤسسة التمويل الدولية.** مؤسسة التمويل الدولية هي مؤسسة التمويل الإنمائية الرائدة التي تركز حصريا على تنمية القطاع الخاص بما في ذلك من خلال التمويل المختلط. وأظهرت دراسة[74] تغطي الفترة من 2006 إلى 2013، أن مؤسسة التمويل الدولية أجرت 39 معاملة استثمارية باستخدام التمويل المختلط، أُجريت ثلاثة أرباعها من خلال وسطاء ماليين محليين، حيث جمع كل دولار من التمويل التيسيري للوسطاء الماليين أكثر من 13.8 دولارا أمريكيا من الاستثمار على أرض الواقع، بما في ذلك 9 دولارات أمريكية من استثمارات مؤسسة التمويل الدولية التي لم تكن لتحدث لولا هذا الدعم لتخفيف المخاطر. وعلى وجه الخصوص، في عام 2011، أُنشئت نافذة القطاع الخاص للبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي كأول وسيلة استثمار للتمويل المختلط تستهدف مجال التنمية الغذائية والزراعية. وبمثل هذا المفهوم الجديد، وافقت الجهات المانحة على السماح لمؤسسة التمويل الدولية بإدارة البرنامج، بالبناء على خبراتها وعملياتها الصناعية الداخلية (وكان جزء البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي عادة عبارة عن شريحة ثانوية، ولكن يمكن أيضا أن يكون عبارة عن شريحة سعر فائدة أقل أو شريحة مع فترة سماح أطول ومدة سداد أطول.

28- وأظهرت تجربة مؤسسة التمويل الدولية مع العمليات غير السيادية ما يلي: (1) التمويل المختلط يمكن أن يحدث فرقا في جعل المشروع يمضي قدما وتوسيع نطاق التمويل المناخي؛ (2) لا ينبغي محاولة اتباع نهج التمويل المختلط باستخفاف، والانضباط والاستخدام الاستراتيجي أمران حاسمان؛ (3) تطبيق التمويل المختلط على العمليات غير السيادية في القطاعين الزراعي والغذائي أمر ممكن.

[74] https://documents1.worldbank.org/curated/fr/376321487147900261/pdf/112819-WP-Leverage-in-IFCs-Climate-Related-Investments-PUBLIC.pdf.

السيناريوهات المالية

1- إن إعداد السيناريوهات المالية المقترحة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مبني على الافتراضات الرئيسية الواردة أدناه:

(1) تم تحديث قائمة الموازنة المعدة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2022 في النموذج المالي

(2) من المتوقع أن يتم صرف التعهدات الإضافية وقروض الشركاء الميسرة والمساهمات المناخية الإضافية بالكامل كما هو موضح في الجدول 1 في الصفحة 32.

(3) يجري تحصيل دفعات سداد القروض من القروض المستحقة بالكامل حسب جداول الاستهلاك التعاقدية

(4) يتراوح نمو نفقات التشغيل من 4 إلى 9 في المائة حسب السيناريو ونمو برنامج القروض والمنح ذي الصلة

(5) احتياطي ضغوط السيولة أكبر من الحد الأدنى من متطلبات السيولة

(6) أُعدت السيناريوهات بافتراض معدل تضخم بنسبة 8 في المائة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

(7) يتم تخصيص جميع الموارد المقترضة لقروض بآجال استحقاق عادية (باستثناء قروض الشركاء الميسرة)

2- ويقدم **الجدول 1 أدناه** التعاريف والتفاصيل الكاملة بشأن: إجمالي برنامج القروض والمنح، والقدرة المستدامة على تقديم المنح، ومستوى التيسيرية، وبرنامج عمل برنامج تمويل القطاع الخاص، ونسبة التمويل بالديون (الديون/حقوق المساهمين)، ورأس المال القابل للتخصيص، والمفاضلات بين المصروفات ووضع البرامج.

- يمثل **إجمالي برنامج القروض والمنح** قدرة الصندوق على الالتزام. وهو يعكس الحد الأقصى لنطاق البرنامج المستدام الذي يمكن للصندوق أن يقدمه في إطار كل سيناريو من سيناريوهات مساهمات تجديد الموارد الأساسية المدفوعة نقدا، والمساهمات المناخية الإضافية، ومستوى الديون الإضافية المفترضة (بما في ذلك قروض الشركاء الميسرة) واستهلاك رأس المال. وبحكم التعريف، عند تقييم البرنامج الجديد للقروض والمنح، يلتزم الصندوق بالصرف للمشروعات التي جرت الموافقة عليها مسبقا مع الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة.

- وسيستعرض الصندوق بانتظام، خلال الدورة، المحددات الرئيسية لقدرته على الالتزام بما يتماشى مع المبادئ المنقحة لتقييم الموارد المتاحة وتعديل المسار حسب الحاجة.

- ترتبط **القدرة المستدامة على تقديم المنح** ارتباطا مباشرا بمستوى مساهمات تجديد الموارد الأساسية الجديدة المدفوعة نقدا وجزء من المساهمات المناخية الإضافية المقرر تقديمه بشروط المنح. وتُحدد القدرة على تقديم المنح[75] بعد خصم التعويض المتعلق بالمنح السابقة لإطار القدرة على تحمل الديون وحصة الصندوق من عبء تعويضات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وسيظل الصندوق وثيق الصلة بالبلدان التي تعاني أو المعرضة للمعاناة بشدة من حالة مديونية خطرة. ومع وجود ما لا يقل عن 54 اقتصادا ناميا - موطن لأكثر من 50 في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع - يعانون من ديون شديدة، تعتبر منح الصندوق بالغة الأهمية. ومع نمو الموارد الأساسية عبر السيناريوهات، تنمو المنح بمعدل أسرع، من 550 مليون دولار أمريكي في السيناريو ألف إلى 850 مليون دولار أمريكي في السيناريو دال.

[75] وفقا لإصلاح إطار القدرة على تحمل الديون.

- منذ التجديد الثاني عشر للموارد، وضع الصندوق جانبا مبلغا احتياطيا لمواجهة التدهور المحتمل لضائقة الديون خلال الدورة. ويضمن الاحتياطي قدرة الصندوق على دعم البلدان التي قد يُغيّر البنك الدولي/صندوق النقد الدولي تقييم ديونها خلال دورة تجديد الموارد. وبفضل الاحتياطي، تمكن الصندوق خلال التجديد الثاني عشر للموارد من مواصلة تمويل العمليات في بلدين تدهورت حالة ديونهما في عام 2023، بالإضافة إلى إعادة التعامل مع الصومال بعد تصفية المتأخرات. ويثبت الاحتياطي أنه أداة مفيدة للغاية لضمان استمرار انخراط الصندوق في البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى دعمه، ويخطط الصندوق لإبقائه عنصرا من عناصر إطاره المالي في التجديد الثالث عشر للموارد.

الجدول 1: توزيع المنح المستدامة في سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (بملايين الدولارات الأمريكية)	ألف	باء	جيم	دال
منح للبلدان التي تعاني أو المعرضة بشدة للمعاناة من حالة مديونية حرجة (1)	425	510	550	700
احتياطي لتدهور حالة المديونية الحرجة (2)	50	70	75	75
المنح غير القطرية (3)	75	75	75	75
منها موارد ستُستخدم لتمويل القطاع الخاص	18	18	18	18
إجمالي القدرة المستدامة على تقديم المنح (1+2+3)	**550**	**655**	**700**	**850**

- يُحسب **مستوى التيسيرية** بطريقتين: (1) على المظروف الذي يشكل موارد الصندوق التيسيرية؛[76] (2) على برنامج القروض والمنح الشامل بافتراض شروط التمويل الحالية والمخصصات المستمدة من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ومستوى الموارد المقترضة. ويعتمد مستوى التيسيرية في العرض المالي للصندوق على التفاعل بين ثلاثة أبعاد رئيسية: (1) مستوى تجديد الموارد؛ (2) استخدام رأس المال ومستوى الاقتراض؛ (3) تكوين برنامج القروض والمنح الشامل كما هو موزّع على مجموعات البلدان بشروط تمويل مختلفة. وسيواصل التجديد الثالث عشر للموارد الحفاظ على تيسيرية موارده التيسيرية، مقارنة بالتجديد الثاني عشر للموارد، ما بين 67 و69 في المائة.[77]

- سيكون **برنامج عمل برنامج تمويل القطاع الخاص** انعكاسا مباشرا لكل من استراتيجية تمويله وطلب السوق الناشئ عن الدول الأعضاء فيه. وسيكون تمويل برنامج تمويل القطاع الخاص مزيجا من: (1) المنح التكميلية التي تجري تعبئتها من الجهات المانحة، من خلال الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص والمحتفظ بها خارج قائمة الموازنة؛ (2) مساهمة من رأس مال الصندوق نفسه، وتتألف من جزء صغير من الموارد الأساسية من مظروف المنح غير القطرية، بينما يتخذ الجزء الرئيسي شكل الموارد المقترضة المحتفظ بها في قائمة الموازنة. وعلى وجه التحديد، يُقترح تمويل برنامج تمويل القطاع الخاص من خلال مساهمة من حافظة المنح غير القطرية تبلغ 18 مليون دولار أمريكي و90 مليون دولار أمريكي من الموارد المقترضة خلال دورة التجديد الثالث عشر للموارد مع الحفاظ على الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص لتعبئة الأموال التكميلية. وسيمكّن التمويل بهذه المبالغ برنامجَ تمويل القطاع الخاص من تحفيز ما يصل إلى 540 مليون دولار أمريكي في برنامج عمل القطاع الخاص من خلال استخدام التمويل المختلط

[76] يشتمل هذا المظروف على الموارد المقدمة في شكل منح وقروض تيسيرية للغاية وقروض تيسيرية وفقا لتعريف صندوق النقد الدولي (أي شروط فائقة التيسيرية وتيسيرية للغاية ومختلطة).

[77] يعكس هذا المستوى من التيسيرية شروط الإقراض المعمول بها حاليا. ويمكن أن ينخفض السعر بشكل طفيف بعد تحديث شروط الإقراض.

والهياكل المالية المبتكرة، مما سيترتب عليه معدل تمويل مشترك قدره 5.0. ويعتبر هذا المعدل قابلا للتحقيق في ضوء خبرة الصندوق الذاتية وخبرة المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

- نسبة **التمويل بالديون (الديون/حقوق المساهمين)** فتح الحصول على التصنيف الائتماني للصندوق إمكانية وصوله إلى أسواق رأس المال. وتتوخى الإدارة بناء تدريجيا للتمويل بالديون لضمان قدرة الصندوق على خدمة عملائه عبر جميع أطياف فئات الدخل. ومن المتوقع أن تنمو نسبة التمويل بالديون بشكل مطرد من النسبة الحالية البالغة 25 في المائة، وتبقى أقل من العتبة البالغة 50 في المائة بحلول نهاية التجديد الرابع عشر للموارد، مما يؤدي إلى رصيد إجمالي مستدام من الديون قدره 4 مليارات دولار أمريكي. وتؤدي الزيادة التدريجية والحكيمة في الديون على مدى الدورتين التاليتين إلى رصيد ديون إضافي يتراوح بين 200 مليون دولار أمريكي و250 مليون دولار أمريكي سنويا. وفي الوقت نفسه، من الضروري للصندوق أن يثبت رأس ماله لتجنب أي صدمات. وسيتحقق ذلك من خلال تنفيذ إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون ومواصلة تنفيذ سياسة حكيمة لكفاية رأس المال.

- **رأس المال القابل للتخصيص.** منذ الموافقة على سياسة كفاية رأس المال في الصندوق في عام 2019، أصبح التدبير الداخلي الرئيسي لتقييم رسملة الصندوق هو رأس المال القابل للتخصيص. وتجدر الإشارة إلى أن النسبة الداخلية لرأس المال القابل للتخصيص ليست وحدها أعلى بكثير من عتباتها الدنيا ولكن أيضا النسبة الخارجية لرأس المال لوكالات التصنيف الائتماني. وتماشيا مع أفضل الممارسات، تُستكمل نسبة رأس المال القابل للتخصيص في الصندوق (نسبة لكفاية رأس المال قائمة على المخاطر) من خلال نسبة للتمويل بالديون غير قائمة على المخاطر، والتي تقترب حاليا من الحد المقرر بموجب السياسات.

- الصندوق بصدد إجراء استعراض شامل لسياسته بشأن كفاية رأس المال، بناء على النتائج التي رُصدت منذ الموافقة على السياسة في عام 2019، مع إيلاء اهتمام وثيق لخصائص أصول الصندوق وموجز المخاطر التي يواجهها. وسيشمل استعراض السياسة هذا إعادة تقدير لحدود التمويل بالديون في الصندوق. ويأتي هذا الاستعراض في أعقاب الاستعراض الأخير لأطر كفاية رأس المال للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الذي أُجري بتكليف من مجموعة العشرين، ويمثل جهدا إضافيا نحو زيادة موارد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى أقصى حد.

- **المفاضلة بين المصروفات ووضع البرامج.** من المهم جدا الإشارة إلى أن الأثر الإنمائي للصندوق ينجم عن سرعة الصرف بموجب برنامج القروض والمنح. وقد اتخذ الصندوق، خلال الدورات القليلة الماضية، تدابير حكيمة لتحقيق التوازن بعناية بين حالة السيولة لديه وسرعة الصرف. ومن الآن فصاعدا، ستُدار عمليات الصرف من خلال مظاريف صرف أكثر دقة من أجل التفريق بين سرعة عمليات الصرف عبر مختلف شروط الإقراض بناء على الوضع النقدي الفعلي للصندوق. ومن الضروري أيضا تحقيق التوازن الدقيق بين قدرة الصندوق على الالتزام وقدرته على الصرف. ومن شأن الزيادة الكبيرة في برنامج القروض والمنح غير المدعومة بقدرات مالية كافية أن تعرض للخطر قدرة الصندوق على الصرف بشكل مطرد (ولا سيما على المنح القطرية والقروض التيسيرية) وتحقيق مستوى مستدام من الأرصدة غير المصروفة.

شروط وأحكام قروض الشركاء الميسرة

1- وافق المجلس التنفيذي، في دورته الثامنة والثلاثين بعد المائة، على التنقيحات التي أُدخلت على إطار الاقتراض المتكامل (EB 2023/138/R.8)، بما في ذلك إلغاء الشروط والأحكام المتعلقة بقروض الشركاء الميسرة، التي قدمت أصلا في الملحق الأول بالإطار.

2- وكان الأساس المنطقي لهذا التغيير هو أن قروض الشركاء الميسرة أدوات مرتبطة ارتباطا وثيقا بدورة تجديد الموارد التي تُمنح فيها. وتجري إعادة حساب شروط وأحكام قروض الشركاء الميسرة، بما في ذلك القسائم وأسعار الخصم الواجبة التطبيق، لكل دورة من دورات تجديد الموارد، وتظل، لأغراض الشفافية والإنصاف تجاه الأعضاء، ثابتة طوال الدورة بأكملها. ولذلك، جرت الإحالة إلى قروض الشركاء الميسرة كواحدة من أدوات الاقتراض المسموح بها في إطار الاقتراض المتكامل. ومع ذلك، فإن المكان الصحيح للشروط والأحكام الفعلية، من منظور الحوكمة، هو تقرير هيئة المشاورات الخاصة بتجديد موارد الصندوق ذات الصلة.

3- ويقدم هذا الملحق الشروط والأحكام المقترحة التي يتعين تطبيقها على قروض الشركاء الميسرة في التجديد الثالث عشر للموارد فقط. وعقب الدورة الثانية لهيئة المشاورات، سيجري تحديثها حسب الضرورة وإدراجها في مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر للموارد التي ستُعرَض على هيئة المشاورات في دورتها الثالثة. كما سيجري تضمين العناصر ذات الصلة في مسودة قرار التجديد الثالث عشر للموارد.

4- وستدرج أيضا أسعار الخصم لقروض الشركاء الميسرة في التجديد الثالث عشر للموارد في مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر للموارد، وستُحسب وفقا للمنهجية الموصوفة أدناه، باستخدام القيم السائدة في 30 سبتمبر/أيلول 2023.

5- ومن أجل مواءمة شروط وأحكام قروض الشركاء الميسرة لإدماجها في تقرير هيئة المشاورات مع شروط وأحكام إطار الاقتراض المتكامل المنقح، والتي وافق عليها المجلس التنفيذي في مايو/أيار 2023، جرى إدراج الحكمين الجديدين التاليين في شروط وأحكام قروض الشركاء الميسرة:

(أ) **التخصيص**. في حالات محدودة، لن يجري النظر في أداة مواضيعية، بدون تخصيص لمجموعة فرعية محددة من الأصول، إلا إذا كان الموضوع المقترح يتماشى مع الرسالة الأساسية للصندوق وله روابط قوية بحافظة القروض الإجمالية (مثل المناخ أو القطاع الخاص).

(ب) **الحوكمة**. ستخضع قروض الشركاء الميسرة لنفس عملية الترخيص المتبعة لترتيبات الاقتراض الأخرى بموجب إطار الاقتراض المتكامل.

ألف- شروط وأحكام قروض الشركاء الميسرة في التجديد الثالث عشر للموارد

(1) **أجل الاستحقاق**. 25 أو 40 سنة لتتناسب مع شروط الصندوق المختلطة والتيسيرية للغاية. **وعند الطلب، يجوز للصندوق النظر في آجال استحقاق تتراوح بين 25 و40 سنة.**

(2) **فترة السماح**. 5 سنوات للقرض الذي يبلغ أجل استحقاقه 25 سنة أو 10 سنوات للقرض الذي يبلغ أجل استحقاقه 40 سنة. **وعند الطلب، يجوز للصندوق النظر في فترات سماح تتراوح بين 5 و10 سنوات.**

(3) **سداد أصل المبلغ**. سيبدأ سداد أصل المبلغ بعد فترة السماح، بتطبيق طريقة القسط الثابت للاستهلاك على جدول السداد لتقليل تكاليف خدمة الدين إلى أدنى حد وتحقيق توافق وثيق مع شروط السداد الخاصة بقروض

الصندوق المختلطة والتيسيرية للغاية (سيجري استهلاك أصل مبلغ القرض الذي تبلغ مدته 25 سنة بنسبة قدرها 5 في المائة سنويا؛ وسيجري استهلاك أصل القرض الذي تبلغ مدته 40 عاما بنسبة قدرها 3.3 في المائة سنويا).

(4) **الفائدة**. ستُطبق أسعار فائدة ثابتة على قروض الشركاء الميسرة لتتماشى مع شروط الإقراض التيسيرية في الصندوق. وستُصاغ قروض الشركاء الميسرة الخاصة بالصندوق على غرار قروض المؤسسة الدولية للتنمية. وستشمل سعر فائدة أقصى معادلا لحقوق السحب الخاصة بالكامل بنسبة 1 في المائة. وستجري تغطية الفرق بين سعر الفائدة المطبق على قروض الشركاء الميسرة والحد الأقصى لسعر الفائدة للعملة المحددة (إذا كان سعر الفائدة على قروض الشركاء الميسرة أعلى من الحد الأقصى لسعر الفائدة) من خلال مدفوعات المنح الإضافية من الدولة العضو للصندوق. ولن يجري النظر في قروض الشركاء الميسرة ذات أسعار الفائدة المتغيرة لأن معظم قروض الصندوق التيسيرية تقدم بأسعار فائدة ثابتة.

(5) **الحد الأدنى لسعر الفائدة**. تخضع قروض الشركاء الميسرة لحد أدنى لسعر الفائدة بنسبة 0 في المائة.

(6) **السداد المبكر**. من أجل ضمان الاستدامة المالية للصندوق، يجوز للصندوق سداد الرصيد المستحق من قروض الشركاء الميسرة، كليا أو جزئيا، مبكرا بدون غرامة.

(7) **العملات**. سيقبل الصندوق أساسا قروض الشركاء الميسرة بحقوق السحب الخاصة والدولار الأمريكي واليورو، والتي تقابل تقويم عملات قروض الصندوق. وكإجراء بديل، قد يجري النظر في قروض الشركاء الميسرة المقومة بالعملات الأخرى التي تتكون منها سلة عملات حقوق السحب الخاصة (الين الياباني والجنيه الإسترليني والرنمينبي الصيني) أو أي عملات أخرى، رهنا بقدرة الصندوق المقدرة على مبادلة تلك القروض بالدولار الأمريكي أو اليورو.

(8) **السحب**. سيجري سحب قروض الشركاء الميسرة على ثلاثة أقساط متساوية كحد أقصى على مدى فترة لا تزيد عن ثلاث سنوات للسماح للصندوق بإدارة السيولة. وإذا وافق مُقدِّم القرض، يجوز للإدارة أن تمضي قدما بالسحب على شريحة واحدة. وسيكون السحب على شريحة واحدة مطلوبا لقروض الشركاء الميسرة التي يتعين مبادلتها بالدولار الأمريكي أو اليورو.

(9) **الحد الأدنى للمبلغ**. لن يجري النظر إلا في قروض الشركاء الميسرة التي تبلغ قيمتها 20 مليون دولار أمريكي أو أكثر.

(10) **الإضافية**. من المتوقع أن تقدم الدول الأعضاء التي تقدم قروض الشركاء الميسرة (بشكل مباشر أو من خلال مؤسسة تدعمها الدولة) مساهمات أساسية تساوي 80 في المائة على الأقل من حد أدنى مرجعي لمساهمة المنحة وأن تستهدف إجمالي مساهمة معادلة للمنحة (والتي تشمل المساهمات الأساسية وعنصر المنحة من قروض الشركاء الميسرة) إلى الحد الأدنى على الأقل للقيمة المرجعية للمساهمة في المنحة. وسيكون الحد الأدنى للقيمة المرجعية للمساهمة في المنحة مساويا لنسبة 100 في المائة من متوسط المساهمة الأساسية بالعملة المحلية في فترتي تجديد الموارد السابقتين (بالنسبة للتجديد الثالث عشر للموارد، سيكون متوسط المساهمات الأساسية في التجديدين الحادي عشر والثاني عشر للموارد). ويرد مثال في الجدول 1 أدناه.

الجدول 1
مثال على الحد الدنى للمساهمة الأساسية والحد الأدنى للمساهمة الإجمالية في التجديد الثالث عشر للموارد
(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد X			
التجديد للموارد	**الحادي عشر**	المساهمة الأساسية	20
		المساهمة في عنصر المنحة من قروض الشركاء الميسرة	10
التجديد للموارد	**الثاني عشر**	المساهمة الأساسية	30
		المساهمة في عنصر المنحة من قروض الشركاء الميسرة	20
التجديد للموارد	**الثالث عشر**	الحد الأدنى المرجعي لمساهمة المنحة	25
		الحد الأدنى للمساهمة الأساسية (80 في المائة من الحد الأدنى المرجعي لمساهمة المنحة)	20
		إجمالي المساهمة الأساسية + عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة (100 في المائة من الحد الأدنى المرجعي لمساهمة المنحة)	25

(11) **الفعالية**. يفضل الدخول في اتفاقية قروض الشركاء الميسرة بين الصندوق ومقدم قروض الشركاء الميسرة (أي دولة عضو أو إحدى مؤسساتها التي تدعمها الدولة) في موعد لا يتجاوز اليوم الأخير من فترة الستة أشهر التي تلي اعتماد قرار التجديد الثالث عشر للموارد، ولكن، على كل حال، ليس قبل أن تودع الدولة العضو المعنية وثيقة مساهمة بمبلغ مساهمتها الأساسية المطلوبة بموجب أحكام الفقرة الفرعية (10) أعلاه. وفي الحالات التي تعتزم فيها دولة عضو تقديم منحة إضافية لخفض سعر الفائدة على قروض الشركاء الميسرة، سيطلب الصندوق سداد المنحة الإضافية كشرط مسبق لقبول مدفوعات القرض من مقدم قروض الشركاء الميسرة. والغرض من ذلك هو حماية الصندوق من سداد تكاليف اقتراض مرتفعة على قروض الشركاء الميسرة دون استلام مدفوعات المنحة ذات الصلة التي تضمن التيسيرية المطلوبة.

(12) **التخصيص أو القيود على استخدام الأموال**. بما أن الغرض الأساسي من قروض الشركاء الميسرة هو تمويل البرامج القطرية للصندوق، فإنه لا يجوز للمقرض، من حيث المبدأ، أن يقيد استخدام الأموال التي يجري إقراضها للصندوق (على سبيل المثال من حيث المستفيدين أو الغرض أو الموضوع أو المنطقة الجغرافية). وفي حالات محدودة، لن يجري النظر في أداة مواضيعية بدون تخصيص لمجموعة فرعية محددة من الأصول، إلا إذا كان الموضوع المقترح يتماشى مع الرسالة الأساسية للصندوق وله روابط قوية بحافظة القروض الإجمالية (مثل المناخ أو القطاع الخاص). وسيجري الوصول إلى موارد قروض الشركاء الميسرة من خلال آليات التخصيص ذات الصلة في الصندوق، بما في ذلك نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بالنسبة للإقراض السيادي للدول الأعضاء التي تقترض بشروط مماثلة أو أكثر صرامة من تلك المطبقة على قروض الشركاء الميسرة، حسب الاقتضاء، وبالتالي تغطي المجموعة الكاملة من منتجات الإقراض التي يقدمها الصندوق.

(13) **عنصر المنحة**. يمثل عنصر المنحة القيمة الحالية للمنفعة المالية التي تعود للصندوق من الحصول على قروض الشركاء الميسرة مقابل القرض المتعاقد عليه بشروط السوق. وبالتالي، فهو الجزء من القرض الذي يعتبر منحة لأغراض حقوق التصويت لتحفيز الأعضاء على تقديم مثل هذه القروض إلى الصندوق. وفي حالة سداد منحة إضافية، سيجري دمج هذا المبلغ في عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة.

(14) **حقوق التصويت**. يمنح عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة الدولة العضو حقوق تصويت بموجب نفس الصيغة التي تنطبق على مساهمات تجديد الموارد على النحو المنصوص عليه في البند 3(أ)(2) من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق.

(15) **الحوكمة**. ستخضع قروض الشركاء الميسرة لنفس عملية الترخيص المتبعة لترتيبات الاقتراض الأخرى بموجب إطار الاقتراض المتكامل.

باء- تحديد عنصر المنحة

6- في حين أن المبلغ الاسمي الكامل لقروض الشركاء الميسرة يمثل المورد المالي لبرنامج القروض والمنح، فإن الصندوق سيمنح حقوق تصويت إلى الدول الأعضاء التي تقدم قروض الشركاء الميسرة بمبلغ يتناسب مع عنصر المنحة المتضمن في القروض. وعنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة هو نسبة القيمة الحالية لخدمة الدين إلى القيمة الحالية للمبالغ المصروفة من القروض. ومعادلة الحساب هي نفسها المطبقة على إطار قروض الشركاء الميسرة في التجديد العشرين لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، والذي جرى تحديده في تقرير نواب التجديد العشرين لموارد المؤسسة، على النحو التالي:

حيث:

DF_i = عامل الخصم في الفترة i، محسوبا باستخدام سعر الخصم لإطار قروض الشركاء الميسرة؛

CFS_i = التدفق النقدي من خدمة الدين في الفترة i؛

DF_j = عامل الخصم في الفترة j، محسوبا باستخدام سعر الخصم لإطار قروض الشركاء الميسرة؛

CFD_j = التدفق النقدي من صرف مبلغ القرض في الفترة j.

جيم- الاعتبارات الإضافية

7- **سعر الخصم لحساب عنصر المنحة.** يعد حساب سعر الخصم مهما لأنه يحدد عنصر المنحة، وبالتالي تخصيص الأصوات للأعضاء الذين يقدمون قروض الشركاء الميسرة. وبالنسبة لقروض الشركاء الميسرة في التجديد الثالث عشر للموارد، ستظل طريقة حساب سعر الخصم المستخدم في تحديد عنصر المنحة إلى حد كبير مماثلة للطريقة المعتمدة للتجديد الثاني عشر للموارد، على النحو الموصوف أدناه.

8- **صافي وفورات التكاليف.** تأخذ المنهجية في الاعتبار الوفورات المحتملة مقارنة بمعاملات الاقتراض في الصندوق بشروط السوق.

9- لتحديد سعر الخصم المناسب للاستخدام، استندت تكاليف الاقتراض المفترضة للصندوق إلى مؤشر بديل لتكاليف التمويل في الصندوق، مع إجراء تسويات مناسبة للنظر في آجال الاستحقاق الأطول لقروض الشركاء الميسرة مقارنة بمتوسط آجال الاستحقاق للاقتراض في الصندوق. وبالنسبة لقروض الصندوق غير المقومة بالدولار الأمريكي، أجريت عملية محاكاة مناسبة لمبادلة العملات لتحديد متوسط سعر الفائدة على التمويل على سعر الفائدة المؤمن على التمويل لليلة واحدة.

10- لتحويل فرق سعر الفائدة المتغير على التمويل إلى سعر فائدة ثابت على تكاليف التمويل، أجريت عملية محاكاة لمبادلة أسعار الفائدة، بأجلي الاستحقاق المقترحين لقروض الشركاء الميسرة.

11- أُجري حساب مماثل للعملات الأربع الأخرى، حيث جرى استخدام سعر التمويل بالدولار الأمريكي كنقطة بداية عند تحديد أسعار الفائدة على التمويل بالعملات الأخرى (جرت المحاكاة باستخدام مبادلة آجلة لعامين بين العملات، والتي تتوافق مع متوسط الوقت المتوقع لصرف قروض الشركاء الميسرة). ثم جرى حساب المتوسطات المرجحة للعملات الخمس لتحديد أسعار الخصم بحقوق السحب الخاصة.

12- **الحد الأدنى لسعر الفائدة.** ستكون هناك حاجة إلى حد أدنى لسعر الفائدة للدول الأعضاء التي تساهم بعملات يكون السعر الخاص بها الذي يعادل 1 في المائة من حقوق السحب الخاصة (الحد الأقصى لسعر الفائدة في إطار قروض الشركاء الميسرة) سعرا سالبا. وفي هذه الحالة، ستقدم الدول الأعضاء قرضا بنسبة 0 في المائة بإحدى عملات قروض الشركاء الميسرة (يمكن أيضا تحقيق سعر الفائدة البالغ 0 في المائة من خلال مزيج من قرض بسعر فائدة أعلى ومنحة تكميلية). والحد الأدنى البالغ 0 في المائة يعني أن سعر الفائدة على القرض سيكون أعلى من الحد الأقصى لسعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة البالغ 1 في المائة. وسيجري ضمان المعاملة العادلة عبر الدول الأعضاء باستخدام سعر فائدة بنسبة 0 في المائة من قروض الشركاء الميسرة وسداد المنحة الإضافية عند حساب إجمالي عنصر المنحة للقرض، من أجل تحديد حقوق التصويت والامتثال للحد الأدنى من مساهمة المنحة.

13- **مدفوعات المنح الإضافية.** في حالة الحاجة إلى دفع منحة إضافية (إما لتلبية متطلبات الحد الأدنى لسعر الفائدة أو إذا كانت الدولة العضو ترغب في سعر فائدة أعلى من الحد الأقصى لسعر الفائدة)، سيجري حساب المبلغ بناء على القيمة الحالية للفرق في التدفقات النقدية المستقبلية المحسوبة بسعر الفائدة النهائي والحد الأقصى لسعر الفائدة. وسيجري استخدام نفس سعر الخصم في إطار قروض الشركاء الميسرة لحساب القيمة الحالية. ويجوز للدولة العضو دفع المنحة الإضافية على عدة أقساط فقط إذا كانت لقروض الشركاء الميسرة نفس جدول الصرف وإذا جرى الحفاظ على القيمة الحالية لمدفوعات المنحة الإضافية.

مذكرة تقنية بشأن التحصيل المبكر لمساهمات تجديد الموارد

1- استُحدثت آلية التحصيل المبكر لمساهمات تجديد الموارد في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

2- وعقب تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق في فبراير/شباط 2021، أصبح الخصم أو الائتمان الناتج عن التحصيل المبكر مؤهلا لاستحقاق أصوات المساهمات.[78]

3- وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستبقى الآلية من دون تغيير، على النحو الوارد في هذا الملحق.

4- وبوجه عام، تسدد الدول الأعضاء في الصندوق المبلغ الاسمي الكامل لمساهماتها في تجديد الموارد، على النحو المنصوص عليه في تعهدها أو في وثيقة مساهَمة، ضمن ثلاث سنوات. ويتوقع الجدول الزمني نموذجيا تقسيط المبلغ على النحو التالي: السنة الأولى: 30 في المائة من المبلغ الاسمي الكامل؛ السنة الثانية: 35 في المائة من المبلغ الاسمي الكامل؛ السنة الثالثة: 35 في المائة من المبلغ الاسمي الكامل.

5- وابتداء من خط الأساس للجدول الزمني المعياري للتحصيل في الصندوق، وتماشيا مع ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى، سيكون للدول الأعضاء خيار سداد تعهدها استنادا إلى جدول زمني معجَّل للتحصيل.

6- ويساوي المبلغ المخصوم صافي القيمة الحالية في الجدول الزمني المعجَّل محتسبا وفقا لسعر خصم محدد لدورة تجديد الموارد.

7- ومع مراعاة طبيعة المساهمات الأساسية (أي حقوق المساهمين)، ونظرا إلى أن إيرادات التحصيل المبكر ستُستثمر في حافظة السيولة، سيُربط سعر الخصم المرجعي بالعائد التقديري للاستثمار في حافظة السيولة لعدم تعريض استدامة الصندوق المالية للخطر. وفي حال كان عائد الاستثمار سالبا، سيُفترض لغرض هذه العملية أنه صفر ولن ينتج أي خصم جراء التحصيل المبكر للمساهمات.

8- ويُحدَّد سعر الخصم عن التحصيل المبكر للمساهمات في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بـ 0.45 في المائة في السنة، مما يمثّل العائد الاستثماري التقديري السنوي لحافظة السيولة في الصندوق.[79]

9- ويقدّم الشكل 1 مثالا عن تحصيل مبكر حيث تسدد الدولة العضو مبلغ 99.53 مليون دولار أمريكي، وهو صافي القيمة الحالية للمبلغ الاسمي الكامل للتعهد وقدره 100 مليون دولار أمريكي. وسيُحتسب المبلغ الاسمي الكامل للمساهمة الأساسية من أصل المستوى المستهدف لتجديد الموارد، وسيجري إسناد حقوق تصويت فيما يتعلق بالمبلغ الاسمي الكامل (التعهد أو وثيقة المساهمة) المستخدم في احتساب الخصم.

[78] على وجه التحديد، ينص البند 3(ب) من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق، بصيغته المعدلة: "يعتبر عنصر المنحة من قرض الشركاء الميسر والخصم أو الائتمان الناتج عن التحصيل المبكر للمساهمات على أنه 'المساهمات المدفوعة' وتوزع أصوات المساهمات وفقا لذلك"

[79] استنادا إلى العائد المطلق لحافظة الاستثمار المبلّغ عنه لعام 2022.

الشكل 1

الآلية والجدول الزمني للتحصيل المبكر استنادا إلى نموذج تعهد بقيمة 100 مليون دولار أمريكي وتحصيل مبكر لصافي القيمة الحالية وقدره 99.53 مليون دولار أمريكي في مبلغ مقطوع واحد في السنة الأولى

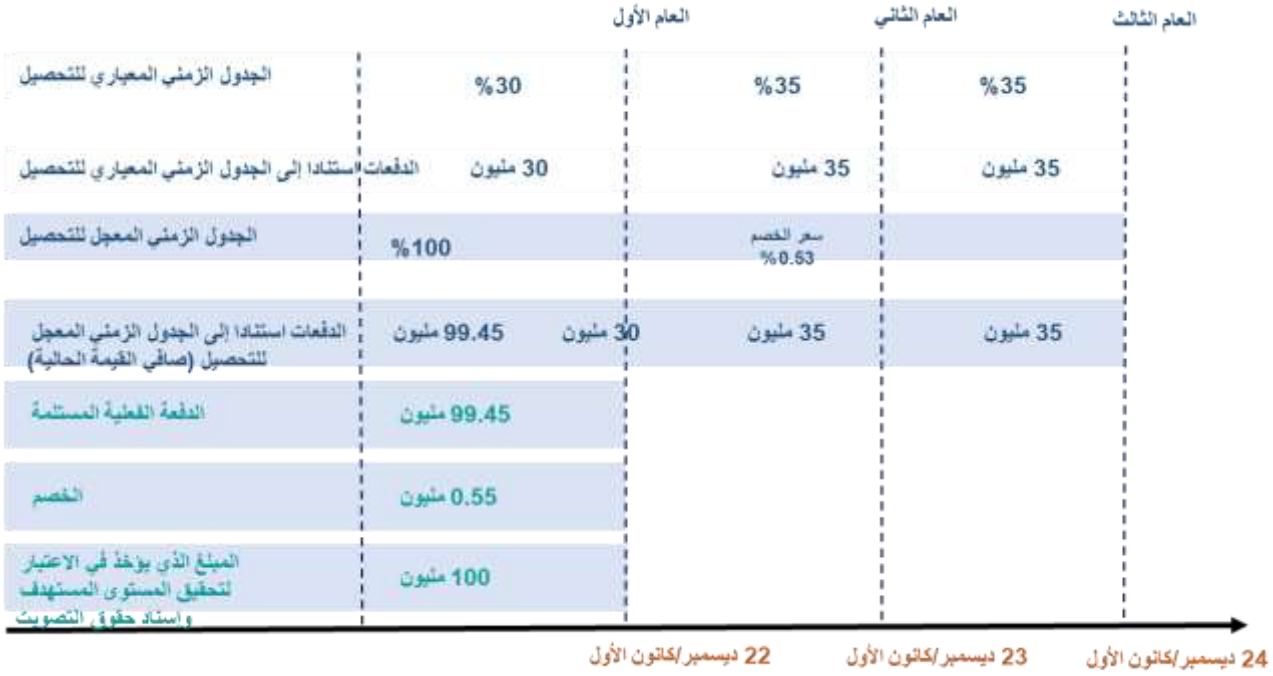

10- وفي حال سددت الدولة العضو مبلغا أكبر من صافي القيمة الحالية في الجدول الزمني المعياري للتحصيل، فسيستحق لها ائتمان بقيمة الفارق (أي بقيمة الزيادة على صافي القيمة الحالية). وسيُخصَّص الائتمان أولا لسداد متأخرات المساهمات المستحقة على الدولة العضو من تجديدات الموارد السابقة، إن وجدت. وإذا لم تكن ثمة متأخرات في مساهمات الدولة العضو، سيُخصَّص مثل هذا المبلغ كمساهمة أساسية إضافية في المستوى المستهدف لتجديد الموارد الحالي، وسيجري إسناد حقوق تصويت فيما يتعلق بهذا الائتمان.

11- ويقدّم الشكل 2 مثالا عن تحصيل مبكر وائتمان. وكان يُفترَض أن يبلغ صافي القيمة الحالية 99.53 مليون دولار أمريكي، ولكن الدولة العضو دفعت 100 مليون دولار أمريكي. وينتج عن ذلك ائتمان بقيمة 0.47 مليون دولار أمريكي.

الشكل 2

الآلية والجدول الزمني للتحصيل المبكر استنادا إلى نموذج تعهد بقيمة 100 مليون دولار أمريكي وتحصيل مبكر قدره 100 مليون دولار أمريكي في مبلغ مقطوع واحد في السنة الأولى

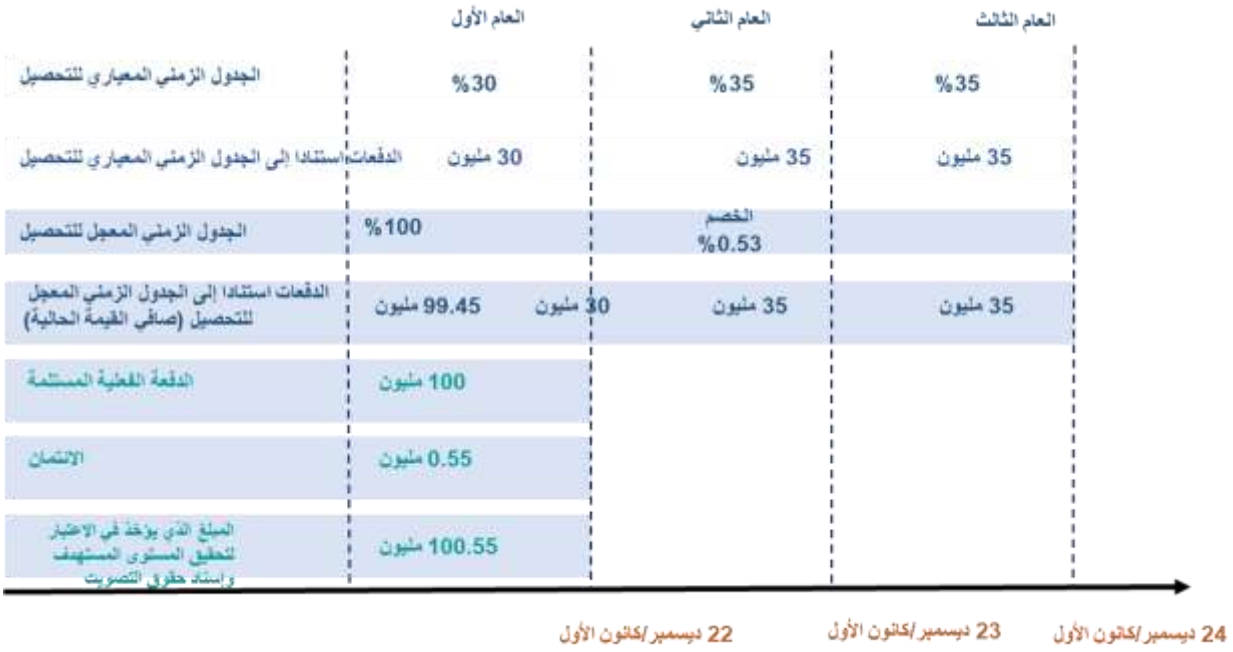

12- وسيُطبق سعر الخصم المرجعي على جميع مساهمات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق التي تعادل أو تتجاوز الحد الأدنى المحدد بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي والتي يجري تحصيلها وفقا لمتطلبات هذه المذكرة التقنية. وقد أُدخل هذا الحد الأدنى نظرا للخصم المنخفض جدا الذي سينتج عن مبالغ المساهمة الأقل، وتكاليف المعاملات المرتفعة على كل من الصندوق والدول الأعضاء بصرف النظر عن مبلغ المساهمة.

13- وتترتب عن الجدول الزمني لتحصيل المساهمات تبعات على سيولة الصندوق وقاعدة موارده. ولذلك يجب على الدول الأعضاء التي ترغب في الاستفادة من خيار التحصيل المبكر أن تبلغ عن الجدول الزمني المعجَّل الدقيق عند التعهد أو، على أبعد تقدير، عند إيداع وثيقة المساهمة. ولن تولّد إيداعات السندات الإذنية أو خطابات الائتمان خصما

المساهمات المناخية الإضافية

[placeholder- سيجري إصدار الملحق قبل الدورة الثانية]